بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٨٢ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٢٣ المحرم ١٤٣٩ هـ - ١٣ تشرين الأول ٢٠١٧ م

حوارات المصالحة الفلسطينية

يصل هذا العدد من «الأمان» إلى القراء الكرام، ربما في وقت لم تكن حوارات المصالحة الفلسطينية قد بلغت نهايتها بعد، وما إذا كانت قد حققت كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وأعيد إليه الماء والكهرباء والدواء والغذاء. لكن ما يدور على ألسنة بعض الغيورين على القضية الفلسطينية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي يستحق التوقف والتأمل. فبعضهم ينكر على حركة حماس استجابتها للمبادرة المصرية، وعبر جهاز المخابرات تحديداً، وهو الذي ما زال يعتبر «التخابر مع حماس» جريمة يعاقب عليها رئيس الدولة. كما يدين عملية الجلوس مع «عباس» المنتهية ولايته، والترحيب بـ«الحمد الله» المعيّن، تنازلاً من قادة حركة حماس لا مبرّر له. قد يكون ذلك صحيحاً، لكن ما هو البديل؟ لقد رفع بعض شباب غزة صور عبد الفتاح السيسي، وهو الذي أغلق المعبر وفجّر الأنفاق، ليس حباً به ولكن أملاً بأن يفك عنهم الحصار، وبعضهم ينقم على أردوغان أن تركيا اعترفت بإسرائيل.. ناسياً أن الاعتراف قائم منذ عام ١٩٤٩، ولولا ذلك لما أمكن فتح المستشفيات ونقل الجرحى للعلاج في تركيا. فلنتّق الله في إخواننا، ولنتذكر ظروفهم الصعبة، وأن أمامهم محذورين اثنين، هما: الاحتفاظ بسلاح المقاومة، وأن يبقى القطاع محرراً.

بعد إقرار قانون الضرائب
التسوية السياسيّة قبل مصالح اللبنانيّين
لقاء تشاوري في بيروت للمطالبة بالتعطيل الرسمي يوم الجُمعة

شمول الضفة بالمصالحة الفلسطينيّة في أول أيام اجتماعات القاهرة
«سلاح حماس»... تأجيل أم مأسسة؟

خيارات السوريّين بين جنيف وأستانا بعد تفكك المعارضة
«هيئة فتح الشام» ملزمة بقبول الحلّ التركي

تركيا في إدلب لمنع «الإقليم الكردي» وجبهة «تحرير الشام» منقسمة
أردوغان: الجيش السوري الحرّ يتقدم في إدلب بدعم تركي

ميقاتي: تحفّظت عن الضرائب

لفت الرئيس نجيب ميقاتي الى أنه تحفظ عن الضرائب والرسوم التي فُرضت في مجلس النواب، «لأنني أعتبر أن ما تقوم به الدولة عموماً والحكومة خصوصاً، هي أعمال ارتجالية، بعيداً من نظرة شاملة ورؤية واضحة للوضع للمستقبل».

وقال في افتتاح «المؤتمر الدولي حول البحث العملي ودوره في التنمية المستدامة للمجتمعات» الذي ينظمه «قطاع العزم» للأساتذة الجامعيين، بالتعاون مع جامعة العزم، وواحة العلوم والتكنولوجيا في لبنان، في فندق «كوالیتي إن» بطرابلس: «ليس سراً على أحد أن الدولة في حاجة إلى موارد مالية إضافية، ليس من أجل دفع سلسلة الرتب والرواتب فحسب، بل لسد العجز المتنامي في الميزانية العامة، وهذا أمر طبيعي.

ليبرمان: الحرب المقبلة ستكون مع لبنان وسورية

جدّد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان تهديداته للبنان وسورية بأنهما «ستجدان نفسيهما مستهدفتيْن معاً»، في حال نشوب حرب على الحدود الشمالية لإسرائيل، مضيفاً أن «توجه إسرائيل ليس لمواجهة عسكرية، لكن من يريد السلام عليه الاستعداد للحرب».

وقال ليبرمان خلال استقباله جنوداً من كتائب مختلفة من سلاحي المشاة والمدرعات إن «أي معركة مقبلة، بغض النظر أين ستندلع على الحدود الجنوبية (غزة) أو الشمالية (حزب الله) ستتطور إلى معركة على جبهتين ولن تكون هناك جبهة واحدة. هذه نقطة الانطلاق خاصتنا، وبموجبها نهيئ الجيش لحرب إقليمية».

«المستقبل»: كلام نصر الله يضرّ بمصالح لبنان

نوهت كتلة «المستقبل» النيابية اللبنانية بعد اجتماعها برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة بـ«الجهد الذي بذله رئيس الحكومة والحكومة في الإعداد لمشروع القانون المعجّل لتوفير المصادر المالية الإضافية للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي»، وبـ«الجهود الجدية التي بذلها المجلس النيابي في مناقشة هذا المشروع وإقراره».

واستنكرت الكتلة بشدة «كلام الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله وحملته المرفوضة على المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح لبنان واللبنانيين ويوتر علاقاتهم بأشقائهم العرب».

زاسبيكين: السلطات السورية مهتمة بعودة النازحين

اعتبر السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبيكين أنه «لا يكفي اتخاذ المواقف المبدئية بتأييد عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، بل يجب خلق الظروف المناسبة لذلك وبالتحديد أمنياً وإنسانياً»، وأسف لـ«حصول إشكال حول التواصل والتعاون مع الأطراف المعنية بهذا الملف، خصوصاً أن أزمة النازحين تستدعي تضافر كل الجهود والقدرات لتحقيق الهدف المرجو».

وأكد زاسبيكين أن «السلطات السورية مهتمة بعودة كل النازحين، سواء الموجودون خارج البلاد أم أولئك المتفرقون في المناطق السورية والراغبون بالعودة إلى مدنهم وقراهم»، داعياً إلى قيام «مطبخ موحّد» يضم كل المعنيين بهذه الأزمة بهدف حلها». وقال: «لا ينفع تسييس هذا الملف لأنه إنساني بامتياز، والمطلوب توافق لبناني يؤمن المصلحة الوطنية بعيداً من الاعتبارات السياسية والحزبية والفئوية، وقدر الإمكان بعيداً من الضغوط الخارجية».

واشنطن: مواجهة «حزب الله» أولوية ترامب

أعلنت الولايات المتحدة أن مواجهة «حزب الله» تُشكل أولوية للرئيس دونالد ترامب، وأن الحزب لا يُشكل خطراً على الولايات المتحدة فحسب، بل على لبنان ومنطقة الشرق الأوسط والخليج، وذلك حسب وزارة الخارجية الأميركية.

وأعلن منسق مكافحة الإرهاب في الخارجية الأميركية ناتان سايلز أن واشنطن ستمنح مكافآت بمقدار ١٢ مليون دولار لمن يقدم معلومات تسهم في إلقاء القبض على قياديين في «حزب الله»، والمكافأة هي بقيمة سبعة ملايين دولار لأي معلومات تؤدي إلى اعتقال القيادي في الحزب طلال حمية، وخمسة ملايين دولار لأي معلومات عن قيادي آخر يدعى فؤاد شكر وهو أحد أبرز العناصر العسكرية في الحزب.

النائب سعادة: اتفاق سياسي على فرض الضرائب

اعتبر عضو كتلة «الكتائب» النائب سامر سعادة أن «المعارضة قامت بالمستحيل خلال الجلسة التشريعية لوقف الضرائب، لأننا مقتنعون بأنها تضر باللبنانيين، رغم كل تأكيدات الحكومة أنها تطاول الشركات والمؤسسات الكبيرة»، مشيراً إلى «أننا أوقفنا قانون الضرائب في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لجأنا الى المجلس الدستوري، لكن يبدو أن هناك اتفاقاً سياسياً على فرض الضرائب». وأوضح في حديث الى إذاعة «صوت لبنان ١٠٠،٣–١٠٠،٥» أننا «حاولنا أن نظهر رأينا، والمواطن سيلاحظ في يومياته الغلاء، وأن قدرته الشرائية ستتقلص»، مشيراً إلى أن «النائب الذي يقول في العلن انه ضد الضرائب وداخل المجلس لا يعترض، يتحمل مسؤولية تجاه المواطنين والناخبين، وبعض النواب عارضوا الضرائب بالكلام ولكن عند التصويت صوتوا معها». واعتبر أن «تقليص العجز يكون من داخل الموازنة، من خلال تحديد الإنفاق والمداخيل، ونقوم بترشيد الإنفاق وضبطه، واذا كنا في حاجة الى ضرائب عندها نفرضها».

فريد مكاري: الانتخابات في موعدها

أكد نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أن «الهدوء الذي حكم الجلسة التشريعية جاء نتيجة ضرورة عدم وقف سلسلة الرتب والرواتب، واستدراك حاجة الناس الى زيادة رواتب الموظفين، يضاف الى ذلك أن النواب يأخذون بالاعتبار رضى الناس على أبواب الانتخابات»، مشيراً إلى أن «نظرية الإعطاء بيد والأخذ بيد ثانية قد تكون صحيحة جزئياً، لكن الجميع يدرك أنه بدون الضرائب لا يمكن دفع السلسلة».

وأمل في حديث الى وكالة «أخبار اليوم» أن «تستيقظ الدولة فتوقف الهدر والسرقة، وعندها لا شيء يمنع من إقرار قانون جديد يلغي الضرائب الحالية»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد أي طرف لبناني يتحمّل تأجيل الانتخابات، وبالتالي سيجري الاستحقاق في موعده، والقانون الإنتخابي ليس ممتازاً وليس مثالياً، لكن الانتخابات ستجري وفقه».

حوري: لقاء «كليمنصو» حُمّل أكثر مما يحتمل

رفض عضو كتلة «المستقبل» النائب عمّار حوري «ما يُحكى عن ان لقاء كليمنصو الثلاثي موجّه ضد العهد أو إحياء للترويكا السابقة»، آسفاً «لأنه حُمّل أكثر مما يحتمل».

وأوضح في حديث إلى وكالة «الأنباء المركزية» أنه «لقاء تواصل يأتي ضمن سلسلة لقاءات عُقدت سابقاً وستُعقد في المستقبل»، لافتاً إلى أن «المجتمعين أجروا جولة أفق داخلية وخارجية لمجمل التطورات».

الصراف: جاهزون للتصدي لأي عدوان إسرائيلي

اعتبر وزير الدفاع يعقوب الصراف أن «من شأن استمرار الخروق الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ تهديد الاستقرار في لبنان»، مؤكداً أن «مهمة الجيش هي الدفاع عن لبنان». وقال: «نحن ضد أي اعتداء على السيادة اللبنانية وخصوصاً من العدو الإسرائيلي والإرهاب، ونحن والجيش سنكون بالمرصاد لأي عدوان». وزار الصراف مركز التدريب العسكري الإيطالي في منطقة السماعية – صور (جنوب لبنان)، في حضور السفير الإيطالي لدى لبنان ماسيمو ماروتي وفريق التدريب في المركز. وعقد اجتماع استهله السفير الإيطالي بتأكيد «عمق التعاون بين لبنان وإيطاليا والعلاقات التاريخية التي تربط البلدين».

وجهة نظر

حزب الله - جنبلاط: العلاقات الرمادية

بقلم: أيمن حجازي

من أكثر العلاقات السياسية اشكالية على الساحة اللبنانية تبرز تلك العلاقة الناشئة بين الحزب التقدمي الاشتراكي و«حزب الله»، التي شهدت مداً وجزراً في المرحلة التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فمنذ نشوء «حزب الله» في عام ١٩٨٢ كانت العلاقة بين الطرفين إيجابية واستمرت كذلك حتى انتخابات عام ١٩٩٦ النيابية التي فرقت بين الجانبين استناداً الى الافتراق في التحالف الانتخابي في دائرة بعبدا. إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى طبيعتها إثر ذلك حتى حدوث زلزال الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥.

في تلك المرحلة حاول الطرفان التمسك بالقواسم المشتركة، ولكن الصراع كان كبيراً وعنيفاً، ما أدى الى حدوث تطورات سلبية في العلاقة بين الجانبين. وقد تنامت هذه السلبية حتى وصلت ذروتها في أيار من عام ٢٠٠٨، وبلغت في أحد مستوياتها الصدام العسكري في منطقتي عاليه والشويفات. إلا أن الوساطات المحلية، إلى جانب الوساطات الإقليمية، وضعت حداً لذلك الصدام العسكري الذي كاد أن يشعل حرباً أهلية جديدة جرى احباطها في مؤتمر الدوحة آنذاك. إثر ذلك بدأ وليد جنبلاط مغادرة مواقع الرابع عشر من آذار تدريجاً، وقد بدأت هذه المغادرة عملياً بعد انتخابات عام ٢٠٠٩ النيابية وبلغت ذروتها في بداية عام ٢٠١١ حين انضم الحزب التقدمي الاشتراكي إلى قوى الثامن من آذار بغية تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري التي اسقطها هذا المعسكر في نهاية عام ٢٠١٠. ولكن اشتعال الأزمة السورية لاحقاً أوجد تبايناً دائماً بين جنبلاط و«حزب الله».

ويبدو من الملحّ في هذه المرحلة التساؤل عن العلاقة بين «حزب الله» والحزب التقدمي الاشتراكي في الانتخابات النيابية القادمة، بعد أن بلغ الخلاف أوجه خلال إعداد قانون انتخابي جديد تضاربت فيه المواقف بين المختارة وحارة حريك. واذا أردنا أن نتغافل عن الأسباب والدوافع السياسية التي يمكن أن تجمع أو تفرق بين الجانبين في الانتخابات القادمة، فإن نقاط التداخل الانتخابي التي يمكن أن تكون ميداناً للمواجهة أو التعاون تنحصر في الدوائر الانتخابية الآتية:

– دائرة بعبدا – دائرة البقاع الغربي – دائرة مرجعيون حاصبيا – دائرة بيروت الثانية

تتقدم دائرة بعبدا على غيرها من الاهتمام المشترك بين «حزب الله» والحزب التقدمي الاشتراكي حيث الدائرة يغلب عليها الطابع المسيحي (٣ نواب موارنة واثنان شيعة وواحد درزي) ويطغى في هذا المجال التحالف الراسخ بين «حزب الله» والتيار الوطني الحر والأمير طلال أرسلان، ما قد يؤدي إلى استمرار حرمان الحزب التقدمي الاشتراكي المقعد الدرزي في بعبدا. هذا هو المرجح على هذا الصعيد، الا إذا كانت النسبية ستقول شيئاً آخر في هذا الموضوع. أما في البقاع الغربي فإن التنوع المتوازن في تكوين هذه الدائرة يجعل الجميع بحاجة إلى الجميع. أما في دائرة مرجعيون حاصبيا، فإن المقعد الدرزي الذي يحتله النائب أنور الخليل منذ عام ١٩٩٢ قد جنب الثنائي الشيعي، ممثلاً بحركة أمل و«حزب الله»، معضلة المفاضلة بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديموقراطي اللبناني، وقد يستمر هذا الوضع في الانتخابات النيابية القادمة.

والخلاصة هنا تفيد بضيق الهامش المتاح بين الجانبين اللذين يقيمان علاقات سياسية رمادية اللون بفعل تراكم نقاط اللقاء والفراق في آن واحد، حيث الحسابات بين الفئات اللبنانية محكومة باستمرار العيش معاً.■

الجماعة الإسلامية: كان من الأجدى تمويل السلسلة من مكافحة الفساد ووقف الهدر والإنفاق

عقد المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان اجتماعه الاسبوعي، وناقش التطورات والمستجدات على الساحة اللبنانية، وخلص إلى الآتي:

– إن تمويل سلسلة الرتب والرواتب كان من المفترض أن يتمّ من خلال مكافحة الفساد ووقف الهدر المالي المتفاقم وضبط واردات الدولة والإنفاق. أمّا وقد تمّ من خلال فرض ضرائب جديدة – نحن ضد الكثير مما طال الطبقة الفقيرة منها – فإنّنا ندعو الحكومة ومؤسساتها إلى ضبط الاسعار ومراقبة الأسواق حتى لا تدفع الطبقة الفقيرة ثمن تمويل هذه السلسلة وحدها ومرتين.. مؤكدين في الوقت ذاته على أحقيّة مطلب الاتحادات العمالية برفع الحدّ الأدنى للأجور.

– نؤكد ضرورة اعتماد يوم الجمعة يوم عطلة رسمية استناداً إلى ما أقرّه الدستور من حق المساواة بين اللبنانيين، واحترام أداء الشعائر الدينية.

– نشدّد على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في وقتها، رافضين أي تمديد للمجلس النيابي، أو تأجيل لإجراء الانتخابات تحت أي عنوان من العناوين.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد /١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

استحقاقات كبيرة يتحملها العهد الجديد فهل يقوم بتبعاتها؟

المنطقة حول لبنان تعجّ وتضج، منها أقطار مهدّدة بالانشقاق والانقسام، وأخرى بحروب أهلية داخلية.. بينما أقطار أخرى أتعبتها النزاعات والصراعات، فآلت على نفسها أن تلقي سلاحها وتلجأ إلى الحوار والمصالحة. نحن في لبنان، أين نقف من كل هذه النماذج؟! كنا نحمد الله أنه امتنّ علينا بالاستقرار والأمان، رغم أننا أمضينا أربع سنوات بدون مجلس نيابي «شرعي» مدّد لنفسه ثلاث مرات، وبدون رئيس للجمهورية قرابة ثلاثين شهراً الى أن كسر الرئيس سعد الحريري جدار العزلة والانقسام فبادر إلى ترشيح عون، وبعده حكومة المصلحة الوطنية، أو المصالحة العابرة لا أكثر ولا أقل.

بعدها جاء الاتفاق على «قانون جديد للانتخابات» يعتمد النسبيّة والصوت التفضيلي والبطاقة الممغنطة، ومدّد المجلس النيابي لنفسه حتى شهر أيار المقبل كموعد لإجراء الانتخابات. لكن الكتل النيابية بدأت التراجع، فكان مشروع الرئيس بري (المعجّل المكرر) بتمديد عمر المجلس النيابي، حتى آخر كانون الأول القادم، ثم طوى هذا المشروع وربما تراجع عنه. كذلك قامت حملة ضد البطاقة البيومترية، وأن ينتخب المواطن اللبناني في محل إقامته وليس مسقط رأسه، نظراً لكلفة البطاقات الغالية وتسجيل الناخب نفسه في محل إقامته.. وهكذا قد يكون البلد أمام تراجع جديد الى القانون الأكثري القديم، الذي لم يبق بعده سوى النسبيّة التي لا يكاد يستوعبها المواطن اللبناني، وربما المرشح للمقعد النيابي.

ماذا حقق العهد بعد ذلك؟ جاءت معارك جرود عرسال، وبعدها جرود القاع ورأس بعلبك، وقد تولى مقاتلو حزب الله والحرس الثوري الإيراني مهمة مفاوضة مقاتلي «جبهة النصرة» في المرحلة الأولى، الى أن تم انسحابهم إلى ادلب، وشارك الجيش اللبناني في المعارك ضد تنظيم الدولة «داعش»، ليتولى مقاتلو حزب الله مواكبتهم الى محافظة دير الزور على الحدود السورية مع العراق. والسؤال المطروح هو: ما دور الجيش في المفاوضات مع «داعش» بعد أن دفع مقاتليه الى الانسحاب، سوى اطلاق عدد من القذائف المدفعية وابعادهم عن الحدود اللبنانية!! لقد كان التنسيق مع حزب الله قائماً، وكان مقاتلوه -بأسلحتهم وعتادهم- يجتازون الحدود ذهاباً وإياباً داخل الأراضي السورية.. بينما لو اكتشف رجال الأمن مجرّد رسالة باتجاه الداخل السوري مع أحد معارضي النظام لاتهم بأنه ينتمي إلى منظمة إرهابية، وربما تكفيرية.

بعد ذلك، احتل عناصر «الحزب القومي السوري الاجتماعي» عدداً من شوارع منطقة الحمراء في بيروت، وأقام فيها عرضاً عسكرياً دون أي تنسيق مع السلطة اللبنانية.. وبعدها جاءت ذكرى عاشوراء، وما واكبها من حظر مرور السيارات في شوارع الضاحية الجنوبية، وكذلك مرور المواطنين الذين يسيرون على أقدامهم خلال ساعات المساء، بدعوى الاحتياطات الأمنية.. والدولة غائبة عن السمع، مع أن الحزب القومي وحزب الله مشاركان في الحكومة.. فأين هي الدولة، وأين انجازات «العهد الجديد»؟!

بعد ذلك جاءت التهديدات الأمريكية لحزب الله وللحرس الثوري الإيراني، عندما اتخذ مجلسا النواب والشيوخ الأمريكيان قراراً يقضي باتخاذ «عقوبات مالية جديدة ضد حزب الله، تستهدف مصادر تمويله»، خاصة إذا منح الكونغرس الأميركي رئيس الجمهورية صلاحية ادخال أفراد أو جمعيات أو إدارات رسمية في دائرة العقوبات، وهذا ما تحدث عنه أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله مطوّلاً في خطابه يوم عاشوراء، وقال ان العقوبات قد تطال مستشفيات أو مؤسسات تجارية أو مدارس تعود ملكيتها لحزب الله.

معلوم لدى الجميع أن هناك حرباً مفتوحة بين إيران والإدارة الأمريكية، وأن المواجهة بلغت مستوى قال فيه القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء محمد جعفري: «في حال تنفيذ واشنطن اعتبار الحرس الثوري تنظيماً إرهابياً مثل داعش فسيكون ردّ إيران شديداً، حاسماً وقاطعاً، وعلى الولايات المتحدة ان تتحمل تبعاته..». لكن أصرح كلام إيراني جاء في مقال صحيفة كيهان، حمل عنوان: «طهران ستصيب من ترامب مقتلاً» فأبرزت تهديد اللواء جعفري أنه «في حال تنفيذ قانون اجراءات الحظر الجديدة من قبل أمريكا فعليها نقل قواعدها الإقليمية الى أبعد من مدى الصواريخ الإيرانية البالغ ألفي كيلومتر.

هذه المعادلة قد تتحملها إيران، وقد تستطيع تبادل الصواريخ مع الأراضي الأمريكية أو مع القواعد القائمة في أكثر من دولة في العالم، لكن لبنان لايستطيع تحمل هذه الأعباء، ويذكر الجميع أن الأراضي اللبنانية كانت مفتوحة أمام طيران العدوّ الإسرائيلي في حرب عام ٢٠٠٦، مما جعل لبنان بدون ماء ولا كهرباء ولا طرقات معبدة، إذ جرى تدمير مناطق سكنية بكاملها، كما جرى تدمير الجسور التي تربط المناطق اللبنانية بعضها مع بعض. وإذا كان ذلك هو قدَر اللبنانيين، كما جرى خلال الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان منذ عام ١٩٨٢ الى عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٦ وما جرى قبلها وبعدها.. أفلا يكون من حق اللبنانيين أن يكون لهم رأي في هذا الصراع، وهل هو دفاعاً عن لبنان أو فلسطين أو إيران أو غيرها.. خاصة أن الإدارة الأمريكية ابتليت برئيس للجمهورية لا يفرّق بين صديق وعدوّ، خاصة أن قيادة حزب الله أعطته الذريعة حين قال الأمين العام للحزب: إن أموال حزب الله وصواريخه كلها من إيران، وقال قبلها ان كل ما نأكله ونشربه ونلبسه هو من إيران.

العهد الجديد إذن أمامه استحقاق بالغ الخطورة والأهمية، ولا ينبغي أن يستشعر فضل حزب عليه حين أوصل العماد ميشال عون الى رئاسة الجمهورية، فيترك له حق امتلاك السلاح ونقله واستعماله داخل لبنان وخارجه، وان يتكامل مع إيران سياسياً وعسكرياً كما يتكامل معها فكرياً ودينياً.. وان يطلق يد وزير خارجيته في الأوساط اللبنانية والاغترابية، فيمارس الحملات الانتخابية كأنه «سيد العهد» والناطق باسمه!!

ليس ذلك من الأعباء الملقاة على كاهل رئيس العهد وحده، وصلاحياته معروفة.. ولكن كذلك على حكومة العهد ووزرائها، وحتى كل ممثلي الشعب اللبناني في المجلس النيابي.

خيارات الساحة الإسلاميّة بين قرار المرجعيّة السياسيّة ومطالب الشارع الإسلامي

بقلم: وائل نجم

الساحة الإسلامية في لبنان تعيش منذ فترة ليست قصيرة حالة من الشعور بالاستهداف على كثير من المستويات، وهو ما ولّد نوعاً من الشعور بالغبن والإحباط وصولاً إلى حدود اليأس من الدولة والمؤسسات والمرجعية والحضور وما سوى ذلك. ويعود السبب في هذا الشعور إلى سياسة الصيف والشتاء على سطح واحد المعتمدة بعيداً عن منطق سيادة القانون والعدالة والشفافية، وفي ظل هيمنة القوة المتمثّلة في أكثر من شكل من الاشكال، ليس أقلها السلاح الخارج عن سلطة الدولة وسيادتها، ولا مسألة القضاء الذي يزين بمقاييس مختلّة ومختلفة في مسألة تكون واحدة بين المكوّنات التي يتشكّل منها البلد.

الساحة الاسلامية تبحث منذ فترة ليست قصيرة عن ذاتها ونفسها في هذا البلد وسط هذه الضوضاء التي كادت أن تجعل هذه الساحة، وهي مكوّن رئيسي في هذا البلد، تكفر بالدولة ومؤسساتها

بعدما كانت هي الركيزة الاساسية لقيامة الوطن، وذلك بفضل السياسات التي يتبعها الشركاء في محاولة لإقصاء هذه الساحة تارة، والانتقام منها تارة أخرى، وتجريدها من صلاحياتها طوراً ثالثاً، وتحويلها من حالة المواطنة التي تنادي بها وتنشدها إلى مجرد رعايا ليس لها حقوق إلا الفتات. ولكن هذه الساحة لم تجد إلى الآن ضالتها التي تبحث عنها، لا عند الشركاء الذين تريد شراكتهم، ولا عند المرجعية السياسية التي تمثلها في إدارة الدولة، خاصة أن الشعور عند هذه الساحة بأن هذه المرجعية انحدرت في مستوى تنازلاتها إلى مستوى خطير يهدد مساحة الشراكة في الوطن التي تتميز بها هذه الساحة مع الساحات الأخرى في استمرار لبنان، وهذا بالطبع أمر خطير جداً قد يدفع هذه الساحة إلى مكان لم تكن يوماً ترتضيه أو تريده لنفسها.

بين قرار المرجعية ومطالب الشارع تتأرجح الساحة الاسلامية محاولة الخروج من هذه الحالة بأقل الخسائر. هي لم يعد يهمّها خسارة مرجعية، إنما يهمّها أن لا تخسر وجودها ودورها موقعها في هذا البلد. لا يهمّها تحت عنوان التضحية من أجل البلد أن يُضحّى بها لمصلحة الشركاء الذين لا همّ لهم سوى مصالحهم الخاصة، وكأن البلد شركة أو سوق عليهم أن يربحوا منه ما يستطيعون قبل الإقفال!

على مدى الشهور الماضية كان واضحاً للعيان أن المرجعية السياسية للساحة الاسلامية في لبنان قدّمت سيلاً من التنازلات الكثيرة والكبيرة والخطيرة تحت عنوان إنقاذ البلد، ولكن للأسف فإن الشركاء الآخرين لم يقابلوا إلى الآن هذه التنازلات سوى بمزيد من التعنّت والمطالب بمزيد منها، بل وأكثر من ذلك بمزيد من استهداف هذه الساحة دونما أي اعتبار للموقع الذي تمثله المرجعية السياسية التي تمثّلها.

لقد قدّمت المرجعية السياسية ولا تزال الكثير، وأضعفت إلى حد كبير الموقع المخصص للساحة الاسلامية على مستوى إدارة الدولة، وتجاهلت الكثير من مطالب شارعها إرضاءً للشركاء الآخرين، القدماء منهم أو الجدد، الخصوم منهم أو الاصدقاء، وضربت عُرضَ الحائط بمشاعر أهلها وشارعها من دون أدنى اعتبار لهذا الشارع، متفرّدة بقرارها وكأنه ملك لها دون شارعها، ما جعل حالة الاحباط تكبر ككرة ثلج، حتى راحت الأمور تظهر وكأن المرجعية السياسية في مكان، والشارع الشعبي في مكان آخر، وقد عبّر عن ذلك حتى بعض النواب الذين كان بعضهم، وما زال بعضهم الآخر ينتمي إلى الخط السياسي الذي تقول المرجعية إنها تنتهجه وتمثّله. فكيف يمكن أن تتصرّف هذه الساحة الاسلامية حيال كل ما يجري؟

الحقيقة كما أنه ليس هناك من هو أكبر من بلده، فإنه ليس هناك من هو أكبر من ساحته التي يتحدث باسمها أو ينتمي إليها. ليس هناك من يمكنه أن يحتكر قرار البلد، وكذلك ليس هناك من يمكنه أن يحتكر قرار الساحة التي انطلق منها ويستظل فيء عباءتها.

الحراك في هذه الساحة على مدى الشهور الماضية، إن لم نقل السنوات الأخيرة المنصرمة كان واضحاً في امتعاضه من أداء المرجعية، ومن مواقفها وتنازلاتها وخياراتها السياسية. لقد كان آخر تعبير عن صور الانفصال بين المرجعية ومشاعر الشارع في عدم إقامة أي اعتبار لمشاعر هذا الشارع في عطلة يوم الجمعة. لذا باتت الساحة الاسلامية اليوم أمام تحدّي الحفاظ على شخصية المرجعية وخسارة الدور والموقع في البلد تدريجياً، أو الأخذ بزمام المبادرة والحفاظ على الدور والموقع حتى ولو كان ذلك على حساب التضحية بشخصية المرجعية. فاستعادة الشخصية المرجعية أسهل بكثير من استعادة دور الساحة المكوّن، وهذا ما يجب أن تفهمه المرجعية والشارع قبل فوات الأوان.■

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

بعد إقرار قانون الضرائب.. التسوية السياسية قبل مصالح اللبنانيين

يبدو ان التسوية التي تحكم البلد منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٦ والتي أثمرت توافقاً على انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، والرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة، وعلى تحييد الملفات الداخلية كافة سواء منها السياسية والأمنية والاقتصادية عن الصراعات الإقليمية القائمة في المنطقة، ما زالت تفعل فعلها في الواقع السياسي اللبناني رغم شدة التباينات والخلافات في المواقف بين القوى المشاركة في هذه التسوية.

فلا الخلاف على الموقف من سلاح «حزب الله»، وتدخله المباشر في الشأن السوري، ولا قيام وزراء بانتهاك سياسة النأي بالنفس التي تتبناها الحكومة تجاه العلاقة مع النظام السوري، ولا التعيينات الإدارية والقضائية، ولا ارتفاع العنصرية الطائفية من قبل الوزير جبران باسيل الذي أعلن صراحة أننا «عنصريون بلبنانيتنا، ومن يتحدث عن القانون الدولي وحقوق الإنسان فليذهب الى أماكن أخرى حيث تنتهك حقوق الإنسان. ولا يحق لكل منظمات حقوق الإنسان أن تتحدث عن إنسانية لبنان».

ولا شيء من ذلك كله وما خفي كان أعظم استطاع ان يؤثر على التسوية السياسية التي تحكم لبنان منذ ما يقارب السنة، وآخر نتائج هذه التسوية السياسية هو إعادة إقرار مجلس النواب لقانون الضرائب الذي رفضه المجلس الدستوري بصيغته السابقة بعد إدخال تعديلات شكلية عليه بما يتناسب مع مقتضيات القانون، بحيث تم إقرار قانون الضرائب مجدداً دون أي تعديل، وقد مر القانون بسلاسة في المجلس النيابي مع اعتراض ٥ نواب وامتناع ٩ نواب عن التصويت، وموافقة ٧١ نائباً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل التسوية السياسية بين أهل الحكم هي الأساس أم مصالح اللبنانيين؟

نبدأ أولاً من قانون الضرائب الذي أقره المجلس النيابي من أجل تمويل سلسلة الرتب والرواتب.

العنوان الأساس لهذا القانون هو الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي لأنه بحسب الرئيس بري: «إذا لم يتم اقرار الضرائب ينخفض تصنيف لبنان وعلينا انجاز الموازنة قبل نهاية الشهر، ويجب التحقق من وجود وفر في الموازنة».

وهذا الوفر تحدث عنه مراراً وتكراراً رئيس لجنة المال والموازنة في المجلس النيابي النائب إبراهيم كنعان الذي قال انه يوجد وفر مقداره ١١٠٠ مليار ليرة وهو يكفي لتمويل سلسلة الرتب والرواتب.

إلا ان وزير المالية علي حسن خليل كان يصر دائماً على ان هذا الوفر الذي يتحدث عنه النائب كنعان غير موجود، وان حسابات النائب كنعان كلها خاطئة.

ويكشف هذا السجال المالي والسياسي بين الوزير علي حسن خليل والنائب إبراهيم كنعان جزءاً من اللعبة السياسية التي تجري في البلد بين أركان الحكم في لبنان.

فالرئيس بري يريد تأكيد دوره الفاعل في الحكم عبر المجلس النيابي. وعبر التشريع في المجلس النيابي، فيما يريد التيار الوطني الحر تحت غطاء «التغيير والإصلاح» في إدارات الدولة وضع يده على كل مقدرات الدولة في لبنان.

وجزء كبير من الصراع القائم في البلد بين الرئيسين عون وبري هو على السلطة والنفوذ.

لكن هذا لا يمنع إذا تلاقت المصالح مثل الاتفاق على قانون سلسلة الرتب والرواتب وقانون الضرائب ان تتلاقى الإرادات والمواقف، وهذا ما تجلى في قانون الضرائب الذي أُقرَّ بموافقة ٧١ نائباً، واعتراض ٥ نواب وامتناع ٩ نواب عن التصويت، وهو ما يعني ان الخلافات السياسية بين أهل الحكم يمكن تجاوزها إذا اتفقت المصالح، وأن التسوية السياسية القائمة في لبنان منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٦ ما زالت هي الأساس في كل المواقف والتحركات.

لكن ماذا عن مصالح اللبنانيين؟

كشف إقرار قانون الضرائب بصيغته المعدلة شكلياً أو بالأحرى قانونياً بحيث يكون متطابقاً مع ملاحظات المجلس الدستوري ان مصالح اللبنانيين، وخصوصاً أكثرية الشعب اللبناني، هي آخر اهتمامات الطبقة السياسية التي تعطي الأولوية أولاً وأخيراً للتسوية السياسية القائمة بينها.

فقانون الضرائب سوف يترك تأثيره على عامة الشعب اللبناني، وبالأحرى على ثلثي الشعب اللبناني، لأن المستفيدين من سلسلة الرتب والرواتب يمثلون ٢٥ بالمئة من الشعب اللبناني، و٥ في المئة تمثل الطبقة الغنية أي طبقة رجال المال والأعمال، وأما ثلثا الشعب اللبناني فإنهم سيدفعون غالياً كلفة تمويل سلسلة الرتب والرواتب عبر قانون الضرائب الذي فرض زيادة ١ في المئة على الـ T.V.A فأصبحت ١١ في المئة كما فرض ضرائب على رسم الطابع المالي، ورسوم انتاج الاسمنت وكتاب العدل ورفع الرسوم على المستوعبات.. الخ، وحتى زيادة الضريبة على أرباح الشركات المالية وعقود البيع العقاري فإنها ستنعكس على عامة اللبنانيين، لأن هذه الشركات ستزيد أسعارها لتغطية الزيادة في الضريبة.

وهناك أحاديث عن أن هذه الزيادات الضريبية لها أهداف أخرى غير تلك المتعلقة بتمويل سلسلة الرتب والرواتب، وهي مرتبطة بتمويل خزينة الدولة التي قد تتأثر بالعقوبات الأميركية على «حزب الله»، والمتوقع إقرارها قبل نهاية السنة الحالية.

باختصار، مصالح الطبقة السياسية ساهمت في إقرار الضرائب، أما مصالح اللبنانيين، وخصوصاً ثلثي الشعب اللبناني، فهي في خبر كان.■

بسام غنوم

لقاء تشاوري في بيروت يضم فعاليات من كافة المناطق اللبنانية للمطالبة بالتعطيل الرسمي يوم الجُمعة

بدعوة من حملة نصرة عطلة يوم الجمعة عُقد ظهر يَوْم الأحد لقاءٌ تشاوري في بيروت لكافة الفعاليات والشخصيات الدينية والسياسية والاجتماعية والعشائرية والاحزاب الاسلامية والوطنية والهيئات البلدية والاختيارية والتربوية والثقافية والنسائية من بيروت ومن كافة المحافظات والمناطق اللبنانية، للتشاور في آلية العمل للوصول الى اقرار يوم الجمعة يوم عطلة كاملاً، ورفضاً للقانون رقم ٢٠١٧/٤٦ في المادة ٢٣ المتعلقة بسلسلة الرتب والرواتب، التي أقرت العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد، اضافة الى مناقشة الخطوات اللاحقة لحملة نصرة عطلة يوم الجمعة

تحدث في اللقاء كل من النائبين خالد الضاهر وعماد الحوت، الشيخ أحمد العمري رئيس هيئة علماء المسلمين، القاضي الشيخ أحمد الكردي عن بيروت، الشيخ عماد السبسبي ممثل سماحة مفتي عكار الشيخ زيد بكار زكريا عن عكار، الشيخ محمد عبد الرحمن عن البقاع، الشيخ عبد الحكيم عطوي عن الجنوب، أحمد الأيوبي عن طرابلس والمنية–الضنية، والمحامية مهى فتحة.

البيان الختامي طالب كلاً من رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وما يمثلون، وجميع الوزراء وجميع الكتل النيابية، «الاستجابة لمطلب جمهور المسلمين في هذا البلد وهو احترام قدسية يوم الجمعة وشعيرته، والتزام الدستور اللبناني الذي حفظ لكل طائفة حقها في أعيادها وعطلها الموسمية والأسبوعية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وتحقيق المساواة والعدالة والعيش المشترك والميثاقية والمناصفة بين كل الطوائف، وتصحيح الخطأ الذي صدر عنهم، وذلك بإقرار عطلة يوم الجمعة كاملاً عطلة رسمية».

كما أكد البيان ان «هذا القانون العادل الذي يطالب به أعلى مرجع إسلامي في لبنان، سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان، والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وجمهور عريض من المسلمين، بأن يكون يوم الجمعة عطلة رسمية كاملاً دون أي ساعة عمل فيه هو لأنه يوم عبادة ويوم مقدس وهو عيد عند المسلمين كما جاء في الحديث النبوي الشريف (إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين، فمن جاء الجمعة فليغتسل) رواه ابن ماجة».

ودعا البيان الرؤساء الثلاثة «لأخذ المبادرة الصحيحة إرضاءً لربكم أولاً ثم جمهوركم ثانياً، والتزام الميثاقية واحترام الشعائر التي نص عليهما الدستور حفاظاً على مشاعر المسلمين».

وأكد الحضور في «حملة نصرة عطلة يوم الجمعة»، أن هذا اللقاء هو اللقاء الثاني إثر اعتصام الحملة في ساحة رياض الصلح منتصف الشهر الفائت، ولن يكون الأخير، وستتابع تحرّكها بكل الوسائل المشروعة لتحقيق عطلة كاملة في يوم الجمعة كما هو الحال في يوم الأحد»، محذّرين من سلسلة «خطوات تصعيدية نوعية سيقومون بها في مختلف المناطق إذا لم تتم الاستجابة لمطالب الشريحة الكبيرة من المجتمع اللبناني».

د. الحوت: استسهال الحكومة فرض الضرائب على المواطن لن يوقف العجز.. ما لم تتخذ إجراءات جدّية لوقف الهدر ومعاقبة الفاسدين

أكد النائب عماد الحوت في حديث لإذاعة صوت لبنان أن الضرائب التي أقرت في المجلس النيابي لم يكن هدفها تمويل السلسلة بقدر ما كان محاولة من الحكومة لتغطية جزء من العجز المتراكم في ميزان المدفوعات في المالية العامة، وأن الحكومة استسهلت حل فرض الرسوم والضرائب على المواطن بدل الذهاب الى الحل الجذري، وهو الحد من الإنفاق الزائد والهدر ومحاربة الفساد واستعادة الأموال من الفاسدين، معتبراً أنه ما لم تقم بخطوات جدّية في هذا الإطار، فإن كل الضرائب التي تفرض ليست سوى استنزاف للمواطن مع استمرار تسرّب المال العام من خلال الإنفاق الزائد والهدر الكبير.

وحول تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية المحتملة وتهديد وقوع اعتداء اسرائيلي على لبنان، شدّد النائب الحوت على مبدأ رفض أي تدخل خارجي له علاقة بلبنان أو المكونات اللبنانية، وإن كانت أخطاء حزب الله لجهة العمليات العسكرية خارج الأرض اللبنانية أو لوجود السلاح نفسه خارج إطار الدولة يستدرج هذه الإرباكات التي ستضر بالاقتصاد اللبناني والاستقرار اللبناني، ما يحتم على الدولة أن تحزم أمرها حتى نستطيع أن نواجه هذه التداعيات والتهديدات، ولكن المشكلة أن الحكومة الحالية ليست موجودة على خلفية مشروع أو برنامج مشترك، وإنما على خلفية اتفاقات ثنائية، وهذا لا يؤهلها لإدارة ملف بهذه الخطورة. في كل الأحوال أعتقد أن الكيان الصهيوني لن يقدم على خطوة حمقاء من نوع الاعتداء على لبنان، ويبقى اتخاذ اجراءات للتخفيف من تداعيات العقوبات الأمريكية على الاقتصاد من ناحية، ومعالجة المبررات المعلنة لهذه العقوبة، وهو وجود السلاح خارج إطار الدولة.■

شمول الضفة بالمصالحة الفلسطينيّة في أول أيام اجتماعات القاهرة

أصرّ وفد حركة «حماس» المشارك في لقاءات القاهرة للمصالحة الفلسطينية، في أولى الجلسات، يوم الثلاثاء، على ضرورة نقل المصالحة إلى الضفة الغربية وعدم قصرها على غزة فقط، مع وقف الممارسات القمعية للسلطة بحق أبناء الحركة هناك، علماً أن سلطات الاحتلال منعت وفداً من «حماس» في الضفة من التوجه إلى مصر للمشاركة في الجلسات التي انطلقت مع حركة «فتح» في مقر جهاز المخابرات المصري. وأوضحت مصادر مطلعة أن وفد حماس الذي يترأسه نائب رئيس المكتب السياسي للحركة صالح العاروري تمسك بعدم المساس بسلاح المقاومة، مع إبدائها مرونة كبيرة بشأن تنسيق قرار المقاومة. وذكّرت المصادر بأن «حماس ليست وحدها من تملك جناحاً عسكرياً، فهناك حركة الجهاد الإسلامي، كما أن هناك مجموعات مقاومة تابعة لفتح في قطاع غزة مثل مجموعة العامود».

وأكدت المصادر أن الحركة متمسكة أيضاً بضرورة انطلاق خطوات لحل ملف موظفي غزة، خاصة بعد تولي حكومة الوفاق مسؤولية القطاع، مشددة على أن هذا الملف يجب أن يكون أول الملفات من حيث الحسم، خاصة أنه متعلق بالأوضاع المعيشية لنحو ٥٠ ألف مواطن في القطاع تحملوا عبء إدارة وزارات القطاع منذ عام ٢٠٠٧. وأشارت المصادر إلى أن اتفاقية القاهرة ٢٠١١ ستكون هي العمود الفقري لمشاورات القاهرة، خاصة أنها تتضمن حلولاً لكافة القضايا التي تشغل الحركتين وباقي الفصائل في غزة.

من جهته، قال رئيس وفد فتح في القاهرة عزام الأحمد: «لدينا اتفاقات واضحة وضوح الشمس قبل الانقسام وبعده، ولا داعي للحديث عن أشياء لا لزوم لها مثل سلاح المقاومة والموظفين، فهذه من العراقيل التي تهدف لبث الإحباط واليأس». وأضاف في تصريحات صحافية أن «المطلوب أن نطبق كامل الاتفاقيات بشكل كامل، وهو أمر كفيل بحل كافة القضايا، فمشكلة الموظفين مثلاً الاتفاق واضح فيها، والحكومة ستحلها خلال أربعة أشهر». وأكد الأحمد، أن «المطلوب من المصالحة هو الوصول إلى سلطة واحدة وسلاح سلطة واحد وقانون واحد في القطاع والضفة».

واستطرد أن «قرار شكل المقاومة هو قرار وطني وليس فصائلياً، وليس من حق أي فصيل أن يتخذ قرار الحرب بمفرده، فنحن جميعاً يجب أن نكون شركاء في هذا القرار، وأن يكون ذلك محل إجماع وطني، والأمر نفسه ينطبق على المقاومة الشعبية وشكلها وأساليبها وحدودها». أما على صعيد ملف حكومة الوحدة الوطنية، فقد أكدت المصادر الحمساوية أنه من الملفات الحيوية التي تتضمنها أجندة الحوار، مقللة «من المخاوف بشأن رفض أميركا الاعتراف بها في حالة مشاركة حماس». في المقابل، قال قيادي فتحاوي في القاهرة إن على «حماس أن تكون مرنة بشكل كافٍ في هذه الجزئية، وأن تفكر ببُعد وطني وليس ببعدٍ فصائلي، فأي حكومة جديدة ستتسبب في فرض مزيد من الحصار على الشعب لن تكون مقبولة بأي حال من الأحوال».

وأكدت الحركتان، في بيان مشترك في ختام اليوم الأول، أنه تمت مناقشة عدد من موضوعات ملف المصالحة الفلسطينية بعمق، بهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، وسادت المباحثات «أجواء إيجابية».

وأضاف البيان المقتضب أن المشاركين أكدوا على «تطلعهم لمواصلة الحوار بنفس الروح البناءة التي سادت اليوم الأول، مع الإشارة للجهد المصري المبذول من أجل إتمام المصالحة».

ويضم وفد حماس في المشاورات كلاً من صالح العاروري ويحيى السنوار (مسؤول الحركة في قطاع غزة) ونائبه خليل الحيّة، وعزت الرشق، وحسام بدران، في حين يضم وفد فتح كلاً من عزام الأحمد (عضو اللجنة المركزية في الحركة)، وماجد فرج رئيس المخابرات الفلسطينية، وروحي فتوح.

وقبل انطلاق جولة الحوار الأولى أصدرت «حماس» بياناً كشفت فيه عن اجتماع لمجلس شورى الحركة حصل أخيراً، أكد ضرورة إنجاح جهود المصالحة بما يؤدي لإنهاء الانقسام وبداية مرحلة جديدة من الشراكة. ووجّه المجلس الشكر لما سماه «الجهود الصادقة التي بُذلت من أجل تحقيق المصالحة وطنياً وعربياً ودولياً، خاصة الجهود القطرية والتركية»، بحسب ما جاء في بيان الحركة.■

المصالحة الفلسطينيّة دعونا ننتظر!!

بقلم: عبدالله المجالي

لا شك أن المصالحة الفلسطينية باتت أمنية عند كل فلسطيني وعربي مهتم بالقضية الفلسطينية.

ولا شك أن الانقسام الفلسطيني بات المشجب الذي يعلق عليه الجميع تراجع أهمية القضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، بل أثر على نفسيّة الجماهير العريضة التي تدعم القضية الفلسطينية.

ولا شك أن الانقسام تمخض عن تمايز مشروعين لمعالجة القضية الفلسطينية؛ مشروع يقوم على مبدأ التفاوض وقبول الحلول الدولية للقضية الفلسطينية بما فيها الاعتراف بدولة «إسرائيل» لاسترداد الحقوق الفلسطينية. ومشروع يقوم على مبدأ المقاومة لاسترداد الحقوق الفلسطينية، وعدم التفريط بأي شبر من أرض فلسطين أو بحق العودة. وهناك من يعتقد أن هذه ميزة.

ولا شك أن الانقسام تمخض عن سلطة واقعية لحركة حماس، بحيث أصبحت غزة عنواناً للمقاومة في وجدان جماهير عريضة في العالمين العربي والإسلامي. وهناك من يعتقد أن هذه ميزة.

ولا شك أن الانقسام كان له دور في تصعيد حركة حماس كحركة تمثل الشعب الفلسطيني. وهناك من يعتقد أن هذه ميزة.

هناك من يعتقد أن الانقسام خدم حركة حماس، وأن ما جنته خلال فترة الانقسام ستخسره إذا ما نجحت المصالحة، وهناك من يرى أن كلفة الانقسام باتت باهظة على حركة حماس، حيث إن مسار الأحداث لم يكن في صالح الحركة، وجعل من الصعب عليها الاستمرار في تحمل كلفة الانقسام.

وكلما زادت وتيرة الحديث والأحداث عن المصالحة الفلسطينية تزداد معها وتيرة التوقعات، كما يزيد معها وتيرة الجدل الذي يصل أحياناً إلى درجة التقاذف.

وفي هذا السياق أعتقد أن المصالحة الفلسطينية تعني المصالحة بين حركة حماس والسلطة في رام الله، أكثر مما تعني مصالحة بين حركة حماس وحركة فتح، ذلك أن حركة فتح تماهت مع السلطة التي أصبحت هي التي تحدد معالم طريقها، ومن هنا فإن أي مصالحة ستشتمل على تنازلات لن ترضي جماهير حماس التي تعتبر مشروعها متناقضاً تماماً مع مشروع السلطة في رام الله.

ومعلوم أن المصالحة ما هي إلا حوار ومفاوضات بين طرفين، لا يمكن أن تنجح إلا إذا قدم الطرفان تنازلات للوصول إلى نقطة تفاهم، وهذه التنازلات تعتمد على القوة التي يمتلكها الطرفان، والقوة هنا لا تنحصر بالقوة العسكرية أو المادية فقط، وإن كانت أهمها، بل تعتمد على مدى القدرة على استخدام القوة العسكرية، وكذلك القوة السياسية ومدى اتساع الخيارات أو ضيقها، والقوة المالية والإعلامية والتنظيمية والشعبية، وقوة العلاقات مع الأطراف الأخرى ومساحة المناورة المتاحة والقدرة على الصمود في وجه الضغوط.

من هنا لا يجب أن يتخيل أحد أن تتم المصالحة دون تقديم الأطراف لتنازلات، وغني عن القول أن حجم التنازلات التي يقدمها كل طرف ليس شرطاً أن تكون متكافئة، فهي تعتمد على مقدار القوة التي يمتلكها كل طرف كما أسلفنا.

أعتقد أن تقييم جماهير حماس ونخبتها وأنصارها للمصالحة ستختلف باختلاف النظرة إليها، فإن كانت النظرة للمصالحة أنها حاجة مطلوبة لذاتها باعتبارها هدفاً استراتيجياً للشعب الفلسطيني، وبدونها فإن القضية الفلسطينية ستخسر خسارة كبيرة، حينها ستكون النظرة إلى التنازلات التي تقدمها الحركة في سبيل هذا الهدف الكبير مقبولة ومشروعة. وفي المقابل إن كانت النظرة للمصالحة على أنها حاجة مرحلية الهدف منها تهيئة الأرضية المناسبة للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه كاملة، أو حاجة مرحلية، للحفاظ على مقومات القوة التي تمتلكها الحركة بما فيها القوة المسلحة، فإن النظرة إلى التنازلات ستكون بمقدار ما تمس هذه المقومات، فإن حافظت عليها ستكون مقبولة، وإن فرطت بها أو مستها فستكون غير مقبولة على الإطلاق.■

لا انتخابات فلسطينيّة قبل إزالة العقبات من طريق المصالحة

استبعد محللون سياسيون فلسطينيون إجراء انتخابات محلية رئاسية وتشريعية في الفترة القريبة القادمة، وذلك حتى تكتمل المصالحة الوطنية بشكل نهائي وتتوفر الظروف المناسبة للانتخابات التي تحتاج إلى ضمانات بعدم تكرار ما وقع إثر الانتخابات الماضية عام ٢٠٠٦.

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية في غزة وليد المدلل، ان الأطراف الفلسطينية غير جاهزة لعقد انتخابات رئاسية وتشريعية، وان «هذا سيتحدد في مفاوضات القاهرة التي ستجري بين مختلف الفصائل الفلسطينية».

وقال: «الانتخابات يمكن أن تجرى في حال التوافق عليها في مفاوضات القاهرة، لكن هذا الأمر غير واضح حتى الآن، كما لم يتم الحديث عن الإجراءات التي تقود إلى عقد الانتخابات، مثل تحديد الموعد، وما إذا كانت ستعقد في شقي الوطن».

وعن العقبات التي قد تعترض طريق الانتخابات، أوضح المدلل أن العقبة الأولى تتمثل في حالة التوافق الفلسطيني غير المكتملة حتى الآن، وان «العقبة الثانية تكمن في توفر ضمانات من مصر وأطراف أخرى باحترام نتائج الصندوق كي لا يتكرر ما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٦، التي فازت بها حماس، ولكن لم يتم احترام إرادة الصندوق» بحسب تعبير المدلل. أما العقبة الثالثة فهي «إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ذات الوقت، وهذ الأمر غير واضح حتى الآن، وهو متروك للنقاشات التي ستجري في القاهرة».

وبشأن مشاركة حماس في أي انتخابات قادمة، يرى المدلل أن «هذا الأمر متروك للنقاشات داخل الحركة، التي واجهت تجربة مريرة بعد فوزها في الانتخابات الماضية، بسبب الرفض «الإسرائيلي» والإقليمي والدولي لنتائجها»، مشيراً إلى أن حماس قد تلجأ للالتفاف على ذلك من خلال دعم بعض المرشحين المستقلين، أو عقد تحالفات مع أطراف لا علاقة لها بالحركة، ولكنها قريبة من آرائها الوطنية ولا سيما المقاومة، بحيث تتجنب وضع الشعب الفلسطيني في مأزق جديد، وتتجنب فرض حصار على الحكومة الفلسطينية، كما حدث عندما تولت الحكم عام ٢٠٠٦».

وإضافة إلى دعم مرشحين مستقلين وعقد تحالفات معينة، برأي المدلل أن «حماس يمكن أن تتجه إلى بديل (غير تنظيم انتخابات في حال تعثر ذلك)، وهو الاتجاه نحو نوع من التوافق الوطني بين مختلف الأطراف الفلسطينية، كما هو الحال في المجلس الوطني، أو اللجوء إلى خيار آخر يتمثل في إجراء انتخابات للإدارات المحلية والبلديات، دون انتخابات رئاسية وتشريعية، حتى لا تقع في مأزق الرفض والحصار مرة جديدة».

وقال المحلل السياسي الدكتور مصطفى الصواف، إن «الانتخابات مطلب لكل القوى والفصائل الفلسطينية، وتحقيق المصالحة يعني تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، التي تحتاج لتفاهمات على توفير أجواء إيجابية من أجل إنجازها».

ويعتقد الصواف أن «المناخ الآن لا يصلح لإجراء الانتخابات، إلا إذا تحققت المصالحة الكاملة، من أجل تذليل العقبات، وأبرزها وقف الاعتقالات السياسية المتبادلة، وإشاعة مناخ من الحريات في كل المناطق الفلسطينية، واحترام حرية الرأي والتعبير لكل المواطنين، وتحديد موعد لتنظيم الانتخابات».

ورداً على سؤال حول إمكانية أن تخوض حماس الانتخابات تحت اسم حزب جديد، يرى الصواف أن «الحركة تجاوزت هذه الفكرة، وقد تخوض الانتخابات بشكل مباشر، أو ربما تدعم قائمة معينة قريبة من الحركة» مشيراً الى ان حماس في حال فوزها بالانتخابات مرة أخرى، وما قد تواجهه من مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل وباتفاقيات السلام الموقعة معها، «لا يمكن أن تعترف (حماس) بإسرائيل، وما يعنيها هو موقف الشعب الفلسطيني الرافض لذلك، وانه يجب على القوى الخارجية أن تحترم إرادة الشعب الفلسطيني، الذي يمتلك وحده القدرة على تحديد الجهة الفائزة بالانتخابات».

وأضاف: «حماس قد تتبنى تكتيكات وتغييرات جديدة في أسلوب عملها إذا ما فازت بالانتخابات، للحيلولة دون حصارها مجدداً، لكن الحركة لن تتخلى أو تغيّر أياً من مبادئها وثوابتها».■

«لعبة» المصالحة الفلسطينيّة

لن تكون هناك مصالحة حقيقية دون التزام بضوابط القضيّة!

بقلم: د. محسن صالح

لست متفائلاً بنجاح المصالحة الفلسطينية بالشكل الذي هي عليه، وإن كنت من أشد الراغبين في تحقيق وحدة وطنية حقيقية؛ وفي جمع طاقات الشعب الفلسطيني ضمن برنامج عمل جاد موجّه ضدّ العدوّ الصهيوني، ويوقف استنزاف طاقاتهم في نزاعاتهم الداخلية.

محمود عباس وقيادة حركة فتح يديرون المصالحة «كلعبة»، تهدف في النهاية إلى تطويع حماس تحت قيادتهم للشعب الفلسطيني، وتحت سقف التزاماتهم السياسية والأمنية وفق اتفاق أوسلو.

وفكرة «الإدارة» وليس «الحل» مشابهة إلى حدٍّ كبير لعملية إدارة «إسرائيل» للعبة التسوية السلمية مع عباس وفتح، لتطويعهم في النهاية لإرادة الاحتلال وتصوراته للحكم الذاتي الفلسطيني.

ويبدو «هجوم المصالحة» الحمساوي في الآونة الأخيرة «حباً من طرف واحد»، سيحرج قليلاً قيادة فتح (التي هي قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية)، لكنها ستقوم باستيعابه. ثم يتم تحقيق ما يمكن من مكاسب على الأرض بناء عليه، مع إفراغ المصالحة القائمة على الشراكة الوطنية من محتواها؛ ثم إعادة تصعيد الأزمة بحشر حماس في زاوية عدم الاستجابة لمتطلبات جديدة للمصالحة حسبما ترتئيها قيادة فتح. والذين هللّوا لنجاح المصالحة هذه المرة... ربما استعجلوا كثيراً، لأن الأمر بدا من ناحية كأن حماس كانت هي العقبة وأن إجراءاتها ستحل المشكلة، ولأنهم من ناحية ثانية لم يعطوا التقدير الحقيقي لجوهر الخلاف الفلسطيني.

يبدو موضوع المصالحة وكأن شخصين اتفقا مضطرين على ركوب سيارة واحدة، واضطر أحدهما للتسليم للآخر بأن يجلس خلف مقود السيارة، غير أن السيارة لم تستطع التحرك لأن كلاً منهما اختار اتجاهاً لمسار السيارة معاكساً لمسار زميله؛ ورأى كل منهما أن الموافقة على تحرك أي منهما بالاتجاه الذي يريده تعني دمار السيارة وضياع الوقت والفرص. واختلفا في الدليل «المانيول» الذي يمكن الرجوع إليه، كما اختلفا في قوانين السير التي سيلتزمان بها في تحرك السيارة، كما اختلفا في من يمكنه أن يركب معهما. وعندما حانت لحظة الركوب، اختلفا على كيفية تغطية تكاليفها، ومن الجهة التي «سترعاها» وستقوم «بصيانتها»، ومن أين سيحصلون على قطع غيارها!!

هذا النوع من شراكات «الضرورة والاضطرار» يسهل نسفه وإفشاله، في أي فرصة يشعر فيها أي طرف بعدم حاجته للطرف الآخر، أو عندما تحين له الفرصة للاستقواء بقوى خارجية لتركيع وتطويع وتهميش شريكه.

يُبَسِّط عدد من المحللين الخلاف الفلسطيني في كونه «صراعاً على السلطة»؛ ولكن هذا ليس جوهر المشكلة في الشأن الفلسطيني؛ مع الإقرار بأن الصراع على السلطة هو أحد أوجه المشكلة.

جوهر المشكلة يكمن في أن أطراف الخلاف الفلسطيني مختلفون في الثوابت وفي المرجعيات (الميثاق الوطني)، وفي البرنامج الوطني، وفي الأولويات، وفي إدارة الأطر الوطنية الكبرى.

ومما يعقد المشكلة التدخلُ الخارجي الإسرائيلي والعربي والإقليمي والدولي، واستقواء بعض أطراف الخلاف بذلك، كما يُعقِّدها عدم وجود الجميع تحت بنية مؤسسية جامعة يحتكمون إليها، وأزمة الثقة الطويلة، والتشتت الجغرافي.

هناك اختلاف على الثوابت نفسها وأولها تعريف فلسطين نفسها؛ فقيادة فتح تنازلت عن نحو أربعة أخماس فلسطين التاريخية واعترفت بـ«إسرائيل» وشرعيتها، وبنت برنامجها على أساس حل الدولتين؛ بينما ترفض قيادتا حماس والجهاد التنازل عن أي جزء من فلسطين وترفض الاعتراف بـ«إسرائيل».

وبناء على ذلك، دخلت فتح في اتفاقيات أوسلو التي فرضت عليها التزامات حقيقية مرتبطة بالتزام التسوية السلمية، وعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، ونبذ العنف، وبإدارة حكم ذاتي (السلطة الفلسطينية) تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، ومحكوم سياسياً واقتصادياً وأمنياً بالشروط الإسرائيلية الأميركية الغربية. فقد أملت حركة فتح من ذلك تحويل هذا الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة في بضع سنين، لكنها تجد نفسها بعد ٢٤ عاماً تدير سلطة تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم تطلعات الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، فإن قيادة فتح وأنصارها أعادوا إدارة حياتهم «النضالية» ضمن سقف السلطة في رام الله، وتكونت طوال سنوات شبكة من المصالح وطريقة حياة اجتماعية اقتصادية تحت هذا السقف.

أما حماس ومعها باقي الفصائل العشر فقد رفضت اتفاقات أوسلو واستحقاقاتها، وتابعت المقاومة المسلحة؛ وعندما اضطرت للتعامل أو التعايش مع السلطة الفلسطينية حاولت السعي «لتثويرها» أو تطوير دورها في خدمة الشعب الفلسطيني دون دفع استحقاقات أوسلو.

وهو ما يرفضه الإسرائيليون والأميركان وحلفاؤهم... الذين يضعون الالتزام بشروط الرباعية الدولية الأربعة، وعلى رأسها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ووقف المقاومة، والموافقة على ما وافقت عليه منظمة التحرير بشأن مسار التسوية السلمية. ما يعني أن برنامج المصالحة أو الشراكة الذي سينزل على الأرض يجب أن يتضمن قبولاً –ولو ضمنياً– من حماس بأن الأمور المرتبطة بالقيادة والعمل التنفيذي والأجهزة الأمنية والعلاقات السياسية، هي أمور من تخصص فتح أو مَن يَقبل بما قبلت به فتح. أي أن المطلوب في النهاية أن تبقى حماس على الهامش مهما كان حجمها وشعبيتها، إذا أرادت لمسار المصالحة الحالي أن يسير.

أما استمرار فتح في مسار التسوية السلمية فسيعني بالنسبة إلى حماس استمراراً في «المسيرة العبثية» لاتفاق أوسلو، وتضييعاً للحقوق والثوابت الفلسطينية، وتمكيناً للاحتلال من فلسطين؛ وبالتالي فإن حماس لن تتخلى عن مقاومتها وسلاحها.

وعلى ذلك، لن يطول الوقت الذي ستسعى فيه فتح –بعد استلام إدارة قطاع غزة– إلى محاولة السيطرة على الجوانب الأمنية والعسكرية وتفكيك العمل المقاوم؛ كما لن يطول الوقت الذي ستسعى فيه حماس لتوسيع وتقوية وتنشيط العمل المقاوم في الضفة الغربية، وهو ما سيؤدي – عاجلاً أو آجلاً– إلى مواجهات وأزمات تقود إلى إفشال المصالحة.

المصالحة وبداية النهاية فعلياً من خلال رؤية نسائيّة

بقلم: سما حسن

لعل أكثر من يدفع ضريبة الحروب: الأسرة، الأطفال والمرأة خصوصاً، وتدخل النزاعات في كل مستوياتها وأشكالها، سواء داخل الأسرة أو العائلة الممتدة، أو بين العائلات، أو تلك السياسية أيضاً، في مجال التأثير السلبي على الأمنين، الاجتماعي والاقتصادي.

نقرأ في هذا السياق، حديث رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، انتصار الوزير، عن تفاؤل المرأة الفلسطينية تجاه طي صفحة الانقسام، على طريق إنجاز المصالحة، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. ويعيدنا حديثها هذا إلى أصوات النساء الفلسطينيات طوال سنوات الانقسام، المطالبة بإشراك مختلف القطاعات الاجتماعية، وخصوصاً قطاع المرأة في جميع الحوارات الدائرة واللجان المنبثقة منها، بما يخدم تعزيز الوحدة، اعتباراً من «أن الانقسام قد مسّ وحدة النسيج الاجتماعي، ما عمّق الانقسام وقام بتغذية الفئوية الضارة».

دفعت المرأة في قطاع غزة ضريبة الانقسام، ليس اقتصادياً فقط، بل اجتماعياً وثقافياً وتربوياً أيضاً، ذلك أن المنقسمين أصلا ليسوا إلا أبناء بيت واحد وحي واحد ومخيم واحد ومدينة واحدة. لذلك، إن لم تبدأ المرحلة المقبلة من المصالحة فوراً بإزالة آثار الانقسام، ستحمل الأجيال الجديدة معها هذا الفيروس الخطير.

لذلك، ثمة تعاون استراتيجي إنسانياً ووطنياً، يجب أن ينطلق من البيت أولاً، والمدرسة ثانياً، بحيث تشترك فيه كل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، حكومية وأهلية وغير حكومية، في رأب الصدع، باتجاه لم الشمل، والتنفير ليس من الاختلاف، بل من جعله سبباً في الصدام والعنف.

وهنا، سنجد المرأة ومعها الرجل، الوالدان والكبار، والمعلمون/ات، ومعهم/نّ جيش الإعلاميين/ات، والخطباء والوعاظ، وكل من هو على صلة بالإعلام الجماهيري، معاً يداً بيد، باتجاه التطهر والتطهير، مستفيدين من الفن بشكل خاص، الذي ينفر من الشرور بطريق غير مباشر. ومعنى ذلك، أننا بحاجة للقاء أكثر أهميةً من لقاءات الساسة، ألا وهو لقاء المجتمع وتلاقيه، بحيث يُصار فوراً إلى استئناف ما كان، وذلك بتجاوز ما علق بنا من لحن نشاز على مدار سنوات.

في الوقت نفسه، علينا هنا في قطاع غزة وفلسطين الحبيبة، أن نعيد الأمور إلى نصابها من الاعتماد على الذات، بحيث نبدأ من الأسرة، في تعميق التوعية، من داخلنا نحن الأهالي، وداخلنا أيضاً أسر فيها آثار الانقسام، بالتربية على الاحترام والحنان والتسامح. ويكون ذلك من خلال ممارستنا، نحن الكبار فعل التسامح، لنكون قدوة للأطفال والفتيان/ات.

التربية على التسامح، والتنشئة على التضامن الإنساني، ينبغي أن تبدأ في البيت والمدرسة؛ فإذا قامت البيوت بذلك، فإننا ننتظر دوراً مهماً لوزارة التربية والتعليم في العمل داخل أسوار المدرسة، مدعومين بغطاء سياسي متصالح، بمناهضة أي خطاب فئوي إقصائي.

المدرسة هي نتاج ونتيجة ما يضطرب في المجتمع. وعليه، فإن امتلاك المعلمين/ات المبادرة، في مدارس الحكومة ووكالة الغوث والمدارس الخاصة، سيعني بدايةً تربويةً مهمة لفعل التسامح التي تذكرنا بالتطهر والتطهير الكلاسيكي في عالم الفن. وهنا، لأسباب بنيوية واجتماعية، أزعم أنه سيكون للمرأة الأم والمعلمة والإعلامية الدور الأكثر حيوية في مناهضة ثقافة الانقسام.

وعودة على بدء، فإننا ونحن ندرك بعمق أن المرأة هي الأكثر اكتواءً من الحروب والنزاعات، سنجد أن عملها التربوي والاجتماعي والثقافي سيكون منطلقاً من داخلها، من عمقها متألمة تطمح للسلام. لذلك، على الرغم من أهمية التصالح السياسي؛ فإننا بحاجة لتصالح في كل مناحي المجتمع، فإن كانت المصالحة السياسية جادة، فإننا سنلحظ يومياً تجليات ذلك في حياتنا الفلسطينية.

سنلحظ يومياً داخل البيوت والأحياء والمدارس تحسن العلاقات الشخصية والاجتماعية، كما سنلحظ تقلص الفجوات النفسية في الشارع والمؤسسات، سنرى الفرح في تزايد، والأمل في اضطراد وتسارع لحظي.

لدى المجتمع الكثر ليفعله، وليستأنف ما كان قد همّ به... وإذا لم نكن حقيقيين/ات من دواخلنا تجاه هذه المصالحة، فسنضيع ربما فرصة ذهبية لاستعادة ليس وحدتنا السياسية، بل إنسانيتنا!

لعلنا لا نشرك المرأة في التصالح فقط، بل لعلنا نصطف وراءها، وإلى جانبها، فهي الأم، بكل ما تحمل من دلالة إنسانية ووطنية.■

«سلاح حماس»... تأجيل أم مأسسة؟

بقلم: عمر عياصرة

بعد الذي جرى في غزة، وهو في ظاهره إيجابي بسبب عنوان المصالحة، أرى أن حماس انحنت قليلاً للعاصفة، لكن الناس في فلسطين وخارجها قلقون على سلاح المقاومة ومصيره ومآلاته.

كل الأطراف التي تواجدت في غزة، واحتفلت معاً، ما عدا حماس، لا ترغب باستمرار بقاء السلاح مع المقاومة، واعتقد انهم يؤجلون المسألة الى توازنات تخدمهم أكثر.

كم أتمنى ان تقتنع كافة أطراف التأثير «بنموذج علاقة حزب الله بالدولة اللبنانية» وامكانية استنساخه ليطبق في الأراضي الفلسطينية، فهذه الصيغة هي الحل لإرضاء كافة الأطراف (المقاومة، التفاوض).

تخوفاتنا الرئيسية على سلاح المقاومة تأتي من جهة محمود عباس، فالرجل بطبيعته وبنيته التي عرفناها طوال تواجده على رأس السلطة الفلسطينية، لا يمكن ان يقبل بتقديم غطاء للمقاومة مهما كانت الصيغة والظروف.

الرئيس الفلسطيني لم ينتظر كثيراً، فقد صرح اثناء زخم الحفاوة في غزة بالمصالحة قائلاً بالحرف الواحد: (لو أن شخصاً من فتح في الضفة حمل سلاحاً غير السلاح الشرعي، أنا أعتقله، وهذا ما سأعمل عليه في غزة. يجب أن يكون هناك سلاح شرعي واحد).

حماس ليست حركة بلهاء أو مراهقة، فهي تدرك خطوطها الحمراء، وتعلم ان سلاح مقاوميها يعادل أوكسجين استمراها، كما انها تدرك كم سيحاول الجميع استهداف المقاومة سلاحاً وبنية. وعليها ان تتوقع كافة الاحتمالات للنيل من سلاحها، فالآخر في المشهد الفلسطيني لا يريد من المصالحة الا تثبيت حالة دولة منقوصة تتعايش مع الاحتلال، ونحن نريد تحريراً للبلاد تكون خطواته مدروسة.

«إسرائيل» بدورها متفاوتة في تقييم خطوة المصالحة، فلم يذهب شططها الى انهاء «سلاح حماس»، لكنها ترى في التوافق الفلسطيني فائدة لاستمرار الهدوء على الجبهات.

على كل حال، قادم الأيام كفيل باختبار النوايا والمآلات، والهدف العملي لنجاح المصالحة سيكون بالاتفاق على صيغة التعايش بين من يريد ان يقاوم ويحرر، وبين من يريد ان يفاوض لما

منذ نحو خمسين عاماً (صيف ١٩٦٨) وحركة فتح تحتكر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وسلوك قيادتها على الأرض لا يقدم نموذجاً مشجعاً لديمقراطية شفافة أو شراكة أكفاء.

وعندما وقعت قيادة فتح اتفاق أوسلو لم تعبأ بالمعارضة الفلسطينية الشعبية والفصائلية الواسعة لها (الفصائل العشر)، وقامت باحتكار قيادة السلطة الفلسطينية وإدارتها التنفيذية وأجهزتها الأمنية منذ إنشائها. وعندما فازت حماس في انتخابات ٢٠٠٦ لجأت قيادة فتح إلى نزع صلاحيات أساسية من المجلس التشريعي ومن الحكومة، فضلاً عن تعطيل حكومة حماس وإفشالها.

ومنذ حصول الانقسام وسيطرة فتح على الضفة وسيطرة حماس على القطاع سنة ٢٠٠٧؛ وقيادة فتح تعطي الشرعية لرئاسة السلطة وللحكومة التي يشكلها رئيس السلطة. أما المجلس التشريعي الذي يعطي الشرعية للحكومة ويحاسبها ويسقطها، فإنها تمنع انعقاده منذ عشر سنين. وذلك لمعرفتها مسبقاً أيّ حكومة ستأخذ الشرعية وأي حكومة ستسقط، وأي حكومة سيُقرر أنها حكومة «انقلاب أسود»، وأي أجهزة أمنية سيحاسب ويضبط معاييرها ومسارها، وأي مدراء ومسؤولين وموظفين سيضع معايير تعيينهم أو إنهاء خدماتهم. وبالطبع فإن قيادة فتح تستفيد من بيئة عربية ودولية داعمة لها، بسبب التزامها بأوسلو واستحقاقاته.

بالنسبة إلى قيادة فتح وللدول العربية والأجنبية الممسكة بالملف الفلسطيني، فإن فوز حماس في الانتخابات القادمة لا يعني سوى إعادة إنتاج للأزمة من جديد بالحصار والإفشال والتعطيل.

وبالتالي فمن المرجح ألا تُجرى انتخابات لا تضمن فتح الفوزَ فيها، بعد أن تعلمت الدرس من الانتخابات السابقة؛ لأن المطلوب من الانتخابات هو نزع شرعية التمثيل الشعبي من حماس وخط المقاومة، وليس «إعادة إنتاج الأزمة» مرة أخرى. وهذه هي خلفية تأجيل الانتخابات البلدية السنة الماضية.

وحكومة عباس – رامي حمد الله تريد تسلُّم قطاع غزة بصلاحيات كاملة، وهو ما وافقت عليه حماس مؤخراً؛ ولكن حكومة عباس لم تقدم شيئاً في إطار الشراكة الحقيقية. والعقلية نفسها تحكم إدارة منظمة التحرير، وعلى حماس ألا تتوقع شراكة حقيقية فيها حتى لو فازت في الانتخابات القادمة.

لن تكون هناك مصالحة حقيقية ما دامت عقليات كهذه تدير القيادة الفلسطينية، وما دامت تستفيد من بيئة عربية ودولية وإسرائيلية تتوافق أو تتقاطع معها في التعامل مع حماس وقوى المقاومة.

وبالتالي، لن تكون هناك مصالحة حقيقية إذا لم يحدث تقدُّم حقيقي في الاتفاق على:

– مرجعية ومبادئ وأسس تحكم الأطراف (ميثاق وطني مثلاً).

– برنامج سياسي تُبنى عليه أولويات المرحلة، ويتم التعامل فيه بمعايير واضحة تجاه مسار التسوية ومسار المقاومة.

– آلية حقيقية لاستيعاب جاد لكافة القوى الفلسطينية بالداخل والخارج في منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتهم في تفعيلها وإعادة بنائها، وعلى أسس تعكس أوزان القوى الحقيقية، وتستفيد من الطاقات الهائلة للشعب الفلسطيني.

– استعداد جاد من كافة الأطراف لإدارة الاختلاف بشكل حضاري تحت سقف واحد، وبما يحفظ المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويمنع التدخل الخارجي وخصوصاً الإسرائيلي الغربي في الشأن الداخلي الفلسطيني.

وهذا من الناحية العملية يستحيل أن يكون تحت سقف اتفاق أوسلو واستحقاقاته، ودون مراجعة تجربة السلطة الفلسطينية وإعادة توجيهها وتوظيفها بشكل يخدم إرادة الشعب الفلسطيني، وليس إرادة الاحتلال الإسرائيلي.

في مقابلة قائد حماس في غزة مع شباب القطاع؛ قال –حسبما نقلته وكالة «سما»– إنه سيقدم تنازلات كبيرة جداً من أجل المصالحة، وكل تنازل سيكون «صاعقاً ومفاجئاً أكبر من الذي قبله»؛ وقال إنه «سيكسر عنق كل من لا يريد المصالحة سواء كان من حماس أو غيرها».

لست أدري إن كانت التعبيرات المستخدمة تعبّر بدقة عن قرار حماس المؤسسي، إلاّ أنها تصريحات تبرز مدى جدّية حماس في تحقيق المصالحة. غير أن ما نخشاه وما نرجو ألا يحدث هو أن يجد السنوار –في نهاية المطاف– أن الطرف الذي يحتاج إلى كسر عنقه (لأنه يعوق المصالحة كما يفهمها) هو الطرف نفسه الذي سيقدم له تنازلات كبيرة جداً!! وأننا قد نعود إلى المربع الأول من جديد.■

لماذا تدعم «إسرائيل» قيام دولة كرديّة؟

بقلم: أنطوان شلحت

تشغل القضية الفلسطينية مركز ثقل رئيسياً في سياق الجدل الدائر في دولة الاحتلال الإسرائيلية، في كل ما يتعلق باستقلال إقليم كردستان العراق. ولا يحتاج مُتابع هذا الجدل إلى عناء كبير، ليتبيّن مثلاً أن سبب جلّ المعارضين لأن تتخذ إسرائيل موقفاً علنياً لصالح تأييد استقلال هذا الإقليم يعود إلى الخشية من أن يرجّح ذلك كفّة جميع المنادين بإقامة دولة فلسطينية، بما من شأنه أن يؤول إلى تفكيك «الدولة القومية اليهودية» في فلسطين التاريخية، مثلما سيؤول قيام دولة كردية بالنسبة إلى دولة قومية كالعراق. ولو كان هناك مجال أوسع، لأمكن الاستشهاد باقتباسات شتى في هذا الصدد.

في المقابل، لا يقيم المؤيدون لاستقلال إقليم كردستان أي اعتبار لهذه الخشية. ويشدّد هؤلاء، من ضمن أمور أخرى، على أنه فضلاً عن الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالنفط الذي يصل إلى إسرائيل من كردستان، وفقاً لتقارير إعلامية أجنبية، فإن لدى دولة الاحتلال اعتبارات أمنية واستخباراتية مهمة في وجود علاقات وثيقة علنية مع كردستان العراق. وأرجع بعض هؤلاء الخوف الذي تبديه أطراف عربية وغيرها إزاء احتمال إقامة دولة كردية إلى التحسّب من نشوء مستعمرة إسرائيلية.

من الناحية التاريخية، لا تُعدّ «الورقة الكردية» جديدة كل الجدة في السياسة الإقليمية التي تنتهجها إسرائيل، فهي بدأت استخدامها في نطاق ما عُرف باسم «استراتيجية دول الطوق الثالث» التي وضعها رئيس حكومتها الأول، ديفيد بن غوريون، في خمسينيات القرن العشرين الفائت وستينياته، ووقفت في صلبها آنذاك فكرة التحالف مع دول في منطقة الشرق الأوسط، لها مصالح مشتركة، بالأساس أمنية مع دولة الاحتلال، ولكن لا حدود مشتركة لها معها، وهذه المصالح هي التي سمحت لإسرائيل بالتعاون مع هذه الدول، بهدف إضعاف النيات الحربية للدول المجاورة لها أو كبح هذه النيات، على غرار التحالف مع شاه إيران، والتحالف مع تركيا، ومساعدة الأكراد وغير ذلك.

وجاهر رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، بنيامين نتن ياهو، بتبني هذه الاستراتيجية قبل أكثر من ثلاثة أعوام، في ندوة عقدها معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب حول «خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدود»، والمقصود بالطبع الحل الدائم للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وأشار نتنياهو، في حينه، إلى أن أحد مفاصل السياسة الإسرائيلية الراهنة يجب أن يكون كامناً في إقامة تعاون إقليمي محدود بين إسرائيل ودول عربية، وصفها بأنها معتدلة تحت غطاء كبح الإسلاميين الجهاديين. وكرّر نتنياهو رغبته بالتعاون مع دول الخليج وفي طليعتها السعودية، وأقرّ لأول مرة علناً بأن إسرائيل مستعدة لمساعدة الأردن عسكرياً، وأنها تؤيد تطلع كردستان نحو الاستقلال السياسي، كما اعتبر مصر شريكاً مهماً في هذا المعسكر.

يظل السؤال المطروح الآن: كيف ستواجه إسرائيل التناقض القائم بين دعمها قيام دولة كردية ومعارضتها إقامة دولة فلسطينية حتى ضمن خطوط ١٩٦٧؟ أحد الناطقين المتفوهين باسم نتن ياهو أكد، أنه بخلاف الأكراد الذين يعتبرون أمة عريقة تقيم منذ سنوات مديدة في أراضيها، فإن الصهيونية هي التي أدت إلى اختراع الشعب الفلسطيني، وهوية هذا الشعب القومية مؤسسة فقط على إنكار الصهيونية ودولة الاحتلال. بموازاة ذلك، بينما تعتبر إقامة دولة كردية، في عُرف هذا الناطق، بمثابة مساهمة في الاستقرار الإقليمي، سيكون نشوء دولة فلسطينية بمثابة مسّ بأمن دولة الاحتلال.

بطبيعة الحال، لم يفت هذا الناطق تأكيد أنه مع إيجاد حلّ للمسألة الفلسطينية، يقوم على أساس ما يطرحه نتن ياهو واليمين الإسرائيلي المؤيد له، وغايته «أكثر من حكم ذاتي، وأقل من دولة كاملة السيادة» في أراضي ١٩٦٧، بموجب ما يشير الكاتب، متقصداً أن يرسم فيصلاً بين مقاربتي اليمين واليسار الإسرائيليين حيال تلك المسألة. غير أنه، في الوقت عينه، تحاشى الكاتب ذكر أن تلك الغاية كانت ولا تزال هدف السكة التي سار فيها ذلك اليسار منذ اتفاق أوسلو.■

السودان: يتعيّن حلّ قضية حلايب بالحوار أو التحكيم الدولي

طالب وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، مساء الثلاثاء، بضرورة حلّ قضية حلايب (المثلث الحدودي المتنازع عليه مع القاهرة)، «إما بالحوار أو التحكيم الدولي».

وقال غندور إن «حلايب ستظل قضية مفتاحية لانطلاق العلاقات مع مصر ويتعين حلها»، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السودانية «سونا».

وأشار إلى أن «هناك جهات كثيرة داخل مصر لا تريد لهذه العلاقة أن تنطلق، وربما جهات داخل السودان، وجهات خارجية»، دون تحديد هذه الجهات.

وأعرب الوزير السوداني عن «حرص بلاده على علاقات جدية مع مصر باعتبار أن البلدين والعلاقة بينهما لا فكاك منها».

ورأى أن «مصر القوية لن تكون إلا بالسودان القوي، والسودان القوي لن يكون إلا بمصر القوية».

واستدرك بالقول: «هذا لا يعني أن نترك حقوقنا، ونحن نتابعها بالصورة القانونية مع مجلس الأمن الدولي، والأمم المتحدة، ويجب التعاون المشترك بدلاً من التشاكس».

ودرج السودان على تجديد شكواه سنوياً أمام مجلس الأمن الدولي بشأن مثلث حلايب المتنازع عليه مع مصر في بداية كل عام.

أما التحكيم الدولي فيتطلب أن تقبل الدولتان المتنازعتان باللجوء إليه، وهو ما ترفضه مصر.

وفي ٣٠ آب الماضي، قال وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، إن «تمصير مثلث حلايب لن يعني أنه أراض مصرية»، وإذا لم تحل هذه القضية «ستظل خمِيرة عكننة للعلاقات التاريخية بين البلدين».

ورغم نزاع الجارتين على هذا المثلث الحدودي منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، لكنه كان مفتوحاً أمام حركة التجارة والأفراد من البلدين دون قيود حتى عام ١٩٩٥، حين دخله الجيش المصري وأحكم سيطرته عليه.

وإضافة إلى هذا النزاع الحدودي، تشهد العلاقات بين الجارتين توترات بسبب اتهام القاهرة للخرطوم بدعم إنشاء سد «النهضة» الإثيوبي، الذي تخشى مصر أن يؤثر سلباً على حصتها من مياه نهر النيل، إضافة إلى اتهام الخرطوم للقاهرة بدعم متمردين سودانيين مناهضين لحكم الرئيس عمر البشير، وهو ما تنفيه مصر.■

الخليل: ٤٠ ألف مستوطن يقتحمون المسجد الإبراهيمي

أفاد موقع «٠٤٠٤» العبري، بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي أمّنت خلال اليومين الماضيين، اقتحام قرابة ٤٠ ألف مستوطن يهودي للمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل (جنوب القدس المحتلة).

وذكر الموقع العبري المقرب من جيش الاحتلال، يوم الأربعاء، أن آلاف المستوطنين وصلوا إلى المسجد الإبراهيمي في الخليل، خلال اليومين الماضيين بمناسبة عيد «العرش»، ودون أن يسجل وقوع أحداث أو مواجهات في المنطقة.

ويُشار إلى أن قوات الاحتلال أغلقت خلال اليومين الماضيين المسجد الإبراهيمي أمام المسلمين، ومنعت إقامة الصلاة أو رفع الأذان، فيما سمحت للمستوطنين باستباحة كافة أروقته وأقسامه.

وعمد جيش الاحتلال على مدار اليومين الماضيين لإغلاق شارع بئر السبع (وسط مدينة الخليل) بحجة تأمين زيارة المستوطنين لموقع «عتنائيل بن قنز» الأثري وأداء طقوس تلمودية فيه.

يشار إلى أن سلطات الاحتلال تعمد إلى إغلاق المسجد الإبراهيمي طوال فترة الأعياد اليهودية بموجب قرارات لجنة «شمغار» الإسرائيلية التي شُكلت بعد مجزرة الإبراهيمي عام ١٩٩٤، وانبثق عنها قرارات بتقسيم المسجد زمانياً وإغلاقه أمام المصلين المسلمين لفترات معينة تصل لعشرة أيام في العام.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو»؛ بداية تموز الماضي، عن البلدة القديمة في الخليل كـ«منطقة محميّة» بصفتها موقعًا «يتمتع بقيمة عالمية استثنائية»، وذلك في أعقاب تصويت ١٢ عضواً في «لجنة التراث العالمي» التابعة للمنظمة الأممية لصالح القرار، مقابل معارضة ثلاثة فقط، وامتناع ستة عن المشاركة في عملية التصويت.

خيارات السوريّين بين جنيف وأستانا.. بعد تفكك المعارضة

بقلم: محمود عثمان

منذ تدخلهم العسكري في سوريا، اعتمد الروس استراتيجية ذات محورين متوازيين: الأول يقضي بفرض الحل العسكري على الأرض مهما كلف الثمن، من خلال البطش واستخدام القوة المفرط، باتباع سياسة الأرض المحروقة، على طريقة غروزني، دون مراعاة للمبادئ والأخلاق والقوانين والأعراف الدولية.. استخدمت القوات الروسية خلال عامين من تدخلها العسكري في سورية كل ما في جعبتها من أسلحة الفتك والقتل والتدمير، ولم تتورّع عن ارتكاب المجازر، الواحدة تلو الأخرى. فقداستهدفت القوات الروسية جميع فصائل الجيش الحر، حتى فصائل المعارضة المعتدلة التي شاركت في مؤتمر أستانا الذي أطلقته روسيا نفسها، لم تسلم من قصف الروس.

لم يستثن الروس من قصفهم وتدميرهم سوى تنظيم داعش وجبهة النصرة. أما السوريون المدنيون العزل؛ فقد كانوا أول أهدافهم. وكذلك المدارس والمساجد والمستشفيات؛ استهدفها الطيران الحربي الروسي عمداً وعن سابق إصرار. الأفظع من ذلك أنهم – الروس– طلبوا من الأمم المتحدة إحداثيات المستشفيات بحجة تجنب قصفها أثناء المعارك، لكنهم قاموا بتدميرها في اليوم التالي لحصولهم على مواقعها!

الشبكة السورية لحقوق الإنسان؛ أكدت في تقرير صدر عنها يوم الجمعة ٢٩ أيلول، أن طيران الأسد وطيران روسيا استهدفا من خلال ٧١٤ غارة جوية، بينها ١٣ برميلاً متفجراً، منشآت حيوية وطبية، ومراكز للدفاع المدني ومدارس ومراكز خدمية مدنية في إدلب وريفها بالفترة ما بين ١٩ حتى ٢٧ أيلول. ووثقت الشبكة في تقريرها ٤٦ حالة اعتداء على مراكز حيوية في إدلب وريفها من قبل نظام الأسد وروسيا، وأوضحت أن الطيران الروسي استهدف بشكل مقصود ١٢ مركزاً للدفاع المدني وثماني منشآت طبية، ودمر أربع سيارات إسعاف، كما قصف خمس مدارس ومسجداً ومخيماً للاجئين في ريف إدلب. وأوضحت الشبكة أن نظام الأسد قصف بالطيران الحربي والصواريخ أربعة مراكز للدفاع المدني بريف إدلب خلال العشرة أيام الماضية، ومنشأتين طبيتين وسيارة إسعاف، كما دمر جزءاً من مسجد ومدرسة، واستهدف في غارة جوية مخيماً للاجئين.

المحور الثاني للاستراتيجية الروسية ذو بعد سياسي، يعتمد على سحب البساط القانوني من تحت مفاوضات جنيف، وإحلال مفاوضات أستانا مكانها، بالرغم مما قيل عن مفاوضات أستانا أنها فنية، وأن هدفها مراقبة وقف العمليات القتالية فقط!

مقابل ذلك، يكتفي أصدقاءالشعب السوري، وعلى رأسهم الأمريكان.. بتقديم النصائح وحث المعارضة على التعاطي الإيجابي مع الروس، والتعامل معهم كأمر واقع، بكونهم المسيطرين عسكرياً، ولأن المعطيات على الأرض تغيرت!

الأمريكان، بعد أن قطعوا جميع أنواع الدعم العسكري عن جميع فصائل الجيش الحر، مشغولون فقط بالحرب على تنظيم داعش، ولا يرون في سورية شريكاً سوى صالح مسلم وحزبه الانفصالي، pyd، وقوات «سوريا الديمقراطية».

على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي عقد مؤخراً، ومن خلال لقاءات قيادة المعارضة السورية مع شتى الأطراف، ركز الأمريكان على نقطتين أساسيتين: الأولى هزيمة تنظيم داعش، والثانية تقليص النفوذ الإيراني، وإخراج إيران من سوريا خاوية اليدين! طبعاً مع تفهمهم لخيبة الأمل التي يعيشها السوريون بسبب وعود المسؤولين الأمريكان التي لم تنفذ!

تلك هي أقوال الأمريكان.. لكن لا أحد في إدارة الرئيس ترامب يشرح أو يوضح كيفية هزيمة داعش، وطريقة تقليص النفوذ الإيراني. تنظيم داعش ما زال قوياً وقادراً على القيام بعمليات كرّ وفر، واستعادة بعض المناطق التي يخسرها أو ينسحب منها، بالرغم من مرور ثلاثة أعوام على التدخل العسكري الأمريكي والتحالف الدولي! كما أن الإيرانيين في مواقعهم، ولم يتعرضوا لأي عمل أمريكي يضايقهم أو يحد من تحركاتهم، لا في سوريا ولا العراق ولا اليمن!

الأمريكان ليس لديهم أية نيّة أو رؤية للحل السياسي في سوريا، ودول الاتحاد الأوروبي هي الأخرى في حالة انتظار وترقب. أما المعارضة السورية فهي أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما القبول بمؤتمر أستانا بالشروط الروسية، وبمؤتمر جنيف بالشروط الأمريكية، بالرغم من مخرجات كلا المؤتمرين التي باتت تشترط بقاء بشار الأسد في السلطة خلال المرحلة الانتقالية على الأقل، وترحيل مصيره النهائي إلى مجريات المفاوضات بين النظام والمعارضة، وهذا معناه الاستسلام وإعلان الهزيمة بالنسبة إلى المعارضة.. أو الخيار الآخر باستبعاد المعارضة من العملية برمتها إن هي رفضت الانصياع للشروط السابقة، عبر إنهاء عملية جنيف السياسية، والتحول إلى عملية أستانا التي تعني الحسم عسكرياً على الطريقة الروسية.

الحقيقة المرة أن المعارضة السورية بشقيها، السياسي والعسكري، بغض النظر عن الأسباب المؤدّية، مفككة ومتفرقة وضعيفة وعاجزة، ولا تملك أدوات التمرد أو المناورة، خصوصاً بعد انشغال الأشقاء والأصدقاء كل بهمّه.

المعارضة السياسية تعاني من ازدواجية الرأس وتداخل الصلاحيات بين الائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات. كلاهما يعاني من مشاكل بنيوية لم يتمكنا على مدار السنوات الماضية من إصلاحها أو تخطيها. أما المعارضة العسكرية فليست أحسن حالاً، حيث فشلت فصائل الجيش الحر في تشكيل رئاسة أركان أو قيادة عسكرية موحدة. بلا التوحد والاندماج، المنطق البسيط يقضي باستحالة صمود مجموعة فصائل متفرقة – إن لم نقل متناحرة – أمام جيوش الروس والإيرانيين.

الروس والأمريكان والأمم المتحدة شرعوا بالتعاطي مع المسألة السورية من منظور أن الحرب العسكرية في سوريا قد انتهت أو شارفت على النهاية. بناء على المعطيات الجديدة، أصبحت المعارضة السورية أمام تحديات مصيرية صعبة للغاية. إذ لا خيار أمامها سوى تطوير استراتيجيات مواجهة جديدة مختلفة تماماً عن الأساليب السابقة في المواجهة. وهذا يقتضي عسكرياً التخفف من مسؤولية وأثقال وتبعات وأعباء الحفاظ على مناطق جغرافية واسعة، والتحول للمواجهة المرنة من خلال تكتيكات الكر والفر واستنزاف الخصوم من خلال حرب تحرر ثورية طويلة الأمد. وسياسياً، الذهاب حتى نهاية المطاف في المفاوضات السياسية من خلال عملية جنيف، وعدم ترك الساحة للروس والنظام والايرانيين ليعلنوا أن لا شريك في العملية السياسية.■

تصعيد للغارات بدير الزور.. ومعارك في حماة

كثفت طائرات النظام السوري يوم الاثنين قصفها لريف دير الزور الشرقي لدعم الجيش في معاركه بمحيط مدينة الميادين، ودارت معارك كرّ وفر بين تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام شرق حماة.

وقالت مصادر محلية إن عشرات الغارات العنيفة بالقنابل العنقودية والصواريخ شديدة الانفجار استهدفت مدن وبلدات العشارة والقورية والميادين ومحكان والبوليل بريف دير الزور الشرقي، بالتزامن مع محاولات قوات النظام التقدم نحو مدينة الميادين التي يتحصن فيها تنظيم الدولة الإسلامية.

وأضافت أن حوالي عشرين جثة من المدنيين، بينهم أطفال ونساء، موجودة على أطراف الميادين قرب منطقة السياسية، استهدفهم الطيران أثناء محاولتهم الخروج من المدينة منذ أيام، ولا يستطيع أحد الوصول إليهم بسبب كثافة الغارات الروسية وطيران النظام وخلو المدينة من المدنيين، بينما بلغ عدد الفارين من القصف أكثر من ١٥٠ ألفاً، في حين تم تدمير أحياء بكاملها.

وقالت قوات النظام إنها سيطرت على قريتي مراط الفوقا وحطلة الشرقية قرب الميادين، بينما سيطرت «قوات سوريا الديمقراطية» على قريتي حوايج ذياب ومحيميدة غربي دير الزور، وذلك بدعم جوي من طيران التحالف الدولي.

وفي شمال سوريا، قالت فصائل المعارضة إنها أصابت طائرة لقوات النظام من طراز سوخوي ٢٢ جراء استهدافها بالرشاشات الثقيلة خلال تحليقها بريف حماة الشمالي، إلا أنها سقطت في مناطق سيطرة قوات النظام، كما شهدت المنطقة غارات عدة.

وسيطرت هيئة تحرير الشام على بلدة أرمناز بريف إدلب وطردت فصائل المعارضة منها، بينما شنت الطائرات الروسية غارات على بلدات خان شيخون والتح والتمانعة وحيش وكفرسجنة، ما أدى لسقوط جرحى، حسب ناشطين.

ودارت معارك كر وفر بين تنظيم الدولة وهيئة تحرير الشام في ريف حماة الشرقي، حيث قال التنظيم إنه سيطر على ١٢ قرية، لكن الهيئة استعادت عددا منها، في حين قصفت قوات النظام مدينة اللطامنة والأراضي الزراعية المحيطة بها.

وشهد ريف حمص الشرقي اشتباكات بين تنظيم الدولة وقوات النظام في محيط مدينتي السخنة والقريتين، كما سقط مدني صريعاً بعد قصف على بلدة الغنطو.

وقالت شبكة شام إن الاشتباكات متواصلة بين قوات النظام والمعارضة في حي جوبر بدمشق وبلدة عين ترما بالغوطة الشرقية، في حين تعرضت دوما لقصف بالرشاشات الثقيلة.

وأضافت أن معارك مماثلة دارت في حي المنشية بدرعا وسط قصف مدفعي على أحياء درعا الخاضعة للمعارضة، دون تسجيل إصابات.■

«هيئة فتح الشام» ملزمة بقبول الحلّ التركي

بقلم: الدكتور حسين عطوي

– أدلب اصبحت ملاذاً لأعداد كبيرة من السوريين الهاربين من مناطق سيطرة النظام.

– الثورة السورية الطامحة إلى القضاء على النظام انتهت باعتبار أن سورية اصبحت منطقة تقاسم نفوذ إقليمي ودولي، والفصائل المقاتلة فيها مضطرة للانحياز لهذا الطرف أو ذاك.

– تركيا تسعى لمنع قيام منطقة كردية على طول حدودها الجنوبية، وستعمل على ذلك بكل قوتها.

– عملياً الولاءات في سورية حسمت، فالنظام وجماعته في الرعاية الإيرانية الروسية، والأكراد تحت الرعاية الأمريكية والروسية، وبعض فصائل الجبهة الجنوبية تحت رعاية غرفة الموك، وقوات درع الفرات تحت الرعاية التركية، وفصائل الجيش الحر في البادية ودير الزور تحت الرعاية الأمريكية. وحلب سقطت بيد النظام. وداعش بدأت تفقد مناطق سيطرتها بحسب الرغبة من الأطراف المقاتلة لها، ووضعها مرشح للمزيد من الإضعاف، ولا إمكانية للتحالف معها باعتبار طريقة إدارتها للصراع ولمن حولها..

تبقى أدلب وبعض مناطق شمال حماة تحت سيطرة جبهة فتح الشام، التي تصنفها أمريكا وروسيا إرهابية وتسعى للقضاء عليها، وهناك سباق محموم بين النظام المدعوم روسياً وإيرانياً للسيطرة على أدلب، وبين حزب العمال الكردستاني السوري الذي يسعى ليتمدد في شمال المحافظة وصولاً للبحر الأبيض المتوسط، تمهيداً لإعلان راجافا (غرب كردستان) بدعم أمريكي وروسي.

تركيا عملياً هي الدولة الوحيدة التي تسمح لها منطلقاتها المذهبية والتاريخية بالسيطرة الآمنة على مناطق إدلب، وتجنيبها الدمار الذي لحق بالمدن الأخرى جراء الضربات الجوية والصاروخية الروسية والأمريكية، باعتبار أن الروس والأمريكان يسابق الواحد منهما الآخر ليقول إنه يحارب الإرهاب.

الوقائع والنتائج

عملياً، المطلوب القضاء على حلم الشعب السوري بدولة حرة بعيداً عن الإرث التاريخي الثقيل لآل الأسد، وهذا يشترك فيه الجميع باستثناء تركيا، التي يعنيها قيام دولة سورية ذات حكم ايديولوجي قريب من منطلقاتها، ويشكل عمقاً استراتيجياً لها في سباق توسيع النفوذ الإقليمي القائم بينها وبين إيران من جهة، وفي مواجهة سيطرة روسيا على الفضاء الاستراتيجي للمنطقة. وهذه الدولة التي تحلم بها تركيا لم تعد موجودة في المدى المنظور، وبالتالي فهي تتصرف على أساس استنقاذ ما يمكن، وتوسيع نطاق سيطرتها في الشمال السوري لضمان عمق عملياتي لها، ولمنع قيام كيان كردي.

هيئة تحرير الشام أمام مسؤولية تاريخية انطلاقاً من كونها هيئة تمثل جزءاً من الشعب السوري، وهي تدرك أو يجب أن تدرك أنها لن تترك تحكم منطقة إدلب بأي حال من الأحوال، وهي أمام وقائع مرعبة إن لم توافق على التدخل التركي، فالروس لن يتركوا المحافظة بدون عقاب جماعي، وأمريكا لن تترك لروسيا الاستفراد بالقول إنها تحارب «القاعدة» في سورية، والنظام سيسعى لتوسيع العمق التكتيكي لمنطقته في الساحل السوري. وبقاء الهيئة تسيطر على مدينة إدلب وأريافها يعني دماراً للمدينة. وفي نهاية المطاف تحت وقع الضربات وعدم تكافؤ القوى ستضطر الجبهة للتسليم، وما حلب من إدلب ببعيدة...

المتابع لكل هذه المعطيات يلاحظ أنه لابدّ من وقفة عاقلة عند قادة فتح الشام، بالقبول بالغطاء التركي للمحافظة كاملة. لأن أي صدام مع فصائل الجيش الحر المدعوم تركياً سيعني خسارة للكثير من المناطق في شمال وشرق حماة لصالح النظام، وربما تكون جسر الشغور ومناطق جبال الأكراد والتركمان أيضاً جزءاً من الخسارة، بينما قيام الجبهة بالتفاوض مع الجانب التركي لضمان بقائها بصورة ما تحت العباءة التركية مع اشتراط مد منطقة النفوذ التركي ليشمل كل مناطق الثورة في محافظتي إدلب وحماة واللاذقية وغرب وشمال حلب سيعطي الجبهة مصداقية شعبية باعتبارها جنبت المدنيين القتل وحافظت على مكتسبات الثورة.

الساعات القادمة تنتظر موقفاً تاريخياً من جبهة فتح الشام ولو كان على حساب كل مصالحها الخاصة، وهي أمام اختبار نوايا عالي المستوى لتجنب إدلب والثورة السورية مزيداً من الخسائر وأوراق التفاوض. لأن بقاء إدلب تحت سيطرة الجبهة، سيفرض حلاً من اثنين كلاهما مرّ. فإما سوف تتدخل تركيا وتقاتل الجبهة وهذا سيؤدي لشرخ أكبر ضمن الحي الواحد إذا صح التوصيف، أو ستنكفئ تركيا وتترك الساحة خالية ليتدخل الروس والنظام لحرق المحافظة وتكرار تجربة مدينة حلب، وبالتالي فقدان المزيد من الأرض وضياع مكتسبات الثورة التي لن تبقى بيدها أوراق تفاوض بشأنها النظام وحلفاءه..■

تركيا في إدلب لمنع «الإقليم الكردي»... وجبهة «تحرير الشام» منقسمة

بقلم: محمد أمين

تتسارع التطورات الميدانية في شمال غربي سورية، مع إعلان الجيش التركي البدء في أنشطة وصفها بـ«الاستطلاعية» تمهد الطريق أمام دخول قوات تركية، وأخرى تتبع للمعارضة السورية، بهدف تنفيذ تفاهمات مسار أستانة في إنشاء منطقة «خفض تصعيد»، في إطار التحضير لحل سياسي مستدام يشمل البلاد كلها، من المتوقع أن يبدأ بالتبلور خلال مفاوضات جنيف المقبلة.

ويرى محللون أن لتركيا العديد من الأهداف من وراء تدخلها للمرة الثانية في سورية، لعل أبرزها وضع حدّ لمسعى كردي في إنشاء إقليم شمال سورية، تعتبره أنقرة مساساً بأمنها القومي، هي على استعداد لدخول حرب من أجل وأده. وأعلن الجيش التركي، يوم الاثنين، أنه بدأ بأنشطة استطلاعية لتأسيس نقاط مراقبة لخفض التوتر في محافظة إدلب، شمال غربي سورية، مشيراً، في بيان نقلته وكالة «الأناضول» إلى أنّ «الأنشطة الاستطلاعية تندرج في إطار التحرك العسكري الذي ستقوم به القوات التركية في إدلب، بالتنسيق مع قوات باقي الدول الضامنة لمحادثات أستانة (روسيا وإيران)». وأوضح البيان أنّ تركيا وروسيا وإيران اتفقوا على إنشاء مناطق «خفض تصعيد» خلال محادثات أستانة، بهدف إحلال وقف إطلاق النار وإنهاء الاشتباكات، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وتوفير الظروف الملائمة لعودة النازحين إلى ديارهم، وحل الخلافات بالطرق السلمية. ولفت إلى أنّ الجيش التركي يواصل مهمته في إدلب في إطار قواعد الاشتباك المتفق عليها بين الدول الضامنة في أستانة.

وأكدت مصادر محلية، أن القوات التركية «حتى ظهر الاثنين لم تدخل إلى الأراضي السورية»، نافية أنباء نشرتها وسائل إعلام مختلفة عن دخول هذه القوات لتثبيت نقاط مراقبة في محافظة إدلب. وكان قد دخل وفد تقني عسكري تركي من معبر أطمة الحدودي إلى محافظة إدلب، منذ أيام، لتحديد مواقع ونقاط لنشر مراكز مراقبة واستطلاع تركية في ريف حلب الغربي، خصوصاً في جبل الشيخ بركات قرب بلدة دارة عزة. وأكدت مصادر أن «هيئة تحرير الشام» اتفقت مع الجانب التركي على نشر مائة مقاتل تركي بأسلحتهم الخفيفة في ثلاث نقاط استراتيجية، تُشرف على معاقل المقاتلين الأكراد، في منطقة عفرين، شمال غربي حلب.

ولعل من أهم أهداف أنقرة من وراء التدخل في شمال غربي سورية وضع حدّ نهائي لمساع كردية، يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي من خلال ذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب»، لفرض إقليم ذي صبغة كردية في شمال سورية. وتسعى أنقرة إلى عزل مدينة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، التي تقع تحت سيطرة الوحدات الكردية، من خلال فتح طريق لفصائل الجيش السوري الحر من ريف حلب الغربي إلى منطقة تل رفعت، شمال حلب، التي تسيطر عليها هذه الوحدات مع قرى عربية أخرى في ريفها. وفي هذا الصدد، أعرب الدبلوماسي السوري المعارض، بسام العمادي، عن اعتقاده بأن «الأتراك بدأوا عبر التحرك العمل لمصلحتهم الوطنية بعد صمت قاتل»، وفق تعبيره، مشيراً إلى أن المصلحة التركية «تكمن في عدم إقامة دولة تفصلهم عن الجنوب (سورية والخليج العربي)»، في إشارة منه إلى الإقليم الذي تحاول أطراف كردية تشكيله على الحدود الجنوبية لتركيا. ورأى العمادي أن هناك مصلحة للمعارضة السورية من وراء التدخل «تكمن في إبقاء جيب خارج سيطرة النظام وروسيا وإيران»، مشيراً إلى أن «هيئة تحرير الشام ستضطر للقبول بحل وسط، لأنها ستنتهي إذا قررت معاندة الأتراك، فهي ليست على قدر مقاومة القوة العسكرية التركية، وفصائل الجيش السوري الحر».

وأشار الناطق باسم قاعدة حميميم الروسية، أليكسندر إيفانوف، إلى أن «دخول القوات التركية إلى مناطق في محافظة إدلب السورية يندرج ضمن اتفاق تفعيل منطقة خفض التصعيد الرابعة»، مرجحاً أن «تشهد المنطقة صراعاً مسلحاً بين القوات التركية والوحدات المرافقة لها من الجيش الحر، من جهة، ومقاتلي تنظيم جبهة النصرة من جهة أخرى»، مضيفاً أن «التنظيم المتشدد نقل جزءاً كبيراً من مقاتليه بغرض مواجهة التدخل البري التركي»، من دون أن يشير إلى المناطق التي نقلت إليها «هيئة تحرير الشام» قواتها.

وبات من الواضح أن «هيئة تحرير الشام» لم تعد على رأي واحد حيال التطورات الأخيرة، إذ انقسمت إلى تيارين، الأول يرى عدم مقاومة التدخل التركي في إدلب «إذا كان هدفه منع القصف عن المدنيين ريثما تتم إدارة الجزء المحرر»، معتبراً أي مقاومة لهذا التدخل «كارثة على الثورة، لأنها ستجر الويلات على المدنيين، خصوصاً أن تركيا تتحرك ضمن منظومة دولية ستقوم كلها بقصف الجزء المحرر بشتى أنواع الطيران في حال المقاومة». كما يرى هذا التيار أن «تركيا تبحث عن مصالحها» من خلال تدخلها الجديد في الجغرافيا السورية، وهذا يحتم على المعارضة السورية البحث عن مصالحها «من خلال تخفيف ضرر التدخل قدر المستطاع»، ودفع أنقرة للتعامل مع الموجود من الفصائل، ولا تنشئ كيانات جديدة ولا تتدخل في الأمور المدنية، وعدم قبول وجود روسي في محافظة إدلب. كما يدعو هذا التيار، الذي يرأسه قادة «الهيئة» السوريون، إلى «تغليب لغة العقل» و«نبذ الغلو، الذي لن يجدي نفعاً بأي حال من الأحوال»، مشيراً إلى أن الضرر سيعم على الجميع «في حال الانسياق وراء العواطف»، وفق تعبير مصدر في «الهيئة». وتؤكد مصادر، أن هناك تياراً متشدداً داخل «الهيئة»، يقوده عدد من «المشايخ»، وأغلبهم من خارج سورية، وفي مقدمتهم أبو يقظان المصري، يدعو إلى الحرب وقتال القوات التركية وفصائل الجيش السوري الحر. لكن المحلل العسكري، العقيد مصطفى بكور، يرى أن هذا التيار وأغلبه من المهاجرين، ربما يلجأ إلى الصدام مع القوات التي ستدخل محافظة إدلب، مضيفاً: و«لكن هذا التيار أقل فعالية من التيار الآخر». وأشار بكور إلى أن التطورات المتلاحقة في إدلب «نتاج تفاهمات أستانة»، مضيفاً: «لا أتوقع حدوث أي صدام بين الهيئة والأتراك في إدلب، لأن الأتراك لا يدخلون إلا بعد اتفاق مع القوى المسيطرة على الأرض»، وفق قوله.■

الجبوري يجتمع بالبارزاني ويبحثان أزمة استفتاء كردستان

التقى رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني يوم الأحد الماضي رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري في مصيف صلاح الدين شمال أربيل، لاستكمال مساعي التهدئة بين أربيل وبغداد التي برزت عقب تشييع جثمان الرئيس العراقي السابق جلال طالباني الجمعة الماضي.

وقال مراسلون إن من الواضح أن الجبوري يقوم بدور أشبه بدور الوسيط بين أربيل وبغداد، مضيفاً أن البيان الرسمي لاجتماع البارزاني والجبوري اكتفى بالعموميات، إذ شدد على أن الحوار هو المخرج الرئيس لحل الأزمة بين أربيل وبغداد، وبحث الرجلان سبل وقف تصعيد التوتر على الصعيدين الإعلامي والسياسي.

وأضاف مراسلون أن لقاء اليوم ينسجم ولقاء أمس بين إياد علاوي وأسامة النجيفي –نائبي الرئيس العراقي– مع البارزاني في مدينة السليمانية بإقليم كردستان، وقد تحدث النجيفي وعلاوي عن مبادرة تقضي ببدء الحوار بين سلطات بغداد وأربيل لحل المشاكل القائمة بينهما دون شروط مسبقة، على أن يتم وفق هذا الحوار رفع الحظر الجوي الذي فرضته بغداد على مطاري إقليم كردستان رداً على إجراء استفتاء الانفصال.

وقال النجيفي إن أزمة استفتاء إقليم كردستان العراق هي «نتاج سياسات خاطئة»، مضيفاً أن أي مناقشة تهدف إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة ينبغي أن تدرس مشاكل العراق كافة دون تغليب أو تهميش وبروح وطنية صادقة.

وشدد رئيس مجلس النواب العراقي على أن لقاءه مع البارزاني برفقة علاوي جاء بمبادرة شخصية وأنه «لم يكن مكلفاً من جهة رسمية»، وأضاف أنه «ماض في مبادرته وسيناقشها مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي وكل المعنيين في قيادات الدولة والكتل السياسية»، كما دعا إلى تغليب صوت العقل في الأزمة.

وذكر بيان لرئاسة إقليم كردستان عقب الاجتماع أن المجتمعين اتفقوا على بدء حوار واجتماعات بين الأطراف السياسية الأساسية في العراق بجدول أعمال مفتوح لتهدئة الأوضاع.

وذكر مراسلون بأربيل أن من الواضح بروز انفراج في الأزمة الناتجة من استفتاء إقليم كردستان الذي أجري في ٢٥ أيلول الماضي، وصوتت الأغلبية الساحقة فيه بتأييد الانفصال عن العراق، وذلك على الرغم من أن سلطات بغداد أشارت إلى أن تحرك النجيفي وعلاوي لا يمثل الحكومة العراقية، وأن الرجلين لا يملكان تفويضاً للقيام بهذا التحرك.■

.. والنجيفي يطلق مبادرة للحل.. وبغداد تصعّد ضد كردستان

أطلق أسامة النجيفي نائب رئيس الجمهورية العراقي مبادرة لنزع فتيل الأزمة بين بغداد وإقليم كردستان العراق، مؤكداً أن المبادرة تستثني اللجوء إلى الحلول العسكرية، في حين اتخذت بغداد إجراءات تصعيدية ضد الإقليم.

وقال بيان صدر عن مكتب النجيفي إن المبادرة تهدف إلى تفكيك الأزمات التي يمر بها العراق والوصول إلى حلول وطنية جامعة عمادها الحوار ووحدة البلاد، بعيداً عن لغة التهديد والتخوين والتلويح باستخدام القوة العسكرية.

وأضاف البيان الذي لم يتطرق إلى تفاصيل المبادرة، أن النجيفي ركز في اجتماعات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، على احترام الدستور وأهمية الحوار، معتبراً أن أزمة الاستفتاء هي نتاج سياسات خاطئة.

وأكد النجيفي في البيان أن البارزاني –الذي التقاه قبل أيام– أبدى موافقته على تجميد الاستفتاء، لكن بشرط رفع العقوبات الأخيرة التي اتخذتها بغداد ضدّ الإقليم. وحذّر النجيفي من تداعيات الأزمة قائلاً إنّ هناك احتمالات لصدام عسكري، مما يهدد بالانزلاق نحو حرب أهلية، وهذا ما ينبغي أن يتوقف.

وأشار البيان إلى أنه سيتم عرض نتائج المبادرة ومناقشتها مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي وكل المعنيين في قيادات الدولة والكتل السياسية.

وفي هذا السياق أيضاً، دافع رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري عن لقاءاته مع البارزاني، وقال إن أزمة الاستفتاء بدأت تتحرك «باتجاه جعل الأرض العراقية ساحة ممكنة للتدخل الخارجي».

وأضاف أن زيارته لأربيل ولقاءه البارزاني «كشف وجود فرص مهمة للحل، للتفاهم ضمن إطار مقبول ينتهي بإطلاق حوار واسع ومفتوح مما قد يجنب خيار الذهاب باتجاه خيارات صعبة».

لكن الحكومة العراقية بالتزامن مع تلك التصريحات، تواصل اتخاذ إجراءات ضد إقليم كردستان العراق.

فقد قرر المجلس الوزاري للأمن الوطني برئاسة حيدر العبادي إخضاع شبكات الاتصالات للهواتف النقالة في إقليم كردستان إلى السلطة الاتحادية في بغداد.

وجدد المجلس الوزاري إصراره على تنفيذ كل القرارات التي اتخذها في وقت سابق تجاه إقليم كردستان، بسبب الاستفتاء في الإقليم الذي وصفه بغير الشرعي.

وقال المجلس في بيان إنه يتابع إجراءات رفع دعوى لملاحقة موظفي الدولة العاملين في الإقليم الذين نفذوا إجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية.

وقال مراسلون في أربيل إن قرارات بغداد تأتي في إطار الضغط على إقليم كردستان من البوابة الاقتصادية للحصول على مطالب سياسية، مشيراً إلى أن المجلس الوزاري للأمن الوطني لا يجتمع إلا في الأزمات.

وكانت الحكومة العراقية أعلنت الأسبوع الماضي رفضها الدخول في حوار مع الإقليم قبل إلغاء الاستفتاء الذي أجراه في ٢٥ أيلول الماضي، وأفرز توتراً دفع ببغداد إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الإقليم.■

ترامب يتحدى تيلرسون في إجراء «مقارنة لذكائهما»

تحدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب وزير الخارجية ريكس تيلرسون إجراء «مقارنة لاختبارات ذكاء»، إذا كان الأخير نعت فعلاً الرئيس بـ«أحمق». وقال ترامب لمجلة «فوربس»: «أعتقد بأنها أخبار مزيفة، ولكن إذا فعل ذلك، أعتقد بوجوب أن نقارن اختبارات الذكاء، وأستطيع أن أقول لكم مَن سيفوز».

وكانت شبكة «أن بي سي نيوز» بثّت أن تيلرسون وصف ترامب بـ«الأحمق»، أمام أعضاء في فريق الأمن القومي للرئيس ومسؤولين في الإدارة الأميركية، بعد اجتماع في مقرّ وزارة الدفاع في ٢٠ تموز الماضي. ونقلت عن ثلاثة مسؤولين بارزين في الإدارة أن وزير الخارجية كان مستعداً لتقديم استقالته، بعد خطاب ألقاه ترامب، مستدركين أن نائب الرئيس مايك بنس تدخل لثني تيرسلون عن الأمر، مطالباً إياه بالبقاء في منصبه لسنة على الأقل.

وعلّق تيلرسون على التقرير واصفاً ترامب بـ«ذكي» و«يحب وطنه»، مؤكداً أنه لم يفكّر في الاستقالة.

نتن ياهو: نريد لإسرائيل أن تبقى ١٠٠ عام

هل يخشى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو أن يكون مصير الدولة العبرية مماثلاً لمصير مملكة «اليهود الحشمونائيم» في القرن الأول الميلادي التي لم تعش أكثر من ٧٧ عاماً؟

هذا على الأقل ما استُشف من أقواله خلال استضافته وزوجته ساره في منزلهما الأسبوع الماضي مجموعة من أصدقائه في ندوة دينية لمناسبة «عيد المظلة» اليهودي، حين حذر من أنه «ينبغي لإسرائيل ان تكون مهيأة من الآن للتهديدات الكثيرة التي تعرض وجودها للخطر كي تستطيع أن تحتفل بالمئوية الأولى على إقامتها، بعد ٣٠ عاماً» لا أن يكون مصيرها كمصير دولة «الحشمونائيم» التي خضعت بعد ٧٧ عاماً على إقامتها لاحتلال الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني الميلادي.

وقال أحد الحاضرين إن هذه الأقوال لفتت انتباه الحاضرين الذين كانوا منغمسين في أجواء دينية، إذ شدد على أن وجود إسرائيل ليس مسألة مفروغاً منها، وأنه سيعمل كل ما يستطيع من أجل تأمينه والدفاع عن إسرائيل.

٣٧٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة

أكد مسؤول إسرائيلي أن تل أبيب تستعد لتقديم مشاريع لبناء أكثر من ٣٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، منها لأول مرة منذ سنوات مئات الوحدات السكنية داخل مدينة الخليل جنوب الضفة.

وقال المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: «ستتم الموافقة على ٣٧٣٦ وحدة سكنية في مراحل مختلفة من التخطيط والبناء».

ولم يعط المسؤول جدولاً زمنياً أو يوضح طبيعة المشاريع الاستيطانية، ولكنه أشار الى أن الوحدات الاستيطانية ستكون في أماكن مختلفة من الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة الخليل ومستوطنتا «بيت ايل» و «ميغرون»، قرب رام الله، مقر السلطة الفلسطينية.

وأضاف: «في المجموع، ستتم الموافقة على ١٢ ألف وحدة سكنية في عام ٢٠١٧ في مراحل مختلفة من عمليات التخطيط والبناء، أربعة أضعاف الرقم في عام ٢٠١٦».

رئيس الأركان التركي يلتقي نظيره القطري في إسطنبول

التقى رئيس الأركان التركي، خلوصي أكار، نظيره القطري غانم بن شاهين الغانم في مدينة إسطنبول يوم الأحد، حسب معلومات حصلت عليها الأناضول من مصادر تركية.

ولم تذكر تلك المصادر أي تفاصيل عن فحوى اللقاء بين الجانبين، فيما لم يصدر أي بيان رسمي حول اللقاء.

أردوغان يعلن مقاطعة سفير أميركا

صعّدت أنقرة خلافاً مع واشنطن، إذ أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن مسؤولي بلاده سيقاطعون اجتماعات مع السفير الأميركي.

وكانت الولايات المتحدة جمّدت منح تأشيرات الدخول في تركيا، إلا تلك المرتبطة بالهجرة، بعد توقيف موظف تركي في القنصلية الأميركية في إسطنبول الأسبوع الماضي، واتهامه بالتجسس والسعي إلى إطاحة الحكومة التركية. واتخذت أنقرة تدابير مشابهة، واستجوبت موظفاً آخر في القنصلية، للاشتباه بارتباط زوجته وابنته بجماعة الداعية المعارض فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨ والذي تتهمه تركيا بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة العام الماضي.

ودعا أردوغان واشنطن الى عزل سفيرها في أنقرة جون باس، إذا اتخذ قرار تجميد التأشيرات، مضيفاً أن الحكومة التركية لن تستقبله في جولته الوداعية قبل مغادرته أنقرة في غضون أيام، بعد تعيينه سفيراً في كابول. وتابع خلال زيارة الى بلغراد: «لم نعد نعتبره ممثلاً للولايات المتحدة في تركيا».

موسكو تتهم واشنطن بـ«التظاهر» بمحاربة «داعش»

اتهم الجيش الروسي الذي يشن حملة عسكرية لدعم قوات النظام السوري الولايات المتحدة، بـ«التظاهر» بمحاربة تنظيم «داعش» من أجل «تعقيد» تقدم قوات النظام السوري.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية الجنرال ايغور كوناتشنكوف في بيان إن التحالف الدولي بقيادة واشنطن قلّص عملياته في العراق، ليتيح أمام مقاتلي «داعش» الانسحاب إلى شرق سوريا. وأضاف: «الجميع يرى أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة يتظاهر بمحاربة داعش خصوصاً في العراق لكنه يواصل معاركه المزعومة ضد التنظيم في سوريا».

وتابع أن «تحركات البنتاغون والتحالف بحاجة إلى تفسير. هل ينم التغيير في الأولوية عن رغبة في تعقيد عمليات قوات النظام السوري قدر الإمكان من أجل تحرير الأراضي السورية شرق الفرات بدعم من الطيران الروسي؟

الرياض ترحّب بتطور جهود المصالحة الفلسطينية

رحبت المملكة العربية السعودية بتطور جهود المصالحة الفلسطينية، معربة عن تطلعها إلى أن «تثمر جهود حكومة الوفاق في تكريس الوحدة الوطنية، وتوحيد الصف الفلسطيني وبما يستجيب

وطموحات الشعب الفلسطيني».

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الذي أطلع المجلس على نتائج زيارته لروسيا.

وشدد مجلس الوزراء على ما تضمنته كلمات الملك سلمان خلال محادثاته ولقاءاته المسؤولين الروس من تأكيد ومطالبات للمجتمع الدولي بتكثيف الجهود لمكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، وضرورة إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وأن أمن واستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط ضرورة قصوى لتحقيق الأمن والاستقرار العالمي.

عقوبات أوروبية جديدة على بيونغ يانغ

اقر الاتحاد الأوروبي، سلسلة جديدة من العقوبات ضد كوريا الشمالية، وذلك تطبيقاً لقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، رداً على تجربة نووية لبيونغ يانغ في بداية أيلول الماضي.

وجاء في بيان لمجلس الاتحاد الأوروبي أنه «تم تبني هذا القرار في ١١ أيلول ٢٠١٧، رداً على الأنشطة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية في مجال الأسلحة النووية والصواريخ البالستية، في انتهاك وازدراء فاضح لقرارات مجلس الأمن الدولي السابقة».

يُشار إلى أن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية هي الأشد التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي الذي سبق وفرض إجراءات عقابية بحق أربعين بلداً في الإجمال حتى الآن.

وتحظر العقوبات التي تم تبنيها، على الشركات الأوروبية «بيع سوائل الغاز الطبيعي» لكوريا الشمالية و«توريد منتجات نسيج من هذا البلد»، بحسب البيان «كما تشمل الإجراءات الجديدة فرض قيود على بيع المنتجات النفطية والنفط الخام» إلى هذا البلد.

طهران تهدّد واشنطن بـ«ردّ حاسم وساحق»!

توعدت إيران برد «ساحق» إذا صنفت الولايات المتحدة الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية. وجاء تهديدها قبل أسبوع من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قراره النهائي بشأن كيفية احتواء طهران.

ومن المتوقع أن يسحب الثقة في ١٥ تشرين الأول من الاتفاق الدولي لكبح برنامج إيران النووي، في خطوة لا تصل الى حد الانسحاب منه، لكنها تمنح الكونغرس الأميركي ٦٠ يوماً لبت ما إذا كان سيفرض عقوبات مجدداً.

ومن المتوقع أيضاً أن يصنف ترامب أقوى قوة أمنية إيرانية، وهي الحرس الثوري الإيراني، منظمة إرهابية، ما يطرح استراتيجية أميركية أوسع تجاه إيران.

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء عن بهرام قاسمي، المتحدث باسم وزارة الخارجية، قوله في مؤتمر صحافي: «نأمل ألا ترتكب الولايات المتحدة هذا الخطأ الاستراتيجي. إذا فعلت ذلك، فإن رد فعل إيران سيكون حازماً وحاسماً وساحقاً. ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة جميع عواقبه».

أردوغان: الجيش السوري الحرّ يتقدم في إدلب بدعم تركي

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الأحد، إنّ «الجيش السوري الحر يتقدم بهدوء في محافظة إدلب شمال سوريا، وفق ما تم التخطيط له، وذلك بدعم من الجيش التركي».

تصريحات أردوغان جاءت في الكلمة الختامية للاجتماع التشاوري الموسع لحزب العدالة والتنمية في ولاية آفيون، وسط البلاد.

وأشار الرئيس التركي إلى «وجود محاولات جادة لتأسيس دولة على طول الحدود الشمالية لسوريا، وأنه في حال التزام أنقرة الصمت حيال ذلك، فإنّ تلك المحاولات ستتحقق».

وفي هذا السياق، قال أردوغان: «مضطرون لعرقلة الحزام الإرهابي المراد إنشاؤه من أقصى شرق سوريا إلى البحر المتوسط، فلا يمكننا السماح بتنفيذ هذا المشروع، ولو تحقق ذلك فإننا سنواجه أحداثاً مماثلة لتلك التي حصلت في كوباني (مدينة عين العرب السورية)».

وشدد على أن بلاده «لن تسمح بمحاصرتها في مواجهة التهديدات القادمة من العراق وسوريا». وقال إن «أيادي الغرب تقف خلف نواة أفكار التنظيمات الإرهابية التي ظهرت مؤخراً مثل (داعش) و(القاعدة)، رغم أن الغرب يوحي لنا أنه يحاربها».

وتابع: «إلى أين يلجأ عناصر (بي كا كا)؟ إلى الغرب، وتنظيم داعش أين؟ في الغرب أيضاً (..) لقد أرادوا الذهاب إلى سوريا عبر الأراضي التركية، وقد قمنا بترحيل من قبضنا عليهم».

ولفت أردوغان إلى أن «عناصر منظمة (غولن) الإرهابية يتلقون مساعدات كبيرة في مختلف الدول الأوروبية».

وقال إنه «لدى مطالبة تركيا بإعادة عناصر المنظمة، يأتي الجواب من الغرب بأنهم (لجأوا إليه)، متسائلاً: «أي لجوء هذا؟ هؤلاء خونة ومجرمون وإرهابيون، والمحاكم التركية أصدرت قرارات بحقهم!».

وقد واصل الجيش التركي تحركاته العسكرية بقضاء ريحانلي التابع لولاية هطاي (جنوب)، المتاخم للحدود السورية، في إطار استعداداته لدخول محافظة إدلب (شمال غرب) ضمن اتفاق مناطق «خفض التوتر».

وقال مراسل الأناضول إن العديد من ناقلات الجنود المدرعة والعربات العسكرية التركية نُقلت إلى قضاء «الريحانية» في ولاية هطاي جنوبي البلاد.

ورصدت كاميرا الأناضول تحركات مكثفة للقوات التركية، حيث شوهدت شاحنات وآليات بناء تعمل على ترميم بعض الطرق على الشريط الحدودي.

ويوم السبت، أكّد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أنّ هدف بلاده من نشر قوات في إدلب، هو «وقف الاشتباكات تماماً والتمهيد للمرحلة السياسية في البلاد».

ومنتصف أيلول الماضي، أعلنت الدول الضامنة لمسار أستانة (روسيا وتركيا وإيران) توصلها إلى اتفاق على إنشاء منطقة خفض توتر في إدلب، وفقاً لاتفاق موقّع في أيار الماضي. ■

حملة اعتقالات إسرائيلية تطال ١٦ فلسطينياً من الضفة الغربية

شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر يوم الاثنين، حملة اقتحامات ومداهمات واسعة لمنازل الفلسطينيين بمختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، أسفرت عن اعتقال ١٦ مواطناً.

وذكر بيان لـ«جيش» الاحتلال، أن قواته اعتقلت الليلة الماضية ١٦ فلسطينياً «مطلوباً»؛ بينهم تسعة بدعوى ممارسة نشاطات تتعلق بالمقاومة الشعبية ضد أهداف إسرائيلية. وأفاد بأنه خلال حملة بحث وتفتيش عن الأسلحة في مدينة الخليل، عثرت قوات الاحتلال على مسدس في أحد المنازل الفلسطينية؛ قبل أن تُصادره وتعتقل صاحب المنزل.

وقال مراسل «قدس برس»، إن قوات الاحتلال دهمت مخيم جنين غربي المدينة (شمال القدس المحتلة)، واعتقلت الشابيْن: طلال الحصري وطارق أبو طبيخ، وفتشت منزل ذويهما وأحدثت خرابًا في الممتلكات.

وأشار إلى أن مواجهات اندلعت بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في أزقة مخيم جنين، فجراً، دون أن يبلغ عن إصابات.

وأعادت قوات الاحتلال اعتقال الأسيريْن المحرريْن مؤيد وليد إبراهيم خليل (٢٤ عاماً)، ومهند علي محمد ظاهر أبو عياش (٢٠ عاماً)، عقب دهم منزل ذويهما في بلدة بيت أمر، شمالي الخليل.

ونوه المراسل إلى أن اقتحام بلدة بيت أمر، شمل مناطق؛ الطربيقة والحارة التحتا ووسط البلدة، وأسفر أيضاً عن اعتقال الفتييْن عدي إياد بسام زعاقيق (١٦ عاماً)، وخالد محمود علي صافي الصليبي (١٥ عاماً).

ولفت النظر إلى أن عدد حالات الاعتقال في بلدة بيت أمر، بلغ منذ منتصف حزيران الماضي ٥٦؛ بينهم ٢٨ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.

وطالت الاعتقالات، وفق رصد «قدس برس»، فلسطينياً من مخيم العزة للاجئين شمالي مدينة بيت لحم، وآخر من قرية دير أبو مشعل شمالي غرب رام الله ومواطناً من مدينة الخليل.

ترامب يسلك طريق الحرب.. بعد أن فشل فيها جورج بوش

بقلم: جيفري د. ساكس

بعد مرور خمسة عشر عاماً على إعلان جورج دبليو بوش الابن أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكل «محور الشر»؛ أدان الرئيس الأميركي دونالد ترامب -في خطابه الأول أمام الأمم المتحدة- إيران وكوريا الشمالية بكلمات لاذعة مماثلة. وهذه الكلمات ليست بلا عواقب، بل إنها تشكّل تهديداً جسيماً ومباشراً للسلام العالمي، تماماً كما كانت كلمات بوش عام ٢٠٠٢.

في ذلك الوقت، حظي بوش بقدر كبير من الثناء والإشادة لرده على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول ٢٠٠١. إن حشد جماهير الناس خلف رايات الحرب أمر سهل، وكانت هذه هي الحال بشكل خاص في ١١ أيلول.

ومع ذلك، وعلى كل جبهة (أفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية)؛ أهدرت النزعة العسكرية الأميركية الثقة، والأرواح، والموارد المالية، والوقت الثمين. ومن الواضح أن نهج ترامب أكثر عدوانية وخطورة من النهج الذي سلكه بوش.

يرى ترامب -كما رأى بوش من قبله- أن هناك الخير (أميركا) والشر (أفغانستان تحت حكم طالبان، وإيران، وكوريا الشمالية، والعراق تحت حكم صدّام حسين)، لها مطالبات عند الأشرار، وإذا لم يمتثلوا لها فقد تلجأ إلى ممارسة «الخيار العسكري»، أو فرض العقوبات لإنفاذ «العدالة» وفقاً لتعريف الولايات المتحدة لها.

في زمنه، طبّق بوش منطق القوة في التعامل مع أفغانستان و«محور الشر»، وكانت النتائج كارثية. فقد نجحت الولايات المتحدة في الإطاحة سريعاً بنظام طالبان في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠٢ ولكنها لم تتمكن من تأمين النظام. وبعد مرور ١٥ عاماً، تسيطر حركة طالبان على مساحات كبيرة من الأرض، وقد أمر ترامب للتو بزيادة القوات هناك.

أنفقت أميركا ما يقارب ٨٠٠ مليار دولار على هيئة نفقات عسكرية مباشرة في أفغانستان، وكانت فعلياً في حرب لا تنقطع تقريباً هناك منذ تدخلت وكالة الاستخبارات المركزية سراً في أفغانستان عام ١٩٧٩، وهو التدخل الذي استفز الغزو السوفياتي لذلك البلد.

وكانت الاستجابة للعراق أشد سوءاً؛ فقد أقدمت الولايات المتحدة على غزوه عام ٢٠٠٣، استناداً إلى ادعاءات كاذبة (أسلحة الدمار الشامل المزعومة التي اتهم صدّام بامتلاكها)، وأهدرت ٨٠٠ مليار دولار أخرى على هيئة نفقات عسكرية مباشرة. إضافة إلى أنها زعزعت استقرار البلاد، وتسببت في إسقاط مئات الآلاف من القتلى، وأغرقت المنطقة في الاضطرابات، في مخالفة صريحة للأهداف الأميركية المعلنة.

ولم يُسفر نهج بوش المتشدد في التعامل مع إيران أيضاً عن أيّ من النتائج المتوخاة. فاليوم، أصبح نفوذ إيران الإقليمي -في سوريا ولبنان وهو أشد بشكل خاص في العراق- أقوى مما كان عليه قبل ١٥ عاماً. وباتت جهودها لتطوير الصواريخ الذاتية الدفع أكثر تقدماً بأشواط، أما إيقافها لمحاولات إنتاج الأسلحة النووية فيرجع بشكل كامل إلى دبلوماسية الرئيس باراك أوباما، وليس نزعة بوش العسكرية وتهديداته.

وكان نهج بوش في التعامل مع كوريا الشمالية فاشلاً على نحو مماثل. ففي بداية عام ٢٠٠٢، أبرم اتفاق هش بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية لا يزال يقيد جهود الشمال لإنتاج الأسلحة النووية، رغم تباطؤ الولايات المتحدة في تنفيذ أجزاء عديدة من الاتفاق. ثم انهار الاتفاق الذي أعرب المتشددون في إدارة بوش عن ازدرائهم له وسط عاصفة من الاتهامات المتبادلة.

وفي كانون الثاني ٢٠٠٣، انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واستأنفت جهود تطوير الأسلحة بشكل كامل. والآن تمتلك كوريا الشمالية قنابل نووية حرارية وصواريخ ذاتية الدفع (باليستية).

تعكس كل الحالات الأربع نفس الفشل الأميركي؛ فقد أعربت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً عن ازدرائها للمفاوضات باعتبارها تمثل دليل ضعف واسترضاء. في البداية، يحظى النهج المتشدد بشعبية كبيرة بين جماهير الناس في الولايات المتحدة، ولكنه ينتهي دوماً إلى الأحزان والأسف.

والآن يضاعف ترامب جهوده؛ فقد كان حريصاً على إعلان اعتزامه التخلي عن الاتفاق النووي مع إيران، الذي لم توقع عليه الولايات المتحدة فقط، بل وأيضا بقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة)، بالإضافة إلى ألمانيا.

والواقع أن التخلي عن اتفاق ٢٠١٥ يوازي تخلي بوش عن الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية. وتشجع إسرائيل والسعودية بتهور سياسة ترامب في التعامل مع إيران، ولكن كلاً منهما ستتكبد خسارة هائلة إذا انهار الاتفاق.

وفي حالة كوريا الشمالية؛ كان نهج ترامب أشد تهوراً، إذ هدد بأن الولايات المتحدة لن تتورع عن تدمير البلاد بالكامل إذا لم توافق على التخلي عن برنامجها النووي. ومن الواضح أن احتمالات انصياع كوريا الشمالية لمطلب الولايات المتحدة أقرب إلى الصفر. وباتت احتمالات استفزاز حرب نووية في ارتفاع متزايد. والواقع أن كوريا الشمالية أكدت أن الولايات المتحدة أعلنت الحرب فعلياً، رغم أن البيت الأبيض نفى ذلك التفسير.

بالاستعانة ببعض البصيرة، لن يكون من الصعب أن نرى التعاون بين إيران والولايات المتحدة على العديد من الجبهات، بدلاً من المواجهة والتهديد بالحرب. وسيساعد تحقيق حل الدولتين في إسرائيل وفلسطين أيضاً في نزع فتيل الموقف الإيراني المعادي لإسرائيل.

تعاني الولايات المتحدة من غطرسة القوة العسكرية بعيداً عن الحقائق الجيوسياسية اليوم. وقد فشلت النزعة العسكرية مرة تلو الأخرى، لكنها أصبحت الآن أشد خطورة من أي وقت مضى. ومن الواضح أن ترامب النرجسي والخبيث يسعى إلى الإشباع الفوري و«الفوز» السياسي. وقد وفرت حروب أميركا الأخيرة مثل هذا الإشباع، قبل أن تفسح المجال بسرعة للأسى والندم.

واليوم تعود الولايات المتحدة إلى هذا الطريق مرة أخرى، فتسلك مسار تصادم مع خصم مسلح نووياً، وستظل على مسارها ما لم تنجح الدول الأخرى، والقادة الأميركيون الآخرون، والرأي العام، في عرقلة هذا المسار.

ولكن هناك مسار أفضل: المفاوضات مع إيران وكوريا الشمالية حول المصالح الأمنية المشتركة، شرط أن تتسم المفاوضات بالمباشرة، والشفافية، والموضوعية، والخلو من التهديدات العسكرية.

ويصدق نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بالصراعات في سوريا وليبيا وإسرائيل وفلسطين واليمن وأماكن أخرى. والمكان المناسب لاستضافة هذه المفاوضات هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي أنشئ عام ١٩٤٥ للتفاوض على حلول عندما يتأرجح العالَم بين الحرب والسلام.■

قلق استثماري من أزمة كتالونيا.. ومصارف تخسر ثلاثة مليارات يورو

لندن - موسى مهدي

يسيطر التوتر على المستثمرين في الاقتصاد الإسباني، خصوصاً بين حملة سندات الدين المصدرة من قبل السلطات المحلية في إقليم كتالونيا، وتزيد حالة القلق بعد الإعلان عن تجميد العديد من المشاريع، وسعي بعض الشركات المالية إلى نقل مقارها من برشلونة.

وقالت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، إن كمية الأموال التي سحبها المستثمرون من سوق المال الإسباني خلال الأسبوع الماضي، تعد الأكبر منذ تشرين الثاني من العام ٢٠١٤.

وأشارت إلى أن الصناديق الأجنبية المستثمرة في البورصة الاسبانية سحبت نحو ٢٢٩ مليون دولار من سوق الأسهم الإسباني، كما خسر مصرفان من بين أكبر المصارف في اسبانيا حوالى ثلاثة مليارات يورو منذ بدء الأزمة.

ويحدث هروب المستثمرين من السوق الإسباني، وسط المصير المجهول للإقليم الأغنى في إسبانيا، في أعقاب الاستفتاء العنيف الذي صوّت فيه مواطنو كتالونيا بنسبة تقارب ٩٠٪ لصالح الانفصال في تحدّ للحكومة المركزية في مدريد.

يذكر أن إسبانيا دخلت في حالة من الفوضى منذ الأسبوع الماضي، وسط احتمال إعلان قيادات إقليم كتالونيا الاستقلال، على الرغم من أن المحكمة العليا في إسبانيا أمرت يوم الخميس بتعليق النظر في قرار الاستقلال.

ونسبت صحيفة البايس الإسبانية (الطبعة الإنكليزية) في عددها يوم الجمعة، إلى رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي قوله: لن تكون هنالك مفاوضات مع السلطات الكتالونية ما لم تلغ مشروع إعلان الاستقلال من جانب واحد والعودة للشرعية.

من جانبه قال رئيس حكومة إقليم كتالونيا، كارليس بيغديمونت، إنه لا يخطط لانفصال «صادم» مع إسبانيا، بل يرغب في تفاهم جديد مع الحكومة المركزية في أعقاب استفتاء الاستقلال. لكن الحكومة الإسبانية ترفض تماماً حتى الآن أي مفاوضات حول الاستقلال أو الاستفتاء.

وسط هذه الفوضى يسيطر التوتر الشديد على مجتمع المال والاستثمار في إسبانيا، خاصة المستثمرين الأجانب والشركات العالمية الكبرى التي تتخذ من برشلونة مقار لعملياتها.

وحسب صحيفة «فاينانشال تايمز» فإن مصرفين من كبار المصارف في إسبانيا قررا نقل مقارهما خارج مدينة برشلونة، عاصمة كتالونيا. إذ قرر كل من مصرف «بانكو دي ساباديل»، ثاني أكبر المصارف الإسبانية، نقل مقره من برشلونة، كما قرر مصرف «كاياكس بانك» كذلك الانتقال من المدينة الكتالونية.

وذكر دي غويندوس في لقائه مع رويترز، أنه «مقتنع أن المستثمرين الأجانب أو المحليين لن يضعوا أموالاً في أي مشروع استثماري قبل أن تحل هذه الأزمة». ويرى وزير الاقتصاد الإسباني أن أزمة كتالونيا لم تؤثر على الاقتصاد الإسباني حتى الآن، ولكنها باتت مقلقة للمستثمرين.

وتعد كتالونيا من أهم الأقاليم الاقتصادية في إسبانيا، حيث إنها الإقليم الأكبر جذباً للاستثمار الأجنبي، خاصة في قطاعات السياحة والمصارف والصناعة.

وكان الإقليم الغني صمام الأمان للاقتصاد الإسباني من الانهيار إبان أزمة اليورو، التي كادت تعصف بالاقتصاد الإسباني.

ويرى الاقتصادي الإسباني البروفسور ألاين سوينسا غارسيا، أن انفصال كتالونيا سيكون مؤلماً للاقتصاد الإسباني الذي يجاهد للحاق بركب اقتصادات شمال أوروبا المتقدمة، خاصة أن مقاطعة كتالونيا من أكثر المقاطعات تقدماً في إسبانيا، كما أن مدينة برشلونة تعد من أكثر المدن جذباً للسياحة والأعمال التجارية الكبرى والبنوك العالمية.

وتعد كتالونيا أغنى مقاطعات إسبانيا البالغة ١٧ مقاطعة، حيث يعادل حجم اقتصادها، حجم الاقتصاد البرتغالي، ويمثل نسبة ١٧٪ من إجمالي الاقتصاد الإسباني المقدر بنحو ١,٢٣٢ ترليون دولار. وتساهم المقاطعة سنوياً بحوالى ٢٦٧ مليار دولار في الدخل الإسباني العام، حسب إحصائيات يورو ستات لعام ٢٠١٦.

ومن بين القضايا المعقدة جداً التي ستواجهها المقاطعة في حال الانفصال وتكوين دولة مستقلة، قضية الدين العام الإسباني، وكيفية حساب حصة كتالونيا من هذا الدين.

أما القضية الثانية وهي الأهم، فهي مستقبل الدولة المستقلة الجديدة في أوروبا. وحسب الدستور الأوروبي فإن عضوية الدولة الجديدة لابدّ أن تقبل بالإجماع. وفي حال نشوء «دولة كتالونيا» المفترضة، فإن إسبانيا والعديد من دول الاتحاد سترفض عضويتها.

وبالتالي فإن الانفصال ستكون عواقبه وخيمة على المستثمرين الأجانب في إسبانيا والتدفقات المالية الخارجية التي تعد ذات أهمية كبرى في توفير الوظائف، وإنعاش عجلة النمو ستكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد.■

الرئيس البشير يمدّد وقف إطلاق النار في البلاد حتى نهاية العام

أصدر الرئيس السوداني عمر البشير يوم الأحد، قراراً يقضي بتمديد وقف إطلاق النار في كافة مناطق العمليات العسكرية في البلاد، حتى ٣١ كانون الأول المقبل، حسب وكالة الأنباء السودانية الرسمي.

وأشارت الوكالة إلى أن القرار «أتى لتهيئة المناخ للمفاوضات حول المنطقتين، (ولايتا جنوب كردفان «جنوب» والنيل الأزرق «جنوب شرق»).

جاء القرار بعد يومين من إعلان الولايات المتحدة رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، بعد عشرين عاماً من فرضها.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، في بيان، إن «القرار جاء اعترافاً بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها حكومة السودان للحفاظ على وقف الأعمال العدائية في مناطق النزاع، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق السودان».

وفي ٢ تموز الماضي، أصدر البشير مرسوماً قضى بتمديد وقف إطلاق النار بكافة مناطق العمليات العسكرية في البلاد، حتى نهاية تشرين الأول الحالي.■

حصار قطر ونهاية النظام الرسمي العربي.. من مجلس التعاون إلى الجامعة

بقلم: محمد هنيد

لا يمثل حصار قطر في جوهره العميق غير إعلان رسمي بأن المنطقة العربية –وخاصة الخليج منها– مقبلة على تحولات كبيرة ستُكشف أدق تفاصيلها في المستقبل القريب. وبناء عليه فإن من الخلل المنهجي تحليلياً فصل الأزمة الخليجية عما سبقها من التفاعلات الكبرى التي عرفها المجال العربي، وخاصة ثورات الربيع العربي، أو عزلها عما سيعقبها من تحولات أكبر.

إن حصار قطر هو في الحقيقة محصلة طبيعية ومتوقعة لتفاعل أحداث سابقة، وهو كذلك فاتحة ومقدمة لأحداث هامة لاحقة. إن تنزيل هذا الحدث في سياقه الحقيقي –بما هو قطعة تقع بين مكوّنين أكبر منها– هو الذي يسمح بقراءة الحدث قراءة موضوعية، تقطع مع الصخب الإعلامي والشحن الدبلوماسي الذي رافقها.

بداية الفعل

تقول القاعدة التاريخية إن نشوء الأزمات وافتعال الوقائع الخطيرة هو في الحقيقة إعلان لبداية مشروع أكبر. وكل أزمة مفتعلة أو صناعية هي تصريح بأن فعلاً أكبر بصدد البدء، أي أن كثيراً من التحولات التاريخية –إن لم نقل معظمها– لم يكن له أن يكون دون افتعال حدث صادم، هو بمثابة الشرارة التي تقدح آليات المحرك ليعمل.

ما كان يمكن أن يُعلَن حصار قطر من فراغ، رغم تصريح أمير الكويت أن الأمر كان مفاجئاً بالنسبة إليه ليلة إعلان الحصار. وما كان لغزو أفغانستان وتدمير العراق ونهب ثرواته أن يكون دون حدث مثل هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، بقطع النظر عن كل الحيثيات التي حفت بالعملية الإرهابية الأبرز على الأرض الأميركية.

وما كان للولايات المتحدة أن تدخل الحرب العالمية الثانية دون واقعة «بيل هاربر» الشهيرة، لذلك فإن قرصنة وكالة الأنباء القطرية كانت إعلان تدشين الفعل، بل إنها كانت ضرورية لإيجاد سياق الأزمة وإعلان فرض الحصار وتبريره. ولا يعني هذا انفصال عملية القرصنة عما سبقها من تفاعلات سياسية ودبلوماسية، بلغت أوجها مع القمة الإسلامية الأميركية المنعقدة بالرياض قُبيل توقيت فرض الحصار.

يتضح اليوم –بعد أربعة أشهر من تفجر الوضع– أن قرار حصار قطر وحتى احتمال غزوها عسكرياً كان على طاولة غرف دول الحصار المغلقة ودهاليزه السرية منذ مدة طويلة، ولم يكن ينقص خطة تركيع الفاعل القطري إلا ضربة البداية التي مكنها الراعي الأميركي من ضوئها الأخضر (أقله على مستوى الرئاسة) خلال قمته بالرياض.

أدوات الفعل

لم تستعمل أدوات بمثل هذه الحدة والخطورة في أزمات عربية إقليمية من قبلُ باستثناء الأزمات المسلحة، رغم أن تاريخ الأنظمة الاستبدادية العربية حافل بالمؤامرات والدسائس المتبادلة، في إطار ما يسمح به وما يوجهه الراعي الدولي لهذه الأنظمة ولهذه المؤامرات.

لكن لما كان الخيار العسكري مطروحاً على طاولة المحاصرين مثلما صرّح بذلك أمير دولة الكويت؛ فإن المنطقة الخليجية كانت ستعرف مصيراً لا يختلف كثيرا عن مصير العراق اليوم، لولا السياق الإقليمي والدولي المشتعل في الجوار المباشر.

وبعد إزاحة الخيار العسكري جاء قرار سحب السفراء وغلق البعثات الدبلوماسية وغلق المجالات الجوية والبرية والبحرية، علماً بأن دولة قطر لا تملك إلا معبراً برياً واحداً يقع على حدودها مع السعودية.

كان القرار مفاجأة كبرى لم يصدقها كثير من المراقبين في البداية، وكان الهدف منها إصابة الدولة المستهدَفة بالشلل اقتصادياً واجتماعياً، وعزلها عن كل ما يمكنه أن يسمح لها بفك الحبل الذي وُضع حول رقبتها. وكان «الشلل بالصدمة» هو وسيلة المحاصِرين وأداتهم الأولى في إرباك الفاعل القطري.

إثر ذلك تحركت الآلة الإعلامية الجبارة لكل دول الحصار، فجُنّد الإعلام السعودي الداخلي والخارجي –وكذلك الأذرع المصرية والاماراتية والبحرينية– من أجل التغطية الإعلامية للحصار. وإضافة إلى هذا حُشدت مئات الآلاف من الحسابات الافتراضية للكتائب الإلكترونية لإسناد الإعلام الرسمي، وتفعيل الشائعات

تركيا وأميركا تتبادلان وقف منح التأشيرات

قالت السفارة التركية في واشنطن يوم الأحد إنها علقت إصدار التأشيرات –باستثناء الهجرة– في جميع القنصليات بالولايات المتحدة، رداً على إعلان مشابه للسفارة الأميركية في أنقرة.

وتتعلق هذه الخطوة –التي أعلنتها السفارة التركية في واشنطن عبر الإنترنت– بالتأشيرات على جوازات السفر والتأشيرات الإلكترونية والتأشيرات على الحدود، وتدخل حيز التنفيذ على الفور. وأضافت السفارة في بيان أن الحكومة التركية تعيد تقييم التزام الولايات المتحدة بأمن منشآت وموظفي البعثات التركية. واستخدمت تركيا بذلك لغة متطابقة تقريباً لما ورد في إعلان الولايات المتحدة حول هذا الشأن في وقت سابق.

وكانت السفارة الأميركية في أنقرة قد أعلنت مساء الأحد تعليقها «بأثر فوري لكل خدمات التأشيرات –لغير المهاجرين– في تركيا من أجل إعادة تقييم التزام الحكومة التركية تجاه منشآت وأفراد البعثة (الدبلوماسية) الأميركية».

وقالت السفارة في بيان إن الأحداث التي وقعت مؤخراً، دفعت الحكومة الأميركية لإعادة تقييم تعهدات حكومة الجمهورية التركية تجاه أمن موظفي ومقار البعثات الدبلوماسية الأميركية.

ويأتي قرار السفارة الأميركية بعد أيام من صدور حكم قضائي تركي بحبس الموظف في القنصلية الأميركية في إسطنبول متين طوبوز بتهم مختلفة، بينها التجسس.

وتم توقيف الموظف مساء الأربعاء بموجب قرار محكمة في إسطنبول بتهمة صلته بجماعة الخدمة التركية التي يتزعمها فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، والذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس رجب طيب أردوغان العام الماضي، بحسب وكالة الأناضول الرسمية.

وعبرت الحكومة الأميركية عن «قلق عميق» إزاء التوقيف، وقالت إنه لا أساس للتهم الموجهة إلى موظفها.■

الحراك الشيعي الجديد: بين التجارب السابقة والدور المستقبلي

في اطار التحضير للانتخابات النيابية المقبلة وإعادة ترتيب الساحة السياسية اللبنانية، انطلق في بيروت الأسبوع الماضي إطار سياسي جديد تداعت إليه شخصيات شيعية متعددة الانتماءات والمشارب والمناطق، وخاصة من قرى وبلدات ومدن البقاع والجنوب، ومن مختلف العائلات والعشائر، والتقت في قاعة فندق مونرو في العاصمة بيروت يوم الأربعاء الماضي، وأطلقت تحركاً تحت عنوان «نداء الدولة والمواطنة».

فما هي أبعاد هذا التحرك الجديد، وهل له علاقة بانطلاقة «حركة المبادرة الوطنية» التي يشرف عليها المنسق العام السابق لقوى ١٤ آذار والنائب السابق فارس سعيد والمفكر الدكتور رضوان السيد؟ مع الاشارة الى ان الاجتماع الشيعي ولقاء المبادرة الوطنية انعقد في اليوم نفسه وفي الفندق نفسه، الأول قبل الظهر والثاني بعده. وهل يحقق الحراك الشيعي الجديد ما عجزت عنه الحراكات السابقة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم؟

الحراك الشيعي الجديد

بداية ما هي طبيعة الحراك الجديد وما علاقته بحركة المبادرة الوطنية؟

حسب مصادر مطلعة في الحراك الشيعي الجديد، فانه جاء بعد اتصالات ولقاءات استمرت عدة أشهر، وهو يجمع عدة مجموعات وشخصيات كانت تنشط بشكل منفرد، ومن أبرز أعضائه: الصحافي علي الأمين، الرئيس السابق لبلدية بعلبك غالب ياغي، الدكتور حارث سليمان، الرئيس السابق لمنتدى صور الثقافي منيف فرج، السفير السابق خليل الخليل، الرئيس السابق لبلدية بريتال عباس زكي إسماعيل، القيادي السابق في الحزب الشيوعي يوسف مرتضى، سامي الجواد، محمد جمعة، رئيس المركز العربي للحوار الشيخ عباس الجوهري، لقمان سليم، حسن درغام، الصحافي عماد قميحة، عضو قيادة حركة التجدد الديمقراطي الدكتورة منى فياض، أحمد إسماعيل، المسؤول الإعلامي لوزير الداخلية نهاد المشنوق الصحافي محمد بركات، علي المقداد، الصحافي أحمد عياش، الصحافي مصطفى فحص، والصحافية هدى الحسيني، وشخصيات أخرى متنوعة.

أطلق المجتمعون نداء تحت عنوان: نداء الدولة والمواطنة، وجاء فيه: «نحن لبنانيون وطنيون وديمقراطيون من مشارب مختلفة، التقينا وتناقشنا فوجدنا أن ما يجمعنا همّ واحد هو بناء دولة مدنية قوية، دولة سيدة على أرضها وحدودها، تؤمن بتداول السلطة الدوري وفق النصوص الدستورية.. دولة تبسط سلطتها بواسطة جيشها وقواها الأمنية دون سواها. وأضاف النداء: نحن لبنانيون أولاً وشيعة ثانياً. ننتمي إلى ثقافة ترفض الظلم والانصياع لمستبد، وترفض الفتنة وهدر الدماء من أجل سلطة ظالمة مهما علا شأنها، ولا تسلم بشرعية غير شرعية الدولة، ولا بسلطة غير سلطة القانون. كما وأننا نرفض سلطة المحاصصة الطائفية واستمرار الإصرار والامعان في أخذ طائفة بمجملها إلى صحراء التيه السياسي والثقافي في خدمة أجندات إقليمية والاشتراك في حرب دائرة على قاعدة انقسام مذهبي سيحرق بلهيبه مستقبلنا».

وتوجه النداء إلى «أهلنا أبناء الطائفة الشيعية في لبنان خصوصاً وأخواننا اللبنانيين عموماً لنؤكد أن مسؤوليتكم ومسؤوليتنا اليوم هي التأكيد على أن التغيير في الساحة الشيعية هو أساس مفصلي للتغيير في كل لبنان، عبر وضع حدّ لاحتكار التمثيل الشيعي في السلطة من قبل ثنائية حزبية وتوسيعه لصالح فضاء مدني أرحب».

والملاحظ ان هذا النداء يشبه الى حد بعيد البيان الصادر عن حركة المبادرة الوطنية، وإن لم يسمّ حزب الله مباشرة ولم يشر الى الدور الايراني، كما ان عدداً من اركان الحراك الشيعي هم أعضاء في حركة المبادرة الوطنية. وتشير مصادر سياسية الى ان العديد من أعضاء اللقاءين لهما علاقات قوية مع دول عربية وجهات دولية فاعلة.

بين التجارب والأفق المستقبلي

لكن هل ينجح هذا الحراك الشيعي الجديد بعد فشل الحراكات السابقة، وأي دور مستقبلي له؟

من المعروف انه منذ عام ٢٠٠٥ وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري انطلقت عدة مبادرات في الواقع الشيعي لإيجاد اطار سياسي شيعي مستقل أو في مواجهة حركة أمل وحزب الله، ومن أبرز هذه التجارب: اللقاء اللبناني الشيعي برئاسة العلامة السيد محمد حسن الأمين، وضم نحو ٣٠٠ شخصية، تجمّع لبنان الكفاءات برئاسة أحمد الأسعد، تحرك المفتي العلامة السيد علي الأمين، ثورة الجياع بقيادة الأمين العام السابق لحزب الله الشيخ صبحي الطفيلي، وإن كان هذا التحرك قد بدأ عام ١٩٩٧، المركز العربي للحوار واللقاء العلمائي اللبناني برئاسة الشيخ عباس الجوهري، مركز أمم وجمعية هيّا بنا برئاسة لقمان سليم، اللقاء العلمائي المستقل برئاسة المفتي الشيخ احمد طالب، تجمع لبنان المدني وضمّ شخصيات متنوعة، مركز الكيان بإشراف رجل الأعمال عصام أبو درويش، وغيرها من التجارب، لكن كل هذه الأطر لم تنجح بتحقيق حضور سياسي وشعبي قوي وفاعل، وذلك إما بسبب تخلي قوى ١٤ آذار عن دعمها، وتحالفها مع حركة أمل وحزب الله، ولا سيما ما سمي «التحالف الرباعي» عام ٢٠٠٥، وإما بسبب الخلافات والتباينات بين هذه المجموعات والشخصيات، أو نظراً إلى الظروف السياسية والضغوط الشعبية والحزبية التي كانت تتعرض لها، أو لأن قانون الانتخابات النيابية القائم على أساس النظام الأكثري لم يتح لها ان تعبر عن حضورها الشعبي.

ويبدو ان هذه القوى والشخصيات تراهن اليوم على الاستفادة من قانون الانتخابات الجديد القائم على النظام النسبي، وهي ستسعى إلى تشكيل تحالفات سياسية وانتخابية جديدة، وستعمل لشن حملة قوية على الثنائي الشيعي (حركة أمل وحزب الله) تحت شعار: ٢٥ عاماً كفى، كما قد تستفيد من بعض الدعم الداخلي والخارجي في ظل الحملة التي تخوضها أميركا والسعودية وحلفاؤهما ضد حزب الله وإيران وحلفائهما.

فهل ينجح هذا الحراك الشيعي الجديد؟ المهمة ليست سهلة، ولكن لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال اليوم بانتظار ما سيحصل على الصعيدين الداخلي والخارجي في المرحلة المقبلة، ومعرفة مدى قدرة هذه الشخصيات على الحفاظ على تماسكها وتوحدها في ما بينها، ونجاحها في اقامة تحالفات سياسية قوية مع القوى التي ستخوض الصراع السياسي والشعبي ضد حزب الله وحركة أمل.■

قاسم قصير

بشكل يكشف مخططاً للتغطية على محاولة انقلابية بصدد الإنجاز.

أما ثالثة الأدوات التي وظفت في عملية الحصار فكانت الأداة الدبلوماسية والسياسية، إذ تحركت الأذرع الدبلوماسية خارجياً لكيل أنواع التهم الجاهزة للدولة المحاصَرة، وهي تُهَم تراوح بين «التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية عامة والخليجية خاصة»، و«الإرهاب تمويلاً وتجنيداً وتنفيذاً ودعاية»، بل وتصل حدود الاتهام الرسمي لقطر «برسم الحزن على وجوه الناس»، كما صرح بذلك مسؤول إماراتي رفيع!

وشمل الانتقامُ والترهيبُ عائلات كاملة وحجاجاً ومعتمرين وزواراً وتجاراً، وحتى دعاةً وشيوخاً رفضوا المشاركة في الحصار أثناء رمضان، بل طاول الحصار إبلاً في الصحراء تُركت لتموت عطشاً!

لم تقتصر أدوات الفعل على ما سبق ذكره؛ بل تعدّته إلى وسائل كثيرة تم استدعاؤها من تسييس الحج إلى شراء المواقف الدولية، وتنظيم مؤتمرات للمعارضة القطرية في الخارج، وإيجار صحف ومنابر إعلامية، وشراء مقالات رأي باللغات الأجنبية، لفرض طوق سميك على كل محاولة لفك الحصار.

مصير الفعل

يمكن القول –بناء على المسافة التي تفصل تدشين الحدث عن حصاده اليوم– إن الحصار فشل، بل وأدى إلى نتائج عكسية لم تكن متوقعة. ولا يتمثل هذا الفشل في قدرة قطر على امتصاص الصدمة الأولى وفضح المؤامرة الإقليمية، بل يتمثل أساساً في هذا المكسب العظيم للوعي العربي الذي يتجلى في المزيد من انكشاف المشهد الإقليمي، وانكشاف طبيعة الأدوار داخله.

إن أهم نتائج الأزمة على الإطلاق هي تعرية الفعل السياسي الرسمي العربي كاملاً، وهو الفعل الذي أصبح يمثل –بالدليل الملموس– أخطر ما يمكن أن يهدد سلامة البناء الحضاري للأمة، بشكل لا يقتصر على منطقة الخليج فقط.

وثانية هذه النتائج تتمثل في انكشاف زيف المؤسسات العربية الرسمية المنكشفة أصلاً، حيث تحولت من أطر للفعل السياسي والاقتصادي والحضاري المشترك إلى مجالات للنفوذ وتصفية الحسابات البينية، ومطية لتحقيق أحلام الزعامة الواهية. فمجلس التعاون الخليجي –الذي يملك آلية التدخل في فض الأزمات الداخلية كما ينص على ذلك بيانه التأسيسي– لا يزال إلى اليوم مغيباً عن المشهد، وكذلك جامعة الدول العربية وغيرها من الأوعية والأطر الجوفاء التي بان زيفها وزيف وظيفتها. لا يمكن بيان مصير الأزمة الخليجية الأخطر دون الإشارة إلى أن الغائب الأساسي عن هذه الأزمة –سواء في تشكيل أسبابها أو صياغة أطوارها– هي الجماهير الخليجية والعربية عموماً. هذه الجماهير المغيبة عن الفعل هي التي ستدفع في النهاية ثمن مغامرات أنظمتها ثمناً باهظاً جداً.

دروس الفعل

وبناء على ما تقدم من نقاط مختزلة لأزمة لا تزال أطوارها تتفاعل كل يوم؛ فإن دروساً كثيرة وهامة تفرض نفسها على كل أطراف الأزمة. وأول هذه الدروس يتجلى في ضرورة الوعي بالخطر الذي صار يمثله النظام السياسي العربي على نفسه وعلى شعوب الدول التي يحكمها. لقد كانت ثورات الربيع العربي مؤشراً صارخاً على وصول النموذج الاستبدادي إلى حدّه الأقصى، بمعنى أنه صار غير قابل للتجدد ولا للبقاء، وهو ما يفسر سقوط كل الأنظمة المشمولة برياح التغيير وتآزم وضع البقية الباقية. وبناء عليه؛ فإن أزمة الخليج وحصار، قطر هما نموذج ونتيجة، ودليل على وصول البناء السياسي الرسمي العربي إلى نهايته. إن الانتصارات الظرفية التي تحققها الثورة المضادة إنما تحققها بالانقلابات الدامية أو الناعمة –سواء في مصر أو في تونس أو ليبيا– بدعم من دول الحصار نفسها وعلى رأسها الإمارات والسعودية؛ ويتجلى ذلك في حجم الدعم المالي الذي قُدّم خاصة للنظام الانقلابي العسكري في مصر وفي ليبيا، وإلى خلايا الثورة المضادة في تونس. إنها محاولة محمومة لإحياء جثة النظام الاستبدادي العربي التي أطاحتها جماهير المسحوقين، وسعيٌ إلى رفض إعلان موت النظام الرسمي العربي ورفض لتجديده. إنها جميعها إعلان عن رفض النظام السياسي العربي الرسمي تجديد نفسه، والخروج من دائرة الموت التي بدأت في هدم أهم الأعمدة التي يرتكز عليها، وهو ما يكشف أن ثورات الربيع وعودة الثورة المضادة وحصار قطر ليست إلا مقدمات لما هو أهم وأعظم وأخطر.■

علمانيّون يساريون.. عبثاً تحاولون!

بقلم: بسام ناصر

بعد رفعها لافتات الديمقراطية، باتت نخب ورموز بقايا اليسار العربي تقدم نفسها للأنظمة السياسية باعتبارها قوى وأحزاباً سياسية قادرة على سحب البساط من تحت أرجل الإسلاميّين، وهو ما صدقته بعض تلك الأنظمة فقدمتهم ورفعت عنهم قيود الحظر، ومنحتهم الفرصة لعلهم يحققون بعض ما يعدون به.

لكن تلك القوى بنخبها ورموزها المعزولة عن الشارع العربي، تُمنى في كل انتخابات برلمانيّة أو بلدية أو غير ذلك بالفشل الذريع، وتأتي النتائج لتظهر مدى ضعف وجودها، وهشاشة تأثيرها وحضورها الجماهيري.

من المعروف أن غالب التيارات اليسارية بخلفياتها الأيديولوجية، تتبنى أفكاراً ورؤى مخاصمة للدين بشكل جذري، ومستهزئة بمعاشر المتديّنين، لكن الدربة السياسية علمتهم أن إظهار الخصومة للدين سرعان ما تستفز الشعوب العربية والإسلامية ضدهم.

فكانت الوصفة الذهبية تتمحور حول إظهار التحول إلى الديمقراطية والعلمانية، وإخفاء حقيقة أفكارهم المخاصمة للدين في عقائده وشرائعه، ولتكن مهاجمتهم منصبّة على الحركات الإسلامية السياسية، تحت ذرائع مختلفة، كغيابها عن الواقع، واستغراقها في رؤاها الماضوية، وتوظيفها للدين لأغراض وأجندات سياسية، وتكثيف جهودها باتجاه علمنة الدين في ذاته.

كل تلك التقنيات والالتفافات لم تُجدِ نفعاً، ولم تؤتِ ثمارها كما كان يرجو من عمل عليها، فكل التوجهات التي سعت بجد واجتهاد لعزل الدين عن الحياة العامة، وحصره في نطاق السلوك الشخصي، باءت بالفشل الذريع، لأنها عجزت عن تسويق خطابها في أوساط إسلامية شعبية متشبعة تماماً بفكرة شمولية الإسلام وهيمنته على الحياة الشخصية والعامة هيمنة تامة.

حين يتابع المراقب بعض منظري تلك التوجهات، الذين يهدفون إلى تسويق فكرة حصر الدين في الاختيار الشخصي، يجد أنهم باتوا يسعون لتحقيق ذلك عبر أدوات وآليات دينية، كجنوح بعضهم إلى مذهب «القرآنيّين» الذي يقوم في بنيته الأساسية على أن القرآن هو مصدر التشريع الإسلامي الوحيد، وأن السنة النبوية لا دور لها في التشريع وإنشاء الأحكام وتفصيلها.

ومنهم من يسعى لإحياء مقولات الشيخ الأزهري علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، التي رام فيه إثبات قصر الرسالة الإسلامية على الدعوة الروحية، ولا علاقة لها بالسياسة، وأن الإسلام لم يأت بتشريعات خاصة بالسياسة وسائر شؤون الحياة الأخرى..

لماذا يتغافل كل أصحاب تلك الاتجاهات والتوجهات عن حقائق لا يمكن تجاوزها؟ فالرسول عليه الصلاة والسلام كما كان نبياً رسولاً، كان قائداً عسكرياً، ورئيس كيان سياسي، مارس مهام ووظائف القائد السياسي، خاطب الزعماء والملوك، وعقد المعاهدات والاتفاقيات، وسيَّر الجيوش، وخاض المعارك، وفتح البلاد وأقام فيها حكماً تابعاً له، فكيف يمكنهم تجاهل ذلك كله؟

يتوهم بعضهم أنه إن تمسك بتفسير آيات الحكم الواردة في القرآن الكريم إلى معنى القضاء والتقاضي، أنه قد تخلص بذلك من تبعات الأمر القرآني بإقامة حكم الله في الأرض، مع تمام غفلتهم أو تغافلهم عن أن من تنزل عليه القرآن سلك طريقاً مغايراً تماماً للذي فهمه منظرو تلك الاتجاهات، فقد أقام نظاماً سياسياً جعل الشريعة فيه مصدر الأحكام، وهي المرجعية الحاكمة لسلوك أتباعها في المجتمع الإسلامي.

ففي الممارسة النبوية العامة، تم إخضاع جميع مناحي الحياة لأحكام الشريعة، وكذلك كان حال خلفائه من بعده، في اقتفاء أثره والسير على طريقته في تسيير شؤون الحكم والناس، فالدين عندهم ليس لتوجيه الفرد المسلم في حياته واختياراته الشخصية، بل لضبط مسيرة المجتمع بكليته.

كيف يفعل المسلمون بنظام العقوبات المنصوص عليه في الشريعة؟ هل يسع المسلمين أن يقوموا بإلغاء تلك العقوبات أو تبديلها مثلاً؟ ألا يحتاج تطبيقها إلى نظام حكم يقوم على ذلك؟ كيف يمكن تطبيق تشريعات الإسلام الاقتصادية والمالية، إن لم يكن النظام قائماً على ذلك وملتزماً به؟

لا يمكن بحال تجاوز ذلك كله، لدعوات ونظريات ينظر إليها عموم المسلمين باعتبارها دعوات متهافتة وبائرة، يسعى منظروها لاستنباتها في أرض لا تصلح لها، ما يجعل ثمارها في كل مرة تأتي فاسدة.■

الإعلام والإرهاب: ماذا لو كان قاتل لاس فيغاس مسلماً؟

بقلم: ماجدولين الشموري

منفذ اعتداء لاس فيغاس، ستيفن بادوك، قتل عشرات الأشخاص وأصاب المئات، وبعيداً عن بشاعة جريمته، تمحور النقاش في وسائل إعلام غربية، وتحديداً أميركية، على اللغة المستخدمة في الحديث عن هذه الحوادث، وتساءل صحافيون عن عدم إعطاء ما حصل طابع «الإرهاب»، وربطوا الأمر بهوية المعتدي الشخصية، أي أميركي أبيض غير مسلم.

والنقاش ليس مستجداً أو غريباً، إذ عند ارتكاب أعمال العنف الجماعية في الولايات المتحدة الأميركية على يد رجل أبيض، بدوافع سياسية أو غيرها، يتبع الإعلاميون والسياسيون والمواطنون سيناريو محكماً ومتوقعاً. ويُطلق على المنفذ صفات عدة، مثل «الذئب المنفرد»، ولا تضم أي منها «الإرهابي»، كما لو أن التسمية محصورة بالمسلمين وذوي البشرة السوداء.

كما تسارع وسائل الإعلام إلى الإضاءة على شخصية الجاني، والإشارة إلى حياته «الطبيعية» و«الهادئة» بين عائلته وأصدقائه، وتسليط الضوء على هواياته، والتشديد على مدى الاستغراب والدهشة من إقدامه على فعل مماثل، بينما تصوّر المنصات الإعلامية نفسها المنفذ كوحش لو كان من ذوي البشرة السوداء أو مسلماً، ومن غير المحتمل أن تذكر تاريخ المرض العقلي في العائلة مثلاً.

في «نيويورك تايمز»، أشار الكاتب توماس فريدمان إلى أنه كانت الإجراءات السياسية في الولايات المتحدة الأميركية أخذت منحى مختلفاً لو كان ستيفن بادوك مسلماً. وكتب: لو صرخ «الله أكبر» قبل إطلاق النار... لو كان عضواً في داعش... لو حصلنا على صورة له حاملاً القرآن بيد والبندقية باليد الثانية... لن يطالبنا أحد حينها بعدم إهانة الضحايا وتسييس جريمته الجماعية بالتحدث عن سبل العلاج الوقائية».

وأضاف: «لو كان بادوك مسلماً، لجدولنا جلسة استماع فورية في الكونغرس حول الحادث الإرهابي الأسوأ منذ اعتداء ١١ أيلول عام ٢٠١١، وكان دونالد ترامب قد واظب على التغريد كل ساعة، ليقول إنه أخبرنا عن الأمر سابقاً، كما يفعل بعد دقائق من أي اعتداء إرهابي في أوروبا، حين يسيّس الحدث فوراً...».

وفي «واشنطن بوست» اعتبر الباحثان كونور هاف وجوشوا دي كيرتزر أن هوية الجاني مهمة في تعريف الإرهاب، لكنها ليست العنصر الوحيد المهم، إذ يعتمد على العوامل السياقية الأخرى التي قد لا تظهر في التغطية الإعلامية. واعتماداً على دراسة أجريت على ١٤٠٠ أميركي بالغ، تبيّن أن المواطنين العاديّين يصنفون الإرهاب على أساس الحقائق المباشرة نسبياً على أرض الواقع، مثل عدد الضحايا، بالإضافة إلى معلومات شخصية حول الجاني ودوافعه، أي تحديداً سؤالي «من» و«لماذا»، علماً أن وسائل الإعلام تملك مساحة واسعة من الحرية في اختيار الرد على السؤالين، خاصة في الساعات الأولى عقب الاعتداء.

في المقابل، حسمت مجلة «ذا نيويوركر» موقفها من الجدل الحاصل، مؤكدة أن اعتداء لاس فيغاس ليس إرهابياً، مشيرة إلى أنه ليس هناك تعريف واضح وموحّد للإرهاب، إلا أن العلماء يتفقون على معايير عدة.

واعتمدت المجلة على تصنيف العالمة السياسية الأيرلندية، لويز ريتشاردسون التي حددت سبع خصائص رئيسية للعمل الإرهابي: مصدر إلهام سياسي، ينطوي على العنف أو التهديد بالعنف، يهدف إلى إرسال رسالة بدلاً من هزيمة العدوّ، الفعل والضحية لهما دلالة رمزية، يُنفذ من قبل «المجموعات الفرعية» بدلاً من الجهات الحكومية، ضحايا العنف يختلفون عن الجمهور الذي تستهدفه رسالة الإرهابيين، ويستهدف عمداً المدنيين.

ورأت «ذا نيويوركر» أن الأصوات المعارضة تخلط بين السبب والنتيجة، إذ حقيقة إرهاب الناس لا تعني بالضرورة ارتكاب عمل إرهابي، مشددة على أن الاستعمال «الفضفاض» و«المُهمل» للمصطلحات يفقدها معناها.■

الكويت: القمة الخليجية المقبلة ستشهد نهاية مفرحة لأزمة الخليج

نقلت صحيفة «الرأي» الكويتية عن مصدر دبلوماسي رفيع المستوى قوله إن الكويت ستبدأ خلال أيام إيفاد مبعوثين إلى دول مجلس التعاون، لتسليم رسائل إلى القادة الخليجيين تتعلق بانعقاد القمة الخليجية المقررة في كانون الأول المقبل.

واعتبر سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح أن «القمة الخليجية في الكويت ستفتح صفحة مضيئة في مسيرة التعاون الخليجي، وأنها ستشهد نهاية مفرحة للاختلافات الخليجية».

وأكد الشيخ عزام أن «حكمة قادة مجلس التعاون وحرصهم على تعزيز اللحمة الخليجية لمواجهة التحديات الاستراتيجية المتصاعدة في المنطقة ستعزز اجواء التفاؤل، وأن الأيام المقبلة ستشهد تحركات ديبلوماسية في هذا الإطار».

وكان نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أكد قبل أيام أن «الكويت على أهبة الاستعداد لاحتضان القمة الخليجية»، مشيراً إلى أن الوساطة الكويتية مستمرة وستتواصل إلى ان نصل لنهاية سعيدة لهذا الخلاف المؤسف.

وتعصف بالخليج أزمة بدأت، في ٥ حزيران الماضي، إثر قطع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر؛ بدعوى «دعمها للإرهاب»، وهو ما تنفيه الدوحة بشدة.■

اللهمّ اكشف عن الأمة هذه الغمّة!!

بقلم: د. علي العتوم

الغمة هي المصيبة أو النكبة أو الكارثة الحالّة بهذه الأمة المسلمة، بل هي المصائب والنكبات والكوارث التي جعلتها في هذا العصر أمة لا وزن لها بين الأمم الأخرى، ولا حتى عند نفسها، لأن حالها البئيسة لا تخفى على إنسان ولا ينكرها أيُّ عِيان. إنها غمة تأخذ بالتلابيب والأنفاس حتى لَتكادُ تخنقنا وتزهقنا ولا تتركنا نتنفس تنفساً طبيعياً، أو تدعنا نتكلم كلاماً سليماً، أو نحكم حكماً كريماً.

إنها الطامّة التي تتمثل من بعض ما تتمثل بالخروج على الحكم بشرع الله للحكم بشرع البشر وتعطيل الحدود، وانتشار الموبقات والمساوئ الخلقية من اختلاط الجنسين بلا ضوابط، وإنكار القوانين الإلهية في الزواج والميراث والعلاقات الاجتماعية، ومحادّة الإخوة في الدين وموادّة سواهم من أعداء هذا الدين، وهجر النظم الإسلامية في السياسة والاقتصاد إلى أن أصبحت الأمة في السياسة في ذيل الأمم، وفي الاقتصاد مدينة بالمليارات لأعدائها، على الرغم من أنها تقوم على بحار من الثروات بشتى أصنافها.. حتى لقد أضحى الهرْج السِّمة البارزة فيها.

وإني لأعرفُ أن الله تعالى يقول: ﴿إن الله لا يغيّرُ ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾ ويقولُ: ﴿ذلك بأن الله لم يَكُ مغيّراً نعمةً أنعمها على قوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾، ويقول رسولهُ الكريم في الحديث القدسي: (وذكر الرجلَ أشعثَ أغبرَ يطيل السفر، يرفع يديه للسماء: يا ربُّ يا ربُّ، ومطعمهُ حرام وملبسهُ حرام وغُذِيَ بالحرام، فأنى يُستجابُ له) ؟! نعرفُ هذا ونعلمهُ، ولكننا نعرفُ أنه سبحانه بيده وحدهُ تفريجُ الكروب، وأننا مأمورونَ بالدعاء، إذ يقولَ: ﴿وقال ربُكم ادعوني أستجبْ لكم﴾، ولذا فلن نتركَ الدعاءَ إن شاء الله، لأن الدعاء كما في الحديث: (هو العبادة)!!

ومن هنا فإننا نحن وأولادنا وأزواجنا وأهلونا وإخواننا ومن يلوذ بنا نقف في هذه الأيام في صعيد واحد أو صُعُدات مختلفة هنا وهناك من ليل أو نهار، ولا سيّما في الأسحار، نجأرُ إلى الله متخشّعينَ متضرِّعينَ متذلّلينَ، أن يرحمنا ويرحمَ أشياخَنا ونساءنا وأطفالنا ومجاهدينا بالتخفيف من النوازل الصاخّة علينا من الغرباء ومن الأقرباء، الذين وضعوا أيديهم بأيدي جزّارينا، وأن يرفعَ مقتهُ وغضبهُ عنا، وألاّ يؤاخذنا بضعفنا ولا بما فعلهُ السفهاءُ منا. أجل، نقفُ صائحينَ صارخين ومُعْولينَ مستغيثينَ أن يكبحَ عنا جماحَ أعدائنا، ويقمع بأسَ وحوشهم العادية علينا تودُّ سحق ومحوَ ديننا واحتلال بلادنا وتركنا تحت أقدامهم أذلاءَ، وفي ساحاتهم خدماً لهم وعبيداً.

وإنا لنعلمُ أننا مأمورونَ مع الدعاءِ بالصبر وانتظار رحمة الله، فهي قريبٌ من المحسنين، وأن النصر مع الصبر، وأن الله تعالى كما جاء في الحديث: (لا يستعجل بعجلة أحدكم)، ولكننا نعلمُ كذلك يا ربّنا أنك قد تعهّدتَ جلالكَ لدعواتنا المظلومة وشكاوانا المكروثة أن ترفعها فوق الغمام وتستجيب لها، ولو بعد حين. نعلمُ هذا كلّهُ، ولكن نطلبُ غفرانَك وأن ترحم ضعفنا، فهذه طبيعةُ البشر أنهم يستعجلون، ونحن منهم رحماك لنا ولضعفنا واستعجالنا، لأنهُ لا يخفى عليكَ أنهُ قد طمّت الشرور وعمّت البلوى وبلغَ السيلُ الزبى كما يقولون، وقد جارَ وأستبطأ من هو أعظم منا مما حكيتهُ عنهم سبحانك بقولكَ: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنّةَ ولمّا يأتكم مثلُ الذينَ خلوا من قبلكم مسّتهم البأساءُ والضراءُ وزُلزلوا حتى يقولَ الرسولُ والذينَ آمنوا معه متى نصرُ الله﴾؟!

لقد ساد فينا يا ربُّ الرويبضاتُ وتحكّموا وتجبّروا، وهم الذين كانوا بالأمس كالمتاع المنسي أو الخردة المهملة لا يؤولون - عند التحقيق - إلى أصل طيّب أو خلق كريم أو حسب رفيع، فوجدوا الفرصةَ سانحةً لينتقموا من الكرام، ويُشفوا صدورهم من أهل التقوى والصلاح وأصحاب الشرف والكرامة، شأنهم في ذلك شأن اليهود الذين ورثوا ذلك من دينهم المحرف وأخلاقهم الرذلة المتوارثة وحياتهم الخانعة التي عاشوها في ظلال مُستعبِديهم من فراعنة وغيرهم. ولعل هؤلاء الرويبضات تتلمذوا على أولئك اليهود بشكل أو بآخر، فهم منهم قريبٌ من قريبٍ، وشبه الشيء منجذبٌ إليه.

إننا نقر بأننا يا ربُّ مقصّرون، لم نبذل الوسع في رفع الظلم عن كواهلنا، ودفع الأذى عن ظهورنا، ولكننا نرى وأنت أعلم يا صاحب الأمر أن الهجمةَ علينا شرسة والغارة شعواء والحِمْل جدُّ ثقيل، وخاصةً للفئة التي تنهض للإصلاح وترى الطريقَ اللاّحبَ إليك من بين قطعان هذه الأمة التي تدين بنظام الجاهلية، وتخضع لنظمها وتخنع لسادتها في بلادنا وساداتهم في بلاد الشرق والغرب. فنحنُ في هذا المعترك العسير نعدُكَ يا خالقنا ألاّ نُقصّرَ الأذى فينا ولا نقعد عن العمل ولا نخضع لسلطان الظّلمة وأنت ربُّنا، ولكننا مع ذلك نرجو عونك، ونطلب حمايتك، ونستنزلُ عليهم عقابك، ونستحثُّ نصرك الذي وعدتنا. فنحنُ نقول على الدوام كما كان يقول سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام: (ربِّ إني لما أنزلتَ إليّ من خيرٍ فقيرٌ)، وإننا - وأنت تعلمُ يا ربّنا - لندعو على هؤلاءِ الذين حاربوا ديننا، وطاردوا دعاتَنا، وباعوا بلادنا، وتعاونوا مع أعداء الأمة رجاءَ زعاماتهم الفارغة، كلما سنحت فرصة، ولا سيما في أعقاب الصلوات وعند الإفطارات بالصيام الفرض أو النفل. نعم ندعو على أولئك الغرباء فينا، وإن تسمّوا بأسمائنا، وزعموا أنهم يدينون بديننا، كما دعا رسولك عليه الصلاة والسلام: (اللهم منزل الكتاب، مجريَ السحاب، هازمَ الاحزاب، اهزم هؤلاء الطواغيت وانصرنا عليهم كما نصرت محمداً - صلى الله عليه وسلم - على أبي جهل، وإبراهيم على نمرود، وموسى على فرعون). وكما دعا موسى على قوم فرعون: ﴿ربنا اطمس على أموالهم، وأشدد على قلوبهم﴾.

وختاماً، اللهم نصرك الذي وعدتنا، إلى من تكلنا.. إلى قريب يتملك أمرنا، أم إلى بعيدٍ يتجهمنا، اللهم إن لم يكن بكَ علينا غضبٌ فلا نبالي، لكَ العُتبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة إلا بكَ...■

أردوغان من أوكرانيا: تعاملنا بالمثل مع تعليق الولايات المتحدة منح تأشيراتها

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده تعاملت بالمثل مع تعليق الولايات المتحدة منح تأشيراتها.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي جمعه بنظيره الأوكراني بترو بوروشنكو، في العاصمة كييف. وأوضح أردوغان أن سفارة بلاده في الولايات المتحدة، تصرفت وفق مبدأ التعامل بالمثل، ونشرت من جانبها بياناً مماثلاً لما صدر عن السفارة الأمريكية في أنقرة بخصوص تعليق إجراءات منح التأشيرات. وأعرب عن أسفه للقرار الأمريكي وتطبيقه، مشيراً إلى أن مسؤولي الخارجية التركية شرعوا في التواصل مع نظرائهم في واشنطن مباشرة لدى صدور القرار.

وفي وقت سابق، استدعت الخارجية التركية، مستشار السفارة الأمريكية في أنقرة، فيليب كوسنت، وأبلغته تطلعها لتراجع واشنطن عن قرارها. أعلنت سفارة الولايات المتحدة في أنقرة تعليق جميع خدمات التأشيرات في مقرها والقنصليات الأمريكية في تركيا «باستثناء المهاجرين». وعلى الفور ردت السفارة التركية في واشنطن على الخطوة الأمريكية بإجراء مماثل يتمثل في تعليق إجراءات منح التأشيرات للمواطنين الأمريكيين في وجميع القنصليات التركية بالولايات المتحدة.

وتأتي هذه التطورات، بعد أيام من صدور حكم قضائي تركي بحبس «متين طوبوز» الموظف في القنصلية الأمريكية العامة في إسطنبول، بتهم مختلفة بينها التجسس. ويوم الجمعة الماضي، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن هناك أدلة خطيرة ضد موظف القنصلية الأمريكية. وأشار خلال حوار مع قناة «فرانس ٢٤» إلى أنه «في حال ثبوت ارتكاب (المتهم) لأية جريمة، من بين التهم التي يدور حولها التحقيق، فإن العمل هنا أو هناك (في إشارة إلى القنصلية) لا يعطي الحصانة لأحد». وخلال التحقيقات، تبيّن للنيابة العامة ارتباط «طوبوز» بالمدعي العام السابق الفار «زكريا أوز»؛ ومدراء شرطة سابقين، يشتبه بانتمائهم لمنظمة «فتح الله غولن»، وبتورطهم بمحاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦. وفي سياق آخر، أشاد الرئيس التركي بعلاقات بلاده المتطورة مع أوكرانيا، مشيراً إلى دور كييف المحوري في ضمان أمن واستقرار المنطقة. وفي وقت سابق شارك أردوغان في الاجتماع السادس للمجلس الاستراتيجي المشترك رفيع المستوى بين البلدين. وشهد الاجتماع توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، بينها خطة عمل تطوير العلاقات ٢٠١٧ - ٢٠١٩، وعدد من الاتفاقيات الاستثمارية، وحماية تشجيع الاستثمارات المتبادلة. ولفت أردوغان إلى أن العام الجاري يصادف الذكرى ٢٥ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأكد لنظيره الأوكراني دعم تركيا لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وقال: «لم ولن نعترف بضم (شبه جزيرة) القرم غير القانوني». وأشار إلى أن تركيا ستواصل متابعة أوضاع تتار القرم الذين أثبتوا ولاءهم لبلدهم (أوكرانيا)، ونقل قضيتهم إلى المحافل الدولية». وقال إن بلاده ستواصل العمل والتنسيق مع أوكرانيا من أجل حل أزمة القرم بالوسائل الدبلوماسية في إطار القانون. وعبر عن أمله في وضع حدّ للاشتباكات الدائرة شرقي أوكرانيا، وإيجاد حل للأزمة في إطار وحدة الأراضي الأوكرانية والقانون الدولي.

وفي هذا الإطار أكد دعم بلاده لاتفاقية «مينسك». وتوصل قادة أوكرانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا إلى اتفاق في مينسك، في ١٢ شباط ٢٠١٥، يقضي بوقف إطلاق النار شرقي أوكرانيا وإقامة منطقة عازلة، وسحب الأسلحة الثقيلة.

وبدأ التوتر بين موسكو وكييف على خلفية التدخل الروسي في أوكرانيا بعد إطاحة نظام الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش (المقرب من موسكو)، أواخر ٢٠١٣. وتأزمت الأوضاع إثر دعم موسكو لانفصاليين موالين لها في كل من دونيتسك (شرقي أوكرانيا) وشبه جزيرة القرم، وقيامها لاحقاً بضم القرم إلى أراضيها عقب استفتاء من جانب واحد، في ١٦ آذار ٢٠١٤.■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

حلاوةُ الصّبْرِ ومَرارَتُه

إن دين الله مبنيٌّ على أصْلَين: الحقُّ والصّبر، والله تعالى يقول: ﴿وتواصَوا بالحقِّ وتواصَوا بالصّبْر﴾ العصر-٣؛ ولو تفكّر الخَلْقُ في صَبْر الله على العِباد، لازدادوا حُبّاً في الإحسان وصبراً على الأنام.

إن صبرَ الله تعالى على عباده هو أعظمُ الصّبر، وإن التفاوُت بين صبر الله وبين صبر جميع خلقه كالتفاوت بين مُلكه ومُلكهم، وعلمه وعلمهم، وسائر صفاته وصفاتهم، والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يقول في ذلك: «ما أحدٌ أصبرَ على أذىً يسمَعُه من الله عز وجلّ، يَدَّعون لله الولد وهو يُعافيهم ويرزُقُهم» متفق عليه. والله تعالى هو الصَّبور الذي لا يُعاجلُ العُصاة بالعقاب والانتقام، وقد جاء في الحديث القُدسيّ: «إني أنا الصّبور».

إن مقابلة خالق الخلائق ومالك الممالك بأعمال الفُجور والقَبائح، وبالقدْح في أسمائه وصفاته، وإنكار وَحْدانيّته، وجُحود آياته، وتكذيب رُسُله وأنبيائه، أمرٌ لا يصبر عليه إلا الصَّبور الغَفور؛ وإذا أردت أن تزداد علماً بصبر الله تعالى فاتْلُ قول الله عز وجل: ﴿إن الله يُمسك السماءَ والأرض أن تَزولا﴾ فاطر-١٤، وقوله: ﴿تكاد السموات يتفطّرْن منه وتنشقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبال هَدّاً﴾ مريم-٩٠؛ فالسموات والأرض تمورُ وتستأذن خالقَها بالزّوال لعظيم ما يأتيه الإنسان فيُمسكها الله بحلمه وعَفْوه، وإن الشرك بالله تضطربُ منه جميعُ الخلائق إلّا الثّقَلين لأنها مخلوقةٌ مؤسّسةٌ على «لا إله إلا الله»، وتكاد تنخلع من سرِّ بقائها، فيحبسها الله بصبْره وعفوه. ولو لم يكن للصبر من فضيلة إلا دخوله في صفات الرَّبِّ جلّ وعلا لكفى، فكيف وصَبرُه تعالى يتعلّق بكُفْر العباد وشركهم، ومسبَّتهم له سبحانه، وبأنواع الآثام وصنوف العصيان، وربُّنا تعالى يحلُم عنهم ويصبر على فُجورهم، ولا يُعاجلُهم بالعُقوبة والنّقمة، بل يُمهلُهم ويَرفُق بهم، ويفتح لهم أبواب التّوبة والإنابة، ويُسهِّل لهم مَعارج السماء للتضرُّع والدُّعاء، فلا مَناصَ للمؤمن من أنْ يتّخذ العُدة الكاملة من التصبُّر، وأن يأخذ الأُهبة من التحلُّم في مُعاشرته للأقرباء، ومصاحبته للأخلاّء، ومُخالطته للأصدقاء والأعداء.

إن المؤمن السائر في هذه الحياة من دون صبرٍ كالسّاعي إلى الهيجاءِ بغير سلاح، فالصّبر له مَطيّةٌ لا تَكْبُو، وحُسامٌ لا ينبُو.

إن المؤمن الكيّس يصبر على خُلُق زوجته، ولا يفْقدُ صَبرهُ إذا ساءه منها خصلةٌ أو خليقةٌ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يَفرَك مؤمنٌ مؤمنة، إن كره منها خُلُقاً رَضِي منها آخر» رواه مسلم؛ ويصبر على قسوة المُعاناة، وشدّة المُقاساة في تربية الأبناء، فإنه إنْ نزَع رداء الصبر أُسقط في يده، وكتب هزيمته بيَراعه، وفي الحديث: «إلزَموا أولادكم وأحسنوا أدَبَهم» رواه ابن ماجه، فعليه أن يصبر على كيْد الحسود، فإن صَبْره قاتلُه، وأن يصبر على عداوة الخَصم الحَقود، فإن حلمه آسره، وعليه أن يصبر على قطيعة القرابة ومَساءتهم وجهالتهم، فإنه إن فعل «فكأنما يُسفُّهُم المَلّ، ولا يزال معه من الله ظهير عليهم» من حديث رواه مسلم، فإنه إن كان فاقداً صبره في دائرة رَحمه، كان قاطعاً للرّحم، «ولا يدخل الجنة قاطع رحم» متفق عليه.

وعليه كذلك أن يصبر على أذى الإخوان والخُلان، والأتباع والأعْوان، وعلى هَنات الموظفين والعُمّال، والمُصاحبين في السفر، والمرافقين في الحضر، وعلى الشُّركاء في الأموال والأعمال، وعلى المَدينين والمُعْسرين، وعلى السائلين والمُلحفين.

إنك قد تقول: إن الصبر ليس أمراً هيّناً، بل تعجز عنه عظائم الرِّجال، وتخور دون بُلوغه عزائمُ الأبطال؛ ستقول إن الصبر أمرٌ من العَلْقَم، وأمرُّ من الحَنْظَل... نقول: أنظُر إلى حُسْن عاقبته وحلاوة ثمرته، وإلى لذة شَهده بعد إبر نَحْله، فإن الصبر خيرٌ كلُّه، وما أوتي أحدٌ عطاءً خيراً له وأوْسَعَ من الصبر» رواه البخاري؛ والشاعر يقول:

الصبرُ مثل اسمِه مُرٌّ مَذاقتُه ... لكنْ عواقبُه أحلى من العسلِ

«النجاة» في بيروت تكرّم حاجات بيت الله الحرام

نظم قسم الأنشطة في جمعية النجاة الاجتماعية – بيروت، احتفالاً لتكريم حاجات بيت الله الحرام لهذا العام ٢٠١٧ في قاعة حسانة الداعوق – جمعية العناية بالطفل والأم، يوم الجمعة ٦/١٠/٢٠١٧ بحضور ممثلات عن الجمعيات وزوجات المخاتير.

افتتحت براعم النجاة الاحتفال بحركات تعبيرية، وألقت مسؤولة الجمعية في لبنان الصيدلي ختام الحاج شحادة كلمة أكدت فيها ضرورة تغيير حال المسلمين إلى الأفضل والتمسك بالثوابت والطاعات، وأن الحج هو موسم للمجاهدة والإخلاص لله بالعمل. كما كان عرض لسلايد من وحي المناسبة وكلمة للحاجات ألقتها الحاجة صباح حجازي.

وفي الختام تم توزيع هدايا تذكارية لجميع الحاجات وأخذ صورة جماعية. وأحيت الاحتفال فرقة الحبيبة للأناشيد الإسلامية.

«مبارك طاعتك.. بتقدير محجّبة» لجمعية النجاة في شحيم

نظم قسم الدعوة في جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم – شحيم، احتفالاً تكريمياً للمحجبات بعنوان «مبارك طاعتك.. بتقدير محجبة» وذلك يوم الجمعة ٦/١٠/٢٠١٧ في قاعة النادي الثقافي في شحيم.

عرفت الحفل الطالبة زينب عويدات، وافتتح بآيات من الذكر الحكيم ألقتها الطالبة آلاء وسيم شعبان من معهد «إقرأ وارق»، ثمّ كلمة للداعية والإعلامية «هنادي الشيخ نجيب» التي باركت للمحجبات التزامهن طاعة الرحمن، وأشارت إلى أنّ ما يسمى «خلع الحجاب» ليس ظاهرة، بل إن ارتداء الحجاب هو الظاهرة الأكثر انتشاراً؛ وإن ما ينقصنا هو المذياع والشاشة لإبراز هذه الظاهرة بصورة جليّة وواضحة.

واعتبرت الإعلامية نجيب أن هناك لكل مهمة زيّاً مخصصاً لها، فكما أن للطبيب زيّاً مخصصاً يرتديه أثناء إجرائه عملية، وكذلك العسكري أثناء قيامه بمهماته في الحرب، فإن زيّ المرأة المسلمة هو الحجاب للقيام بتأثيرها الإيجابي والفعال في المجتمع. وختمت حديثها بأن وجهت دعوة لكل فتاة مسلمة بأن تبرهن أمام ربها أنها أطاعته بتقدير «محجبة مع مرتبة شرف» الشرف الرباني والشرف القرآني.

أحيت الحفل فرقة «حور الجنة» التي قدمت باقة من الأناشيد من وحي المناسبة. وتزين الحفل بارتداء فتاة الحجاب، وتم تكريم السيدات والفتيات المحجبات. كما تخلله معرض مستلزمات المحجبة وحلويات.

المناصرة والحشد.. دورة سياسيّة نسائية

أقام قسم التأهيل النسائي السياسي في الجماعة الإسلامية وضمن سلسلة دورات سياسية، دورة تدريبية بعنوان «المناصرة والحشد»، وكان ذلك يوم الأحد في ١ تشرين الأول، في مركز الدعوة – بيروت. شاركت في الدورة ثلة من المتدربات من جمعيات عدة.

طرحت المدربة «رندى يسير» في القسم الأول من الدورة تعريفات عدة لمصطلح المناصرة، والفرق بينها وبين الحشد والتأييد، وأظهرت مميزات المناصرة وكيفية اعتماد الخطة – القوة، التي تمكن من المناصرة وتسعى من خلالها أي مؤسسة إلى تحقيق أهدافها.

وكانت الفترة الثانية ترتكز على ورش عمل، قامت فيها المتدربات على تحديد بعض القوانين المقترحة (بهدف تمريرها أو إلغائها أو تعديلها) والعمل على اعتماد وسائل المناصرة، من خطط مسبقة، وتحليل واقع، للوصول الى النتائج المرجوة من هذه القوانين.

وأكدت الأخت رانية قوزي ضرورة تضافر الجهود بين كافة أطياف المجتمع المدني لتحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية والسياسية في لبنان.

رابطة الطلاب المسلمين في الضنيّة تكرم طلابها الناجحين

أقامت رابطة الطلاب المسلمين في الضنية احتفالها السنوي لتكريم الطلاب الناجحين في الشهادات المتوسطة والثانوية والمهنية عصر يوم الأحد ٨ تشرين الأول، وذلك في ملعب مدرسة الايمان الإسلامية في سيرِ – الضنية، بمشاركة النائب الدكتور أحمد فتفت ممثلاً بالأستاذ سامي فتفت، وحضور كل من رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ اسعد هرموش، ورئيسة المنطقة التربوية في الشمال الأستاذة نهلة حاماتي، ورئيس اتحاد بلديات الضنية محمد سعدية، كما حضر الحفل مديرو المدارس والمهنيات ورؤساء بلديات ومخاتير، وممثلون عن الأحزاب والجمعيات وفعاليات وحشد من أهالي الطلاب.

بدأ الحفل بتلاوة من القرآن الكريم، ثم النشيد الوطني ونشيد الرابطة..

رحب عريف الحفل الشيخ مصطفى قره بالحضور، وقد ألقيت كلمات بالمناسبة لكل من رئيس اتحاد بلديات الضنية، ولرئيسة المنطقة التربوية في الشمال، ولرئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الأستاذ اسعد هرموش، مؤكدين جميعاً أهمية العلم والتعلم، داعين الطلاب المتخرجين إلى التمسك بالعلم والإيمان للنهوض بلبنان وإصلاح المجتمع.

وبعد ذلك ألقت الطالبة غيثاء عبيد كلمة الطلاب الخريجين، شكرت فيها رابطة الطلاب المسلمين على جهودها في خدمة الطلاب.

أما كلمة رابطة الطلاب المسلمين فقد ألقاها مسؤولها في الضنية المحامي حافظ بكور، فأكد استمرار الرابطة في مساعيها وجهودها لدعم الطلاب وتبني مطالبهم المحقة.

تخلل الحفل وصلات إنشادية لفرقة الهدى للفن الإسلامي بقيادة المنشد محمود علوان.

وفي نهاية الحفل تم توزيع شهادات الرابطة على ٤٧٠ طالباً وطالبة، إضافة إلى جوائز نقدية تم سحبها بالقرعة، كما تم توزيع شهادات لسبعة عشر مساعد مسعف، كانوا قد انهوا دورة إسعافات أولية أقامتها بلدية السفيرة بالتعاون مع الجمعية الطبية الإسلامية.

رابطة الطلاب المسلمين في القلمون تكرّم الطلاب الفائزين

نظمت رابطة الطلاب المسلمين في القلمون بالتعاون مع بلدية القلمون احتفالها الحادي عشر لتكريم طلاب الشهادات المتوسطة، الثانوية والمهنية، برعاية وحضور رئيسة المنطقة التربوية في الشمال الأستاذة نهلا حاماتي بمطعم الفيصل في القلمون. وحضر الحفل رئيس بلدية القلمون الحاج طلال دنكر وأعضاء البلدية، رئيس دائرة الشباب والشؤون التعليمية في الجماعة الإسلامية في لبنان الشيخ سامي الخطيب، مسؤول الجماعة الاسلامية في القلمون الدكتور وسيم علوان، العقيد خطار ناصر الدين ممثلاً بالدكتورة عبير علوان، عدد من العلماء، بالاضافة الى مديري مدارس البلدة وحشد كبير من أهالي الطلاب.

بداية رحب عريف الحفل الأخ ايهاب ملاط بالحضور، وتليت بعد ذلك آيات من القرآن الكريم لشيخ قراء القلمون والكورة والبترون الدكتور زياد الحاج، ثم النشيد الوطني ونشيد الرابطة.

ثم ألقيت كلمات بالمناسبة لكل من رئيسة المنطقة التربوية، رئيس البلدية الحاج طلال دنكر، الشيخ سامي الخطيب، مؤكدين جميعاً أهمية العلم والتعلم، داعين الطلاب المتخرجين الى التمسك بالعلم، فأهل العلم هم اسرع الناس ادراكا للحق.

ثم كانت كلمة مسؤول الجماعة الإسلامية في القلمون الدكتور وسيم علوان، الذي أكد أهمية العلم ومكانته في الشرع الحنيف، مستعرضاً دور الجماعة في تربية الطلاب وتنمية قدراتهم الشخصية، مؤكداً أن الجماعة بكل مؤسساتها هي من الوطن ولخدمة أبنائه ليصبح في مكانة مرموقة. واستنكر استمرار اعطاء الدروس في بعض الجامعات والمدارس أثناء وقت صلاة الجمعة، مؤكداً أن الجماعة في لبنان ومكتبها الطلابي لن يتوقفا عن المطالبة بالتراجع عن هذا الخلل الدستوري.

وفي ختام الحفل تم توزيع شهادات الرابطة على ١٢٥ طالباً وطالبة.

دورة تدريبيّة لرابطة الطلاب المسلمين في برجا

نظمت رابطة الطلاب المسلمين في برجا، دورة تدريبية تحت عنوان «تحدَّ نفسك وانطلق»، في قاعة مسجد الديماس، حاضر فيها المدربان الدوليان الدكتور راشد شهاب الدين والدكتورة سحر نصر ضو.

افتتحت الدورة بكلمة ترحيبية من نائب رئيس رابطة الطلاب المسلمين في برجا محمد سعد، ثم القت عضو المجلس البلدي المحامية خديجة المعوش كلمة.

وقدّم شهاب الدين ونصر محاضرتين قيّمتين بهذا الاطار.

وفي ختام الدورة قدم سعد والمعوش والخطيب وكحول دروعاً تقديرية للمدربين شهاب الدين ونصر باسم رابطة الطلاب المسلمين.

كلمة طيبة

لأسباب «لوجستية»

سمعنا بهذه العبارة «لأسباب لوجستية» عدة مرات خلال بضعة أيام وعلى لسان مسؤولين رسميين في مناسبة تأجيل مواعيد كانت مقررة ولم تتوضح الأسباب الحقيقية لهذا التأجيل أو بالاحرى لهذا التأجل أو بالاحرى تم إخفاؤها عن الكل مكتفين بعبارة «لأسباب لوجستية» وكفى الله المؤمنين القتال.

وأول مرة لجأ المسؤولون الى هذه العبارة لتبرير عجزهم وإخلالهم بالحدث الذي كانوا يزمعون تنفيذه كان أوائل الشهر المنصرم عندما أعلن كل من وزير السياحة أواديس كيدانيان ووزير الدفاع يعقوب الصراف عن عجزهما إقامة احتفال في ساحة الشهداء لمناسبة انتصار الجيش اللبناني في معركة جرود القاع ورأس بعلبك وتكريماً للعسكريين الشهداء الثمانية الذين أعدمتهم «داعش» منذ حوالي السنتين.

وفي غمرة التحضيرات وانهماك الورش في إعداد الساحة لاستقبال المواطنين وبعد تجهيز المسرح والانارة قبل ٤٨ ساعة من موعد الاحتفال أعلن الوزيران نفساهما تأجيل الاحتفال المقرر الى أجل قريب ولم يصرحا عن حقيقة هذا التأجيل واكتفيا بالقول إنه «لأسباب لوجستية» وطبعاً لم يبلغ اللبنانيون هذه الأسباب التي لم تفصح عن حقيقة التأجيل والذي تردد أنه لدوافع أمنية، وقيل أيضاً بأن كلمات الرؤساء الثلاثة لن تكون في هذا المهرجان متطابقة حول آرائهم بتدخل «حزب الله» في معركة جرود عرسال ضد «جبهة النصرة» و«داعش»، ما يخشى معه إحداث بلبلة بين المواطنين الذين انقسمت آراؤهم بين مؤيد ومعارض لتدخل الحزب في هذه المعركة، أو ربما لاعتقاد المسؤولين بل تأكيدهم إمكانية فشل هذا الاحتفال جماهيرياً وإمكانية رفع أعلام حزبية تسيء الى مغزى هذا الاحتفال ومضمونه، وكان التبرير الرسمي «لأسباب لوجستية».

وبعد أيام من إلغاء هذا الاحتفال أعلنت الحكومة أن قرارها عقد جلساتها في المحافظات اللبنانية على التوالي بدءاً من محافظة الشمال قد تأجل لأسباب لوجستية أيضاً ودون أي تبرير جاد ومعلل لهذا التأجيل، ولم يعلنوا أن أسباب هذا التأجيل انهماكها في اجتماعات مكثفة لدراسة «سلسلة الرتب والرواتب» أو بالاحرى عدم حماستهم لهذا القرار الذي يمكن أن يفشل ولا يؤدي أهدافه المرجوة، فكان هذا التبرير «لأسباب لوجستية» فما هي حقيقة معنى «لوجستية»؟

جاء في موقع «غوغل» أن لوجستي تعني إداري وكل عمل له طابع مع إدارة الأعمال. وهذا المعنى ينفي موافقته على تبريري الوزيرين المذكورين والحكومة اللبنانية ولكنه أصبح من المتعارف إطلاق هذه العبارة تهرباً من إيراد الأسباب الحقيقية للتأجيل. وفي الواقع إن كلمة «لوجستي» تطلق على لواء في الجيش يعرف باسم اللواء اللوجستي الذي لا توكل إلى عناصره مهمات قتالية، وإنما إدارية مثل أعمال مكتبية: كومبيوتر، بريد إعداد الطعام وغيرها من الأعمال غير القتالية.

ولقد انحرف المفهوم اللوجستي عن معناه الأصلي ليكون ذريعة للتغطية على حقيقة السبب الواقعي الذي لاينطبق عليه المعنى اللوجستي.وربما تنوع المفهوم اللوجستي ليتذرع به كل فاشل أو محبط أو يائس ويمكن أن نسمع عن خطيبين أنهما انفصلا لأسباب لوجستية أي «ما في نصيب»! وقد يبرر فريق رياضي خسارته لهذه الأسباب لكي ينفي عن نفسه عدم جدارته بالفوز، وكذا الأمر مع طالب راسب في صفه متذرعاً بأسباب لوجستية من أجل اخفاء تقصيره وفشله.

وبالمناسبة فإنني لا أدعي أن أسباب تأخري عن كتابة بعض المقالات خلال الشهرين المنصرمين أسباب «لوجستية»، فيما الواقع هو توعكي الصحي بسبب «البارکنسون» الملازم لي، أعانني الله على تحمله مع تمنياتي بالدعاء منكم لتجاوز هذه المحنة التي رضينا بها ولا مجال للادعاء بأسباب لوجستية.■

عبد القادر الأسمر

حماس.. وخيار المصالحة

بقلم: أواب إبراهيم

لم تكد تنتهي حركة حماس من إجراء انتخاباتها الداخلية حتى بدأت تيمّم وجهها قِبل المصالحة الفلسطينية، في مسعى حثيث لإنهاء الانقسام ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة. وفي سبيل تأكيد هذا التوجه، أقدمت الحركة على تقديم تنازلات غير مسبوقة، كان أبرزها حلّ اللجنة الإدارية في قطاع غزة والترحيب بقدوم حكومة السلطة من رام الله لتسلم زمام أمور القطاع. إلى جانب التنازل، اتّسم خطاب قيادات حماس بتصميم لا سقف له في سبيل تحقيق المصالحة، وعلى حد تعبير قائد حماس (إسماعيل هنيّة) فإن الحركة تريد تحقيق المصالحة «بأي ثمن». جاء ذلك في مقابلة صحفية أجراها هنيّة مع إعلامية مصرية طالما كانت تكيل الشتائم والاتهامات لحركة حماس. ووصل الإصرار الحمساوي حد تهديد قائد الحركة في غزة (يحيى السنوار) بأنه سيقوم «بكسر عنق كل من لا يريد المصالحة»، سواء كان من أبناء حماس أو من غيرها(!!).

الواضح هو أن التوجه نحو المصالحة وإنهاء الانقسام قرار اتُّخذ ويريد أصحابه السير به حتى النهاية. لكن الواضح كذلك هو أن اتخذ هذا القرار لم يتكبد عناء تهيئة ساحته وجماهيره ومناصريه، بدليل أنه شكل مفاجأة لكثيرين. وبدل استدراك ما حصل والعمل الدؤوب لإقناع الشارع بهذا الخيار، أصدرت القيادة تعميماً داخلياً حذرت بموجبه انتقاد مساعي المصالحة في وسائل التواصل الاجتماعي تحت طائلة المحاكمة الداخلية. اللافت هو أن الطرف الآخر المعني بالمصالحة لا تبدو عليه الحماسة والإصرار الذي تبديه حماس. فمواقف المسؤولين في السلطة الفلسطينية وحركة فتح تحرص في كل مناسبة على التصريح والتلميح بأن التقدم الحاصل في ملف المصالحة يعود إلى رضوخ حماس لشروطهم. ووصلت الوقاحة برئيس السلطة حد المفاخرة بأن التضييق المالي الذي فرضه على غزة هو الذي دفع حماس للتنازل. وبما أننا نتحدث عن عباس، فإنه كرّر في أكثر من مناسبة أنه لن يكون في غزة إلا سلطة واحدة وسلاح واحد هو سلاح حكومة الوفاق. هنا نتساءل: هل هذا يعني أن حركة حماس مستعدة لتسليم سلاحها وحلّ كتائب القسام، بما أنها مستعدة لتقديم «أي ثمن»؟!

قناعة قيادة حماس بأهمية المصالحة والسعي لتحقيقها جعلها تتجاوز شكليات ليس من الحكمة تجاوزها. فسمة التواضع التي يتحلى بها قادة الحركة قد تُفهم من الآخرين على غير محملها. فلماذا يكون قائد حركة حماس في غزة والضفة والخارج هو من يستقبل رئيس الحكومة رامي الحمدالله عند وصوله إلى غزة، ويجلس إلى جانبه في اجتماع الفصائل الفلسطينية؟! إسماعيل هنيّة هو رئيس المكتب السياسي لأكبر حركة مقاومة شعبية، ومن يناظره هو رئيس السلطة فقط. بل إننا إذا رجعنا لأرقام آخر انتخابات تشريعية شهدتها الأراضي الفلسطينية فإن حماس التي يقودها هنيّة حازت ثلثي أصوات الشعب الفلسطيني، وهي شكلت أكبر كتلة في المجلس التشريعي، وهي بالتالي الأوسع تمثيلاً للفلسطينيين من أي حركة أو سلطة أخرى. وعليه فإن تمثيل هنيّة للشعب الفلسطيني أوسع من تمثيل محمود عباس نفسه، فكيف برامي الحمدالله الذي عيّنه عباس.

أمر آخر لا بدّ من الإشارة إليه، هو الودّ المستجد بين حماس ومصر. فمن المعروف أن مصر مارست حصاراً على قطاع غزة زاد قسوة على حصار «إسرائيل». فهي دمرت الأنفاق التي كانت تشكل رئة القطاع، وأغلقت معبر رفح، وهي تعتقل أفراداً من حماس. رغم كل ذلك تحرص حماس على عدم قطع العلاقة مع النظام المصري الذي يرعى المصالحة الفلسطينية.

أنا هنا لا أتحدث من زاوية أن هذا النظام قتل المئات من الإسلاميين ويعتقل الآلاف ويحاكم العشرات بتهمة التخابر مع حركة حماس (الإرهابية في القاموس المصري)، فلا يتم تقديم شيكات على بياض، كأن تُرفع صورة عبد الفتاح السيسي في شوارع غزة، أو يتم الترحيب والتهليل بإعلاميي النظام الذين طالما جاهروا بعدائهم لحماس.

قد تكون التنازلات التي قدمتها حماس للوصول إلى المصالحة وإنهاء الانقسام الداخلي هي الخيار السليم والأصلح للشعب الفلسطيني، لكن في العمل السياسي والشعبي لا يكفي أن يكون الخيار صحيحاً، المهم أن تقتنع القاعدة بهذه الخيارات، فتساندك وتؤيدك وتمشي إلى جانبك.■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الحرم	تشرين الأول	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢٤	١٤	١٠	٥	٤١	٦	٢٤	١٢	٣٩	٣	٠٧	٦	٢٨	٧
الأحد	٢٥	١٥	١١	٥	٤٢	٦	٢٤	١٢	٣٨	٣	٠٥	٦	٢٧	٧
الإثنين	٢٦	١٦	١١	٥	٤٣	٦	٢٣	١٢	٣٧	٣	٠٤	٦	٢٥	٧
الثلاثاء	٢٧	١٧	١٢	٥	٤٤	٦	٢٣	١٢	٣٦	٣	٠٣	٦	٢٤	٧
الأربعاء	٢٨	١٨	١٣	٥	٤٤	٦	٢٣	١٢	٣٥	٣	٠٢	٦	٢٣	٧
الخميس	٢٩	١٩	١٤	٥	٤٥	٦	٢٣	١٢	٣٤	٣	٠١	٦	٢٢	٧
الجمعة	٣٠	٢٠	١٤	٥	٤٦	٦	٢٣	١٢	٣٣	٣	٥٩	٥	٢١	٧

تصدرها
شركة «بلاغ»
للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: www.al-aman.com Web page
البريد الإلكتروني: info@al-aman.com E.mail

صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧